رقم ٩٥-95

تطوير الاعلام فى الدول العربية
الاحتياجات والأولويات

اعداد
يحيى أبو بكر
سعد لبيب
حمدي قنديل

تقارير ودراسات فى مجال الاتصال الجماهيرى



اليونسكو

توجه طلبات الترخيص بنشر التقارير كاملة أو بنشر أجزاء منها الى مكتب مطبوعات اليونسكو • وقد تم حتى الآن اصدار التقارير والبحوث التالية ، التى يمكن الحصول عليها من الموزعين الوطنيين لمطبوعات اليونسكو أو من قسم الاتصال الجماهيرى باليونسكو ، ميدان فونتنوا ، ٧٥٧٠٠ باريس • Unesco, Place de Fontenoy, 75700 Paris

The following titles have been published in English and French.
Those titles marked with an asterisk have also been published in Spanish.

REPORTS AND PAPERS ON MASS COMMUNICATION

Number

21 *Current Mass Communication Research I - Bibliography of Books and Articles on Mass Communication Published since 1 January 1955, December 1956.*
22 *Periodicals for New Literates: Editorial Methods,* June 1957. (Out of print).
23 *Cultural Radio Broadcasts. Some Experiences,* December 1956. (Out of print).
24 *Periodicals for New Literates. Seven Case Histories,* November 1957. (Out of print).
25 *Adult Education Groups and Audio-Visual Techniques,* 1958.
26 *The Kinescope and Adult Education,* 1958. (Out of print).
27 *Visual Aids in Fundamental Education and Community Development,* 1959. (Out of print).
28 *Film Programmes for the Young,* 1959. (Out of print).
29 *Film-making on a Low Budget,* 1960. (Out of print).
30 *Developing Mass Media in Asia,* 1960. (Our of print).
31 *The Influence of the Cinema on Children and Adolescents. An Annotated International Bibliography,* 1961. (Out of print).
32 *Film and Television in the Service of Opera and Ballet and of Museums,* 1961. (Out of print).
33 *Mass Media in the Developing Countries. A Unesco Report to the United Nations,* 1961. (Out of print).
34 *Film Production by International Co-operation,* 1961.
35 *World Film Directory. Agencies Concerned with Educational, Scientific and Cultural Films,* 1962. (Out of print).
36 *Methods of Encouraging the Production and Distribution of Short Films for Theatrical Use,* 1962. (Out of print).
37 *Developing Information Media in Africa. Press, Radio, Film, Television,* 1962. (Out of print).
38 *Social Education through Television,* 1963. (Out of print).
39 *The Teaching Film in Primary Education,* 1963. (Out of print).
40 *Study of the Establishment of National Centres for Cataloguing of Films and Television Programmes,* 1963. (Out of print).
41 *Space Communication and the Mass Media,* 1964.(Out of print).
42 *Screen education. Teaching a critical approach to cinema and television,* 1964.
43 *The Effects of Television on Children and Adolescents,* 1964.
44 *Selected List of Catalogues for Short Films and Filmstrips,* 1963 Edition. 1965.
45 *Professional Training for Mass Communication,* 1965. (Out of print).
46 *Rural Mimeo Newspapers,* 1965.
47 *Books for the Developing Countries: Asia, Africa,* 1965.
48 *Radio broadcasting serves rural development,* 1965.
49 *Radio and television in the service of education and development in Asia,* 1967.
50 *Television and the social education of women,* 1967.
51 *An African experiment in radio forums for rural development. Ghana. 1964/1965,* 1968.
52 *Book development in Asia. A report on the production and distribution of books in the region,* 1967.
53 *Communication satellites for education, science and culture,* 1967.

Number

54 *8 mm film for adult audiences,* 1968.
55 *Television for higher technical education of the employed. A first report on a pilot project in Poland,* 1969.
56 *Book development in Africa. Problems and perspectives,* 1969.
57 *Script writing for short films,* 1969.
58 *Removing taxes on knowledge,* 1969.
59 *Mass media in society. The need of research,* 1970.
60 *Broadcasting from space,* 1970.
61 *Principles of cultural co-operation,* 1970.
62 *Radio and television in literacy,* 1971.
63 *The mass media in a violent world,* 1971.
64 *The role of film in development.* 1971.
65 *The practice of Mass Communication: Some lessons from research.* 1972.
66 *A guide to satellite communication.* 1972.
67 *Television for Higher Technical Education of Workers. Final Report on a Pilot Project in Poland.* 1973.
68 *Cinematographic Institutions.* 1973.
69 *Mass media in an African context.* 1973.
70 *Television traffic - a one-way street?* 1974.
71 *Anatomy of an International Year. Book Year.* 1972-1974.
72 *Promoting the reading habit.* 1975.
73 *Training for Mass Communication.* 1975.
*74 *National Communication Systems. Some policy issues and options.* 1975.
75 *Technology and Access Communications Media.* 1975.
*76 *Towards Realistic Communication Policies,* 1976.
77 *Cross-cultural broadcasting,* 1976.
*78 *Planning for Satellite Broadcasting.*
*79 *The Economics of Book Publishing in Developing Countries.* 1977.
*80 *Media studies in education.* 1977.
*81 *External radio broadcasting and international understanding,* 1977.
82 *The Book in Multilingual Countries,* 1978.
83 *National Communication Policy Councils,* 1979.
84 *Mass media: the image role and social conditions of women,* 1979.
85 *New values and principles of cross-cultural communication,* 1979.
86 *(Special Issue). Mass Media Codes of Ethics and Councils,* 1980.
87 *(Special Issue). Communication in the Community,* 1981.
88 *Rural Journalism in Africa,* 1981.
89 *The SACI/EXERN Project in Brazil: An analytical case study,* 1981.
90 *The Role of Community Media in Development*
91 *The Site Experience*
92 *Transnational Communication and Cultural Industries*
93 *New Dependence*
94 *The right to communicate: a status report*

تطوير الاعلام فى الدول العربية
الاحتياجات والأولويات

اعداد
يحيى أبو بكر
سعد لبيب
حمدى قنديل

اليونسكو



ISBN 92-3-602082-8

Edition anglaise 92-3-102082-X
Edition française 92-3-202082-3
Edition espagnole 92-3-302082-7

Publié en 1982
par l'Organisation des Nations Unies
pour l'éducation, la science et la culture
7, place de Fontenoy, 75700 Paris, France

Imprimé dans les ateliers de l'Unesco

Printed in France

تصدير

فى اطار الدراسات التى تجريها منظمة اليونسكو حول الاحتياجات والأولويات المتعلقة بتنمية الاتصال فى مناطق العالم المختلفة، وخاصة بعد اقامة البرنامج الدولى لتنمية الاتصال، تعاقدت المنظمة مع "المكتب الدولى لاستشارات المعلومات والاعلام" (القاهرة) لاجراء هذه الدراسة الخاصة بالمنطقة العربية .

وقد قام بوضع الدراسة السيد يحيى أبو بكر (وكان آخر منصب رسمى تولاه هو مدير ادارة الاعلام فى جامعة الدول العربية) والسيد سعد لبيب (وكان آخر منصب رسمى تولاه هو مدير ادارة الاعلام فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). كما اشترك معهما السيد حمدى قنديل مدير ادارة التداول الحر للمعلومات وسياسات الاتصال فى اليونسكو (وكان آخر عمل تولاه قبل التحاقه بالمنظمة هو المدير الفنى لاتحاد اذاعات الدول العربية).

كذلك عرض التقرير فى مراحل اعداده المختلفة على عدد من أبرز العاملين فى مجال الاعلام فى المنطقة، هم (حسب ترتيب الحروف الأبجدية):

- السيد الدكتور المنصف الشنوفى
  مدير معهد الصحافة وعلوم الأخبار فى تونس، وأمين عام الرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب الاعلامى
- السيد الدكتور زكى الجابر
  مدير ادارة الاعلام بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- السيد عبد الله شقرون
  الأمين العام لاتحاد اذاعات الدول العربية
- السيد الدكتور على المشاط
  المدير العام للمنظمة العربية للاتصالات الفضائية
- السيد على شمو
  رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى السودان، ووزير الاعلام السابق
- السيد الدكتور مصطفى المصمودى
  السفير المندوب الدائم لتونس لدى اليونسكو سابقا، عضو لجنة ماكبرايد ووزير الاعلام الأسبق

وكان للمشورة التى تفضلوا بابدائها والملاحظات والاضافات التى أسهموا بها فضل كبير فى اعداد النص النهائى للتقرير . ومن أجل هذا فان اليونسكو تعرب لهم عن التقدير والامتنان .

وهنا تجدر بنا الاشارة الى أن الآراء التى وردت بالتقرير لا تمثل بالضرورة آراء اليونسكو، وانما هى آراء كتاب التقرير أنفسهم . كما أن التقرير لا يمثل وثيقة رسمية خاصة بالدول التى يتناولها .

المحتويات

الصفحة

مقدمة

عنوان هذا التقرير هو تطوير الاعلام – وليس الاتصال – فى الدول العربية . وقد استخدمت كلمة "الاعلام" فى عنوان التقرير وأحيانا فى صلبه، لشيوع استعمالها خاصة من قبل المنظمات والمؤسسات المعنية بالاتصال فى المنطقة .

والاتصال – فى نظر واضعى التقرير – لا يعنى وسائل اعلام الجماهير فحسب، بل يشمل جميع قنوات الاتصال البشرى من الأشكال التقليدية للاتصال الشخصى الى الحاسبات الالكترونية للاتصال بين البشر والآلات، ويشمل الهاتف والبريد والبرق والمكتبات وبنوك البيانات وغيرها . ولكنه نظرا لاعتبارات عملية، وكخطوة أولى نحو تحليل أكثر شمولا لاحتياجات الاتصال وأولوياته فى الدول العربية، فقد ركز التقرير على مرافق مثل الاذاعة والمواد المطبوعة ووكالات الأنباء وشبكات المواصلات والتكنولوجيا .

الا أن ذلك لا يعنى أن التقرير عنى بالمعدات وحدها، وانما ركز على مفاهيم أخرى رئيسية مثل الحاجة الى التخطيط الاعلامى وفهم أهمية الاتصال فى اطار خطط التنمية الشاملة باعتبار أن الاتصال مرادف للمعرفة وعامل جوهرى من عوامل الاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافى.

وأبرز التقرير كذلك، فى فصول خاصة، أهمية القدرات الذاتية لدول المنطقة فيما يتعلق بانتاج المواد الاعلامية، وتناول بالتحليل مضمون هذا الانتاج .

كما تعرّض التقرير بشكل مفصل لقضية تدفق المعلومات وما يتسم به من اختلال فى التوازن، ليس فقط لأنها قضية هامة بالنسبة للتعاون الدولى فى مجال الاعلام، ولكن أيضا لأنها ربما تكون السبب الرئيسى الذى قام من أجله برنامج اليونسكو الدولى لتنمية الاتصال، والذى يستهدف "ضرورة تغيير حالة التبعية التى توجد فيها البلاد النامية فى مجال الاعلام والاتصال عن طريق تأمين وتداول نشر المعلومات على نطاق واسع وأكثر توازنا بين جميع الأطراف، وضمان تنوع مصادر المعلومات وحرية الانتفاع بها ".

وأخيرا فان التقرير لم يعالج فقط موضوعات تقليدية فى التعاون الاعلامى الدولى كالحاجة الى توفير الموارد البشرية اللازمة، وانما بيّن أيضا مغزى البحوث والتوثيق باعتبارهما ضرورة لا غنى عنها لتحليل أنشطة الاعلام ووضع خططها وتحديد احتياجاتها . وفى هذا كله ركز التقرير بشكل خاص على الجهود القومية للتنسيق والتعاون، وهى جهود بارزة فى المنطقة العربية .

أولا

الاعلام في البيئة العربية

تحتل المنطقة العربية مساحة شاسعة تقدر بنحو ١٣ ٧٣٨ مليون كيلومتر مربع، أى ما يعادل ٨ر١٠٪ من مساحة العالم. ويمتد الوطن العربى لمسافة سبعة آلاف كيلومتر من شواطئ المحيط الأطلسى غربا حتى ساحل خليج عمان شرقا، أو مـا يعادل سدس محيط الكرة الأرضية.

ويقدر عدد السكان عام ١٩٨٠ بـ ١٧٢ ٥٥٨ مليون نسمة، وبذلك تكون الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة ٥ر١٢ نسمة فى الكيلومتر المربع الواحد، ولو أنها تتفاوت من قطر لآخر، فتبلغ أدناها فى موريتانيا (٣ر١) وأقصاها فى البحرين (١ر٥٧٥).

ويرجع انخفاض متوسط الكثافة السكانية فى الوطن العربى الى اتساع رقعة الصحراء واحتلالها مساحة واسعة تقدر بنحو ٦٨٪ من المساحة الكلية. فاذا حذفنا هذه النسبة ترتفع الكثافة السكانية الى معدل ٤٠ نسمة فى الكيلومتر المربع. ولو قمنا بتوزيع السكان على الأرض الزراعية والقابلة للزراعة لارتفعت الكثافة الى ٢٨٨ نسمة لكل كيلومتر مربع، وهى كثافة تفوق نظيرتها فى المملكة المتحدة والتى تعتبر من بلاد العالم ذات الكثافة السكانية المرتفعة. ومن المتوقع أن يرتفع حجم السكان فى الوطن العربى الى ١٩٧ مليون نسمة تقريبا فى عام ١٩٨٥، والى ٢٩٥ مليون نسمة فى آخر هذا القرن*.

وهذه المنطقة منطقة فريدة فى نوعها، تشغل اهتمام العالم كله وتؤثر فى حركته. فهى تبدو للكثيرين كأسفنجة مشبعة بالبترول. وآخرون يتخيلون فيها الرمال والجمال ومسرح قصص ألف ليلة وليلة. وغيرهم يعتبرها "القوة السادسة" فى العالم. والبعض يراها حلبة الصراع بين أحدث تكنولوجيات العصر وأعرق تقاليد الماضى. وهى فى الوقت نفسه قبلة مئات من الملايين يؤمنون بثلاث ديانات مختلفة.

ولكننا اذا نظرنا اليها من الناحية الحضارية لوجدنا أنها تمثل واقعا فريدا عبّر عنه بصدق وزراء التربية العرب فى مؤتمرهم الثالث الذى عقد فى الكويت فى فبراير/شباط ١٩٦٨، حيث جاء فى صدر توصياتهم أن "الأمة العربية أمة واحدة عريقة فى التاريخ، والشعب العربى موحد الأرض والثقافة واللغة والتاريخ والمصالح والارادة المشتركة، والقومية العربية هى الواقع الانسانى الحضارى والثقافى والاجتماعى والتاريخى للأمة العربية والأفكار والمبادئ والأهداف التى تنبع من هذا الواقع وتعبر عنه، وللأمة العربية رسالة حضارية وانسانية تجلت فى عصور التاريخ العريق، وأسهمت فى التقدم والتطور وفى بناء الحضارة العالمية".

وأية دراسة تستهدف تنمية الاعلام فى البلاد العربية يجب أن تأخذ فى الاعتبار فى المقام الأول السمات الطبيعية للمنطقة وديموغرافيتها وجغرافيتها السياسية. فبرغم هذه الدرجة الكبيرة من التجانس نجد أن اختلاف مساحات بلدان المنطقة، واختلاف أساليب المعيشة فيها، وكذلك تباين عدد سكانها وأوضاعها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية، وتعرض بلدان المنطقة هذه أو تلك الى نوع من الاستعمار أو آخر فى مرحلة أو أخرى، قد أدى كله الى التنوع والتباين فى اطار هذه الوحدة.

على أن هذه الميزة الحضارية الفريدة التى تختص بها بها دول المنطقة العربية من حيث قيامها على عدة عوامل من بينها الثقافة واللغة والأهداف المشتركة، قللت من الصعوبات التى تعترض انتشار ورواج المواد الاعلامية المختلفة فيما بينها ويسرت عملية التقارب الثقافى والاجتماعى.

بل ان تقسيم الموضوع وترتيبه بين وطنى ثم قومى (اقليمى) عند الحديث عن مشكلات واحتياجات الاعلام فى المنطقة العربية كثيرا ما يبدو غير ملائم وغير واقعى. ذلك أن وسائل الاعلام ومحتواه أصبحت لا تقف عند حدود أى بلد عربى، بل أصبحت السوق العربية الواسعة هى مجالها الطبيعى، فاذا استبعدنا المادة الاعلامية المتصلة بالأحداث الجارية والمرتبطة بالمواقف السياسية المختلفة، نجد أن بقية المواد الاعلامية المنتجة فى المنطقة ووسائل نشرها واذاعتها لها طابعها القومى. فالفيلم السينمائى والكتاب والمجلات وكثير من الصحف اليومية والبرامج التلفزيونية والأغانى كلها لا تعرف حدودا وطنية، وانما حدودها هى المنطقة العربية على اتساعها، والتخطيط لكثير من الخدمات الاذاعية الوطنية يأخذ فى الاعتبار المستمعين خارج القطر العربى شأنهم شأن الذين فى داخله.

* د. خميس طعم الله، "الواقع السكانى العربى وتأثيراته الديموجرافية والاجتماعية"، ورقة مقدمة الى الاجتماع الثانى للمسؤولين والمخططين الاعلاميين لدراسة وضع استراتيجية عربية للاعلام الانمائى، دمشق، أكتوبر/تشرين الثانى ١٩٨١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ولا ينطبق هذا فقط على جانب استخدام المادة الاعلامية، بل أصبح ينطبق على جانبى الانتاج والعمالة أيضا. فلم يعد انتاج المادة الاعلامية فى كثير من الحالات انتاجا وطنيا صرفا، بل أصبح الطابع العربى فى الانتاج متمثلا فى العاملين فيه، والمخططين له أيضا. وهذا أمر يتم بطريقة تلقائية، لا تدفع اليه اعتبارات سياسية قومية بقدر ما تدعو اليه طبيعة المصالح والأهداف المشتركة فى منطقة تتميز بقدر كبير جدا من الملامح الثقافية المشتركة*.

وبالرغم من الثروة الطبيعية الضخمة التى حظيت بها الأرض العربية والحديث الذى تروجه بعض أجهزة الاعلام الدولية عنها، فلا بد أن نتذكر مرة أخرى أن مساحة الأرض العربية تقارب ٨ر١٠٪ من مساحة العالم بينما تبلغ نسبة العرب الى سكان العالم ٤ر٣٪ ونصيبهم من الدخل ١ر١٪. ومتوسط استهلاك الفرد العربى من الكهرباء يبلغ ٢٪ مما هو عليه فى الدول المتقدمة، أما استهلاكه من الطاقة عموما فلا يزيد عن ٣٪، رغم أن المنطقة هى أكبر مصدر للطاقة فى العالم. ورغم كل ما يقال عن ثروات العرب فان نصيبهم مجتمعين من دخل العالم لا يتناسب مع مساحة أرضهم ولا عدد سكان هذه الأرض. ولا بد من الاعتراف بأنهم لا يزالون فى عداد الفقراء، وأنهم فى حاجة الى تنمية مواردهم.

وينطبق هذا الأمر على الموارد الاعلامية مثلما ينطبق على الموارد الاقتصادية، فنسبة حجم المطبوعات الى السكان فى المنطقة العربية مثلا تصل الى ١٪ من نسبته فى البلاد المتقدمة صناعيا، ونسبة عدد أجهزة استقبال الراديو يصل الى ٧ر٥٪ بالقياس الى الدول المتقدمة صناعيا (رغم انتشار الترانزستور وتوفر أجهزة الراديو الرخيصة الثمن فى كثير من المجتمعات، فهى لا تزال أعلى من مستوى دخول الملايين من المواطنين)، أما نسبة أجهزة الاستقبال التلفزيونى فتبلغ نحو ٦ر٣٪ مما هى عليه فى الدول المتقدمة صناعيا (رغم دخول التلفزيون فى معظم البلدان العربية خلال الستينيات).

وتشير الأرقام المدرجة بالجدول الوارد فى الصفحة رقم ١٢ الى بعض المؤشرات ذات الدلالة بالنسبة لوضع وسائل الاعلام فى المنطقة.

واذا كان هذا هو الوضع العام فان الصورة من الداخل تحتاج الى بعض الايضاح، حيث ان واحدة من مشكلات التخطيط الاعلامى فى الدول العربية هى التوزيع غير المتعادل فيما بينها. فهناك دول لها احتياجات هائلة وليس لديها الا أموال قليلة. وهناك دول لديها المال ولكن لا تتوافر لها امكانات بشرية. وهناك من لديه القوى البشرية وليس لديه الأجهزة. وتتحدث بعثة كلير جيرى/ديل عن مشكلة فى هذا الخصوص هى هجرة العقول، وتقول انه "بالرغم من أنه لا يمكن لأحد أن يتحدث حقيقة عن نوع من هجرة العقول فى داخل الأمة العربية، الا أن هناك خطرا بالفعل فى أن الهيئات التى لديها القدرة المالية المناسبة تميل الى اجتلاب اذاعيين مؤهلين من هيئات أخرى فى المنطقة ليست فى موقف مالى مناسب**. وينطبق الأمر نفسه على وسائل الاعلام الأخرى وليس على الاذاعة وحدها.

وقراءة ظروف هذه الهجرة تبين مدى صلاحية التبادل الاقتصادى العربى وعمق الحاجة الى علاقات عربية اقتصادية عميقة الجذور، تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية المختلفة، فالدول العربية الفقيرة ليست فقيرة بالمعنى الضيق، ولا الدول الغنية هى كذلك بالطبع. فسوق الأيدى العاملة أظهرت أن الأولى قد توفر للثانية، والثانية للأولى، شروطا أساسية من شروط النمو***. وهذا التكامل هو الجانب الايجابى من القضية. ولكن لهذه القضية جوانب أخرى تستحق التأمل والتدبير لتفادى ما قد تؤدى اليه من سلبيات لو تركت دون مناقشة.

وهناك ظاهرة أخرى جديرة بأن تؤخذ مأخذ الاعتبار فى مجال البحث فى الاحتياجات الاعلامية هى الهوة السحيقة التى تتسع باطراد بين الحضر والريف وهى ظاهرة لا تقل وضوحا فى المنطقة العربية عنها فى المناطق الأخرى. اذ نجد أن توزيع منجزات التنمية غير متكافىء بين فئات السكان. وفى عديد من البلدان توجد أوضاع تحابى الصفوة ولا تتفق مع أهداف المساواة التى تنص عليها الدساتير والقوانين. وفى مجال الاتصال تتمثل هذه النزعة فى كون الطبقات المحظوظة تكاد تحتكر تلقى المعلومات ونشرها أيضا.

على أن هناك بعض الاستثناءات لهذه الظاهرة ترجع الى عدد من الأسباب، من بينها صعوبات وسائل المواصلات على المستوى الوطنى وعلى الأخص فى العقود السابقة، وكذلك الأهمية الخاصة لبعض المناطق أو المدن من النواحى الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، الأمر الذى حتم وجود وسائل اتصال خاصة بها (أنظر الملحق رقم ١). ويثير الانتباه عدد الصحف ومحطات التلفزيون فى المدن الرئيسية بالمملكة السعودية (١٠ لكل منهما) وكذلك عدد محطات الراديو المحلية فى المغرب (٦). ويلاحظ أنه بالرغم من محلية هذه الوسائل، الا أنها تخدم القطر كله فى كثير من الأحيان.

ولعل السبب فى مركزية الاعلام فى الدول العربية يرجع الى حرص الدول العربية على الحفاظ على وحدتها الوطنية، على الأخص فى هذه المرحلة التى أعقبت فى كثير من الحالات مراحل سابقة من التمزق والفتن الناجمة عن الأوضاع الاستعمارية أو التدخلات الخارجية. كما أن مركزية الاعلام ترتبط بالطبع بمركزية الحكومة والادارة. ولكنه بالرغم من هذه الاعتبارات فان الحاجة تبدو ملحة الى تحديد الاحتياجات والأولويات بطريقة تشجع ممارسة حق الفرد والمجتمعات فى الاتصال، وتدعم ديمقراطية الاتصال، وتقوى مشاركة الجميع فى الاتصال وانتفاعهم به، وتسهم فى توزيع أكثر انصافا وعدالة لموارده.

---

* سعد لبيب، "نحو استراتيجية عربية لبحوث الاعلام"، من كتاب "بحوث الاعلام فى الوطن العربى"، القاهرة، ١٩٨٠.

** برنار كلير جيرى وريتشارد ديل، "نظام تجديد وسائل الاتصال للدول العربية، الأقمار الصناعية فى خدمة الاذاعة والتربية والتنمية" اليونسكو، ١٩٧٥.

*** دراسة حول "الهجرة الداخلية العربية"، مجلة الوطن العربى، باريس، العدد ٢٣١ و ٢٣٢ سنة ١٩٨١.

وهكذا فبالرغم من أن الاتصال فى الدول العربية قد يكون متقدما - فى بعضها - عن المستوى السائد فى دول العالم الثالث ، فانه يشترك معها فى كثير من المظاهر ، لعل من أهمها أنه منعزل عن القطاعات الهامشية للسكان ، حائر فى لغة مخاطبته للجماهير العريضة وخاصة الأميين فيها . وهو يخضع لمركزية مفرطة ، ومع ذلك فهو يفتقد التخطيط والتنسيق . ومستوى الكفاءات المهنية منخفض ، والبحوث المفيدة شحيحة . وقبل هذا فالضمانات المتعلقة بالحرية الاعلامية ليست دائما متوفرة .

ومع هذا فلا يمكن انكار الجهد الذى قامت به الدول العربية فى مجال الاعلام ، خاصة فى الثمانينات. وبالرغم من عدم توفر البيانات ، الا أن المعتقد أن نسبة من الاستثمارات ليست ضئيلة بحال من الأحوال قد وجهت الى الاعلام . وربما بلغت هذه النسبة فى عدد من الدول ما يزيد على عشرة فى المائة من ميزانية الدولة (مع اعترافنا بصعوبة تدقيقها ، وما اذا كانت تتضمن الاعتمادات المخصصة لبعض قطاعات المواصلات السلكية واللاسلكية وغيرها من القطاعات التى تتضمن نشاطات اعلامية لا ترد ضمن ميزانيات وزارات الاعلام) . ولا ينكر هنا أنه لولا الحكومة لما أمكن سد هذه الاحتياجات ، بل ولا كان ممكنا أساسا فى معظم الأحوال أن تقوم أجهزة اعلامية عديدة فى المنطقة ، ولا أن تبلغ ما بلغته من تقدم . فقد " أصبحت وسائل الاعلام هذه بالنسبة لعديد من الدول العربية ليس فقط وسائل للتطوير الاجتماعى والاقتصادى ، ولكن هدفا فى حد ذاتها ، ورمزا للاستقلال والمكانة " *.

---

* محمود الشريف ، "وسائل الاعلام العربية - الدور الحاضر وآفاق المستقبل" ، دورية Educational Broadcasting International ، لندن ، مارس / آذار ١٩٨٠ .

الدول العربية

البلد	تقديرات السكان (بالألف) ١٩٧٩ (٣)	كثافة السكان لكل كلم (٢) ١٩٧٩	دخل الفرد بأسعار السوق بالدولار ١٩٧٨	١٩٧٩ (١)	نسبة الأميين (فوق ١٥ سنة) ١٩٨٠ (٢)	نسبة التسجيل الاجمالى فى التعليم الابتدائى (١١)	أجهزة التلفزيون لكل ألف من السكان ١٩٧٩	ورق الطباعة والكتابة كحجم لكل ألف من السكان ١٩٧٩	الصحف غير اليومية: السنة	تقديرات التوزيع لكل ألف من السكان (٣)	الدوريات الأخرى: السنة	تقديرات التوزيع لكل ألف من السكان (٣)
الجزائر	١٩ ١٢٩	٨	١ ٤٥٠	١ ٥٨٠	٥٨ر٢	٩٩ر٣	٣٩	١ ٨٦٠	١٩٧٧	٦	١٩٧٧	٢٣
البحرين	٢٩٢	صفر	٤٠٦٠/٤	٥٤٦٠/٤		١٣٠ر٠	٢٥٧	٥ ١٣٧	١٩٧٤	١٠٣	١٩٧٤	٢٢٦
اليمن الديمقراطية	١ ٨٣٨	٦	٤٥٠/٤	٥٠٠/٤	١٦ر٠	٨٠ر٨	١٨	٧٦٢	١٩٧١	٣	١٩٧١	٢
مصر	٤٠ ٩٨٣	٤١	٤٢٠	٤٦٠	٤٥ر٧	٧٣ر٨	٣٢	٢ ٠٦٥	١٩٧٦	٣٩	١٩٧٦	٣٢
العراق	١٢ ٧٦٧	٢٩	١ ٨٥٠	٢ ٤١٠	٥٦ر٦	١١٦ر٢	٤٧	٨٣١	١٩٧٤	...	١٩٧٤	١٠٢
الأردن	٣ ٠٨٥/٥	٣٢/٥	١ ١٠٠	١ ١٨٠	٤٢ر٠	٨٣ر٠	٥٣	٢ ٣٠١	١٩٧٧	١٠	١٩٧٧	٣٥
الكويت	١ ٢٧٢	٧١	١٥ ٩٧٠	١٧ ٢٧٠	٣٧ر٣	١٠٦ر٨	٤٢٥	١٦ ٧٨٣	١٩٧٧	١٢٨	١٩٧٦	٤٤٣
لبنان	٣٠٨٦/٦	٢٩٧/٦	...	...	٢٣ر٥	٩٦ر٨	١٩٤	٨ ٢٣١				
ليبيا	٢ ٨٥٦	٢	٧ ٢١٠	٨ ٢١٠	٤١ر٩	١٣٠ر٦	٥٦	٢ ٦٩١	١٩٧٦	٤٤	١٩٧٦	...
المغرب	١٩ ٤٧٠	٤٤	٦٨٠	٧٤٠	٧٤ر٤	٧٧ر١	٣٩/٧	١ ٠٢٨	١٩٧٥	...	١٩٧٦	٨
عمان	٨٦٤	٤	٢ ٧٩٠	٢ ٩٧٠		٦٤ر٠						
قطر	٢١٠	١٩	١٥ ٠٥٠	١٦ ٥٩٠		١٠٨ر٠	٢ ٠٤١/٨	٦ ٦٦٧	١٩٧٩	٢٦٧	١٩٧٩	٨٢٩
السعودية	٨ ١١٢	٤	٦ ٥٩٠	٧ ٣٧٠	٨٣ر٨	٦٦ر٧	٣٨	٣ ٩٩٤	١٩٧٤	٣	١٩٧٤	٨
السودان	١٧ ٨٦٥	٧	٣٤٠/٤	٣٧٠/٤	٧٨ر٤	٥٣ر١	٦	٤٠٣	١٩٧٩	٤	١٩٧٩	٥
سوريا	٨ ٣٢٨/٩	٤٥/٩	٩٦٠	١ ٠٧٠	٤٥ر٠	٩٤ر٠	٤٥	٢ ٤٨٦	١٩٧٩	٩	١٩٧٩	٥٤
تونس	٦ ٢٠١	٣٨	٩٩٠	١ ١٢٠	٥١ر١	١٠٢ر٩	٤٨	٥ ١٦٠	١٩٧٧	١٢١	١٩٧٧	١٤٤
الامارات العربية	٧٥٣	٩	١٥ ٠٢٠	١٥ ٥٩٠		٨٧ر٠	١١٣/١٠		١٩٧٧	٣	١٩٧٧	٣٨
اليمن	٥ ٧٨٥	٣٠	٤١٠	٤٢٠	٩١ر٧	٣٧ر٠	٢ر٠					

ديول

١- تقديرات أولية

٢- المرجع Estimates and Projections of Illiteracy-CSR-E-29-Unescó Office of Statistics 1978

٣- تقديرات وتوقعات قام بها قسم الاحصاء فى اليونسكو

٤- تقديرات أولية لدخل الفرد

٥- لا تتضمن هذه التقديرات الأفراد الذين ينتمون الى جنسيات أجنبية من دبلوماسيين وعسكريين وعائلاتهم، ولا اللاجئين الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بـ ٦٨٧ ٧٢٢حسب تقديرات منتصف عام ١٩٦٧.

٦- المواطنون اللبنانيون فقط ، ولا يدخل فى هذا اللاجئون الفلسطينيون (٢٠٠ ٠٠٠ فى ٣٠ يونيو ١٩٧٧)

٧- عدد الرخص التى أعطيت لكل ألف مواطن

٨- ١٩٧٧

٩- يتضمن هذا اللاجئين الفلسطينيين الذين قدر عددهم بـ ٠٠٠ ١٩٣ فى٣٠يونيو ١٩٧٧

١٠- ١٩٧٨

١١- قد تزيد النسبة عن ١٠٠٪ بسبب الالتحاق بالمدرسة فى سن متأخرة أو بسبب الاعادة ، الخ .

ثانيا

السياسات الاعلامية والتخطيط

يقتضى البحث فى موضوع تطوير الاعلام المزيد من الدراسات لتحديد مجالات المشكلات الكبرى وتقديم تقييم شامل للاحتياجات . وهنا تبرز مشكلة النقص القائم فى البيانات والمعلومات المحددة عن مرافق الاتصال وأنشطته، كما تتضح ضرورة اجراء حصر واقعى للمشكلات والأولويات. وتثير هذه الأمور قضية السياسات الاعلامية والتخطيط فى هذا المجال .

ويلاحظ أنه ليس هناك حتى الآن فى كثير من الدول العربية احساس قوى بأهمية هذه السياسات . وربما كانت هناك سياسات اعلامية معلنة فى عدد من الدول العربية، ولكننا نجد فى البعض منها على الأقل أن هذه السياسات لا تغطى كل القطاعات ، ونادرا ما يتم تحقيق التكامل بين سياسات القطاعات المختلفة، وقد لا تتفق السياسات لهذه القطاعات مع بعضها أو مع مبادىء السياسة العريضة الموضوعة لقطاع الاعلام . والأخطر من ذلك أنه لا يتم ربط السياسة أو الخطط الاعلامية بخطط التنمية بشكل فعال .

ويرجع سعد لبيب ظاهرة قصور التخطيط الاعلامى الى بعض الأسباب التالية :

- أن التخطيط على المدى الطويل بمعناه العلمى مازال حكرا فى معظم الأحيان للمخططين فى المجال الاقتصادى وحدهم، بل ان مفهوم هذه العبارة فى مجال الاعلام ليس واضحا الوضوح الكافى فى كثير من الأحيان لدى جانب من المسؤولين عن وضع السياسات الاعلامية ؛
- أن لجان التخطيط الاعلامى، ان وجدت ، تشغل نفسها فى معظم الأحيان بالأحداث السياسية أو بالأوضاع الطارئة بحيث يكاد يستحيل عليها أن تعطى اهتماما عميقا لموضوع التخطيط الاتصالى المتكامل بعيد المدى ؛
- عدم تقدير أبعاد الدور الذى يمكن أن تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرى بالنسبة لخطط التنمية الاقتصادية وذلك من جانب المخططين الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية ، وعدم وجود التمثيل المناسب لأجهزة الاتصال الجماهيرى فى عمليات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى؛
- الافتقار ، فى معظم الأحيان ، الى روح التعاون الفعلى وليس الرسمى بين الأجهزة الحكومية التى يتصل عملها بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاعلامية*.

وحتى يمكن وضع خطط فعالة للاعلام فى الدول العربية ، تبدو الحاجة ماسة الى جهد بحثى هائل لا يغرق فى التجريد النظرى وانما يعنى بتقديم معونة حقيقية لهؤلاء الذين يتخذون القرارات . وبدون مثل هذا الجمع المنهجى للمعلومات فى المنطقة وتحليلها فسوف يترك تطور وسائل الاعلام للصدفة أو للظروف المواتية أو المعاكسة التى يمكن أن تنشأ عن عوامل لا يمكن التنبؤ بها .

ومن الواضح أن هناك قدرا كبيرا من التجربة والخبرة فى المنطقة فى كل من مجالى الاعلام والتخطيط . لكن الذى ينقص مع ذلك هو توافر الخبرة فى المجال المزدوج للتخطيط الاعلامى. وعلى ذلك فالحاجة ماسة للتكامل فيما بين المجالين . واذا ما افترضنا أن هذا أمر ممكن، فيبدو أنه من الضرورى القيام بتنظيم دورات تدريبية تضم العاملين فى كل من المجالين . ويجب أن يتم هذا التدريب على الأمد الطويل والأمد القصير معا، وذلك لمواجهة الاحتياجات العاجلة ، وكذلك للاستعداد للطلبات المستمرة فى المستقبل على كل مستويات الأجهزة الاعلامية ، سواء تلك التى تملكها الحكومات أو - ولو كان ذلك بدرجة أقل - رأس المال الخاص .

ويبدو أنه تكاد لا تكون هناك مؤسسة قائمة حاليا فى الوطن العربى مؤهلة للقيام بهذا اللون من التدريب. وعلى ذلك فمن الضرورى ادخال هذه الدورات على نطاق تجريبى فى المرحلة الأولى على كل من المستويين القطرى والقومى . كما أن من الأهمية بمكان أن توضع قضية "الادارة الاعلامية" فى الاعتبار عند اعداد الخطط الاعلامية نظرا لأنها من الموضوعات التى لم تطرق على النحو الكافى فى دراسات التخطيط الاعلامى.

وقد تكررت الدعوة فى عدة مؤتمرات عقدت فى السنوات الأخيرة الى أن يتم وضع السياسات والخطط الاعلامية من خلال مجلس قومى للاتصال فى كل من الدول العربية ، يضم ممثلين لمختلف القطاعات ، حكومية وغير حكومية ، وكذلك الجمعيات المهنية للعاملين فى وسائل الاعلام والمؤسسات الأكاديمية والقطاعات المسؤولة عن الارشاد والوكالات التنموية . ويهدف مثل هذا المجلس الى تحقيق التكامل فى تخطيط الاعلام التنموى وضمان تنفيذ الخطة الموضوعة ، كما يعنى

---

* سعد لبيب ، "مشكلات التخطيط الاعلامى على المدى البعيد" ، من وثائق اجتماع خبراء التخطيط الاعلامى، تونس ، مارس / آذار ١٩٧٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

بكافة عمليات الاتصال بمعناه الأشمل . الا أن الاقتراح لم يتم تنفيذه على نحو أو آخر سوى فى قلة من الدول العربية حتى الآن مثل مصر والمملكة العربية السعودية التى شكلت مجلسا أعلى للاعلام . ولذلك فمن الضرورى اعادة تأكيد مبدأ "المشاركة" فى اعداد الخطط الاعلامية وتنفيذها .

واذا كان التكامل على المستوى الوطنى ضرورة تحتمها طبيعة العمل الاعلامى فى علاقته بالأجهزة المسؤولة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فان التكامل بين أجهزة الاعلام والثقافة والتعليم لا بد أن يحظى بالأولوية فى هذا المجال ، وهو ما أشار اليه بحق الوزراء المسؤولون عن الثقافة فى البلاد العربية فى مؤتمرهم الأول فى عمان فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٦ .

وقد حدد المؤتمر أهداف السياسة الثقافية فى المنطقة على النحو التالى (وهو ما يمكن أن يكون من أهداف أى سياسة اعلامية عربية) :

(١) ترسيخ المفهوم الصحيح للثقافة العربية من حيث هى ثقافة قومية وانسانية معا ، تستند الى أصول الأمة العربية وتراثها وتستوعب فى الوقت نفسه تيارات العصر وتدرك آفاقه ، وتشارك مشاركة ايجابية متفتحة ، أخذا وعطاء ، فى تقدم الحضارة العالمية ؛

(٢) تكوين الشخصية المتكاملة للانسان العربى ، وتهيئته للوعى بتراثه والانتماء لأمته وقيمها الأصيلة ، واعداده لمعايشة عصره واستيعاب معطيات الفكر الحديث والثقافات العالمية المعاصرة ، وصقل فكره ووجدانه ليكون قوة فعالة فى التقدم الحضارى لوطنه ؛

(٣) تحقيق ديمقراطية الثقافة بالوسائل التى تكفل شيوعها وانتشارها بين المواطنين .

وأعلن المؤتمر فى بيانه الختامى " ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين عمل أجهزة الثقافة وأجهزة التعليم وأجهزة الاعلام فى الأقطار العربية لضمان مزيد من فعالية العمل الثقافى وتوسيع نطاق الخدمات الثقافية للمواطنين ، اسهاما فى تكوين المواطن العربى تكوينا سليما معاصرا نابعا من أصول عروبته وقيمه الدينية " . وأوصى "بتعاون أجهزة الثقافة والتعليم والاعلام على دراسة موضوع التكامل والتنسيق بينها : تخطيطا وتنظيما وتنفيذا وتجميعا للامكانيات البشرية والموارد الاقتصادية فى اطار خطة شاملة " .

على أن هذا التخطيط والتنظيم لا يعنى الربط بين فكرة السياسة الاعلامية والأفكار المتعلقة بالرقابة والتقييد والتوجيه . ويقول نبيل الدجانى : " ان ما أقصده هو السياسة الاعلامية والتخطيط الاعلامى اللذان يسعيان لتأكيد حرية التعبير عند الفرد وحرية الوصول الى وسائل الاعلام . وأقصد هنا أيضا السياسة والتخطيط اللذين يتوجهان الى سد حاجات التنمية الوطنية .... ان القول بسياسة اعلامية وبتخطيط اعلامى يجب ألا يعنى فقط التوجيه المركزى ، بل يجب أن ينظر اليه على أنه أسلوب للتطوير العقلانى للنشاطات الاعلامية المختلفة فى المجتمع "*.

كما أن التكامل الاقليمى لا ينبغى ، ولا يمكن ، أن يقوم على أساس من الهيمنة التى تحول أنشطة الاتصال الى صورة مصبوبة فى قالب واحد ، بل ان التكامل يعنى التنوع الذى تتكون منه صورة كبرى لحضارة الأمة العربية .

الأولويات في مجال السياسات الاعلامية والتخطيط

- اعداد دراسة تحليلية للسياسات الاعلامية فى الدول العربية تتضمن المعلومات المتعلقة بالبنية الأساسية للاتصال فى بلاد المنطقة العربية وفقا لتصنيف موحد ، وتوفير هذه المعلومات – التى يجب تحديثها باستمرار – للهيئات المشتغلة بالتخطيط الاعلامى ، وكذلك وضع قائمة شاملة للموارد الاتصالية فى جميع بلاد المنطقة ، بما فى ذلك وسائل الاتصال الحديثة والتقليدية والهياكل التنظيمية وجماهير المستقبلين للرسائل الاعلامية وأنماط استخدامهم لوسائل الاتصال ؛
- معاونة الدول العربية التى ترغب فى ذلك على دراسة احتياجاتها الاعلامية وأولويات هذه الاحتياجات ؛
- رسم خريطة مسحية توضح واقع الدور الذى تؤديه وسائل الاتصال فى خدمة التنمية تمهيدا لاعداد تصور عملى وهيكل تنظيمى لأداء هذا الدور على أكمل وجه ممكن ؛
- ايفاد فريق خبراء متجول الى عدد مختار من الدول العربية لمناقشة الجوانب المتعلقة بادخال التكنولوجيات الحديثة فى المؤسسات الاعلامية ؛
- تخصيص منح وايفاد بعثات فى مجال التخطيط الاعلامى والادارة الاعلامية .

---

* د. نبيل دجانى ، "تحديات الثورة الاعلامية عالميا وعربيا" ، بحث مقدم الى اجتماع خبراء بحوث الاعلام فى الوطن العربى ، القاهرة ، ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٨ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

ثالثا

مرافق الاعلام

١ ـ الاذاعة

(أ) الراديو

بدأت الاذاعة فى بعض الدول العربية بداية تجارية حيث أنشأ بعض الأفراد أو الشركات محطات اذاعية مثلما حدث فى الجزائر (١٩٢٥) ومصر (١٩٢٦) وتونس (١٩٣٥). واتسمت هذه المحطات بالسعى لتحقيق الربح المادى والترويج للسلع وأجهزة الاستقبال واذاعة الاعلانات التجارية. وأنشئت محطات حكومية فى هذه الدول بعد الغاء المحطات الأهلية. كما وكلت بعض الدول العربية الى بعض الشركات الأجنبية انشاء اذاعاتها وتشغيلها، مثل مصر التى وكلت الى شركة ماركونى البريطانية انشاء وتشغيل الاذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية (١٩٣٤-١٩٤٧)، وتونس التى وكلت الى الاذاعة الفرنسية مهمة انشاء شبكة للبث الاذاعى (١٩٣٨)، ثم منحتها احتكارا كاملا بموجب مرسوم صادر فى عام ١٩٤٨ ألغى فى عام ١٩٥٧ عندما انتقلت الاذاعة الى الحكومة التونسية.

وقد دخلت الاذاعة الصوتية فى البلاد العربية منذ العشرينيات، فنجد أنها دخلت الجزائر فى ١٩٢٥ ومصر فى ١٩٢٦ والمغرب فى ١٩٢٨ وتونس فى ١٩٣٥ والعراق فى ١٩٣٦ ولبنان فى ١٩٣٨ وليبيا فى ١٩٣٩ والسودان فى ١٩٤٠ وسوريا فى ١٩٤١ والصومال فى ١٩٤٣ والجمهورية العربية اليمنية فى ١٩٤٧ والأردن فى ١٩٤٨ والسعودية فى ١٩٤٩ والكويت فى ١٩٥١ وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى ١٩٥٤ وموريتانيا فى ١٩٥٦. أما اذاعة فلسطين فقد أنشئت فى ١٩٦٤ فى حين بدأت اذاعة صوت فلسطين فى ١٩٦٨. ودخلت الاذاعة أبو ظبى فى ١٩٦٩ (وتحولت الى اذاعة الامارات العربية المتحدة فى ١٩٧١)، أما عمان فقد دخلتها الاذاعة عام ١٩٧٠.

وكل هذه الاذاعات خدمات حكومية لا تسعى للربح. وربما كانت المنطقة العربية تشهد فى الوقت الحالى بداية جديدة للاذاعات التجارية التى غابت نحو نصف قرن، اذ ستفتح رسميا فى المغرب عام ١٩٨٢ "اذاعة المتوسط الدولية"، وان كانت قد بدأت بصفة تجريبية فى النصف الثانى من عام ١٩٨٠. وستعتمد هذه الاذاعة على ايرادات الاعلان التجارى وحده، وذلك على نمط اذاعة "مونت كارلو" الفرنسية التى تذيع باللغة العربية.

وتتكون الموارد الأساسية لتمويل الاذاعات فى الدول العربية من دعم الدولة، وربما شكلت هذه الموارد أكثر من ٩٠٪ فى معظم الأحيان. وتشكل حصيلة ما تؤديه هذه الاذاعات من الخدمات أو ما تبيعه من البرامج نسبة متواضعة. أما الاعلانات التجارية ـ فى الحالات التى يسمح فيها بذلك ـ فهى تمثل أحيانا جانبا هاما من الموارد اذا ما صبت فى ميزانية الاذاعة وليس فى خزينة الدولة. والواقع أنه لازال هناك تردد واضح فى ادخال الاعلانات الى معظم الاذاعات العربية. ويرى البعض أن هذا يعكس رغبة الحكومة فى أن تظل العائل الوحيد، والمتصرف الوحيد بالتالى فى الاذاعة. كما أن آخرين يرجع ذلك الى أن الاعلانات قد تفسح المجال أمام تنمية العقلية الاستهلاكية أو تتيح تسرب قيم غريبة أو ضارة، أو أنها لا تتناسب مع وقار هذا الجهاز الذى يعتبر فى النهاية صوت الدولة.

والواقع أن هذا الدور السياسى للاذاعة قد رسخ منذ بداية امتلاك الحكومات أو انشائها للاذاعات. فقد ارتبطت الاذاعة بالذات بالكفاح من أجل الاستقلال، خاصة فى بلدان المغرب العربى. ويقول شار: "لقد أنهت الاذاعة عزلة المغرب عن العالم الخارجى ومكنت الفقراء وعديمى الحيلة من أن يربطوا الصلات بالاصلاح الاسلامى والتحديث فى الشرق الأوسط. ووفرت اذاعات الموجة القصيرة بالذات حلقة الوصل الخارجية التى بعثت الأمل فى أن المغرب سيفوز فى نضاله من أجل الاستقلال. وتحولت موجات الأثير الى وسيلة للتلاحم مع الأبطال الشعبيين بسبب نشرات الأخبار ومداولات الأمم المتحدة والبيانات التى كان يصدرها الزعماء الوطنيون والبرامج التى كانت تبثها اذاعة صوت العرب من القاهرة "*.

وقد تطورت الاذاعة " بشكل دراماتيكى فى مصر عندما قامت ثورة يوليو. فقد شعر عبد الناصر أن الصحافة وحدها لا تفى بالغرض من الوصول الى الجماهير المصرية والعربية، خاصة وأن الأمية متفشية. فمنذ بدء الثورة لم تكن لدى مصر موجة قصيرة بعد، ولا تزيد قوة موجتها المتوسطة عن ٧٢ كيلووات. ولكن فى سنة ١٩٦٠، أى ثمانى سنوات بعد الثورة، أصبحت قوة البث على الموجة القصيرة والمتوسطة

---

* ستيوارت هـ. شار، " وسائل الاعلام الجماهيرى فى المغرب "، American Universities Field Staff Reports سلسلة شمال أفريقيا ١٤، رقم ٢، ١٩٦٨.

معا ١٫٣ مليون كيلووات موجهة الى العالم العربي وأفريقيا، حيث ظهر صوت العرب الذى حرك الأوضاع السياسية في المنطقة. واستخدمت الاذاعة لمناصرة الحركات الاستقلالية فى بلدان المغرب العربى وأفريقيا، ثم حرب الاستقلال فى اليمن الجنوبية ثم فى الحرب الأهلية فى اليمن الشمالية. وكى يصل صوت العرب الى القبائل اليمنية وزعت الحكومة المصرية ١٠٠٠٠٠ جهاز ترنزستور. وكان لصوت العرب دوى مشهود فى جميع أنحاء العالم العربى، حتى انخفض صوته بعد حرب ١٩٦٧ للادعاءات الكاذبة التى روجها عن الانتصارات المصرية على الجبهة. ومنذ ذلك الحين أفل نجم أحمد سعيد المذيع المشهور. وكان قد بلغ من الشعبية لدرجة أن صورته ظهرت مع صور الرئيس عبد الناصر والمشير عامر فى اليمن" *.

ومنذ أن استقلت الدول العربية نجد أن استخدامها للراديو يتزايد فى المجال السياسى والاجتماعى حتى أصبح من أهم أدوات الاتصال فى هذا المجال. وبالرغم من ذلك فان طاقة الراديو الاتصالية لا تستخدم بأعلى درجات كفاءتها فى تحقيق أغراض التنمية، ويستنفد جزء كبير من هذه الطاقة فى الصراعات السياسية وما يمكن بأن يسمى "حرب الاذاعات".

وهناك فى لبنان وضع فريد أفرزته الحرب الأهلية، اذ قامت هناك منذ عام ١٩٧٥ عدة اذاعات خاصة تابعة لأحزاب ومنظمات سياسية لبنانية وعربية. وقد نشأت هذه الاذاعات نتيجة لانحسار قوة الدولة الشرعية، وعدم استطاعتها تطبيق القوانين.

الا أن الوضع فى كافة الدول العربية الأخرى مختلف تماما، حيث نجد تبعية الراديو للدولة تنعكس فى مركزية شديدة. وبالرغم من ذلك فقد بدأ فى السنوات الأخيرة خاصة ظهور عدد من الاذاعات المحلية التى أفسحت فرصة أكبر لمشاركة الجماهير.

وتهتم الاذاعات العربية على نحو عام بتنويع خدماتها فتقدم خدمات متخصصة للشباب، أو للعمال والفلاحين أو لسكان البوادى أو لاذاعة الموسيقى. كما تهتم الاذاعات العربية بالاذاعات الدينية، حيث تشكل البرامج الدينية نسبة كبيرة من حجم ارسال مختلف الخدمات بالاضافة الى محطات متخصصة مثل اذاعة القرآن الكريم فى مصر وفى السودان، واذاعتى: القرآن الكريم، ونداء الاسلام (صوت الاسلام سابقا) بالمملكة العربية السعودية. كما تذيع بعض الاذاعات العربية الشعائر الدينية للأقليات.

وتهتم بعض الدول العربية ذات الأقليات العرقية بالأقليات المقيمة بها وتقدم لها خدمات اذاعية خاصة باللغات التى يتحدثون بها، فتقدم العراق مثلا خدمة اذاعية باللغة الكردية والمغرب خدمة اذاعية باللغة البربرية، وتقدم موريتانيا عدة خدمات اذاعية بلغات محلية مختلفة.

وتبث معظم الدول العربية برامج أخرى بلغات غير عربية الى المستمعين فى الخارج. وهدف هذه الاذاعات هو المستمع الأجنبى فى أوروبا وأمريكا الشمالية غالبا. ولا يتناسب اهتمام الاذاعات العربية مع أعداد الجاليات العربية فى هذه البلدان وغيرها. وقد بدأ مؤخرا اهتمام واضح بالمستمعين فى البلدان الاسلامية، خاصة من قبل اذاعات المملكة العربية السعودية. ودعم هذا الاتجاه منظمة اذاعات الدول الاسلامية التى تنتمى اليها كافة الاذاعات العربية.

أما الارسال الداخلى (الوطنى) فى أية اذاعة عربية فهو لا يقل عادة عن ١٢ ساعة يوميا. ويزيد عن ذلك بكثير فى بلدان مثل السعودية والعراق وسوريا وغيرها. ومعظم برامج الارسال الداخلى منتجة محليا.

وتستورد بعض الاذاعات برامج من الدول العربية الأخرى. ويزداد حجم التبادل الاذاعى بين الدول العربية بعضها البعض عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية أو عن طريق اتحاد اذاعات الدول العربية حيث بلغ حجم التبادل الاذاعى عن طريق الأمانة العامة للاتحاد أكثر من ٤ آلاف ساعة منذ انشائه عام ١٩٦٩.

وتسمع عدة اذاعات عربية فى البلدان المجاورة لها بسهولة. وتستخدم الاذاعات العربية فى الغالب الموجات المتوسطة للوصول الى مستمعيها فى الداخل والموجات القصيرة للوصول الى المستمعين فى الخارج وفى المسافات البعيدة. وقد وصل عدد محطات الارسال فى الدول العربية أكثر من ٢٤٤ محطة للبث على مختلف الموجات. ويصل مجموع قوة هذه المحطات الى أكثر من ٢٤ ألف كيلووات، وتغطى معظم الأرض العربية.

وهناك "زحمة فيما يتعلق بالموجات المتوسطة والموجات الطويلة بينما تضاعفت الحاجيات الوطنية لكل اذاعة عربية. وقد طالب الاذاعيون باحداث انفراج فى الرقعة الاذاعية على سعة ٨ كيلو هرتز فيما بين القنوات. على أن هذا الباب ليس وحده المؤدى الى التحسين، فمن الوسائل التقنية التى يتعين تعميمها الارسال على التشكيل الذبذبى .F.M. وقد انتهج عدد من الاذاعات العربية هذا النهج" **.

وتتعاون الدول العربية فى مجال رصد محطات الراديو وذلك لتلافى التداخل القائم على الترددات المتوسطة والقصيرة نتيجة تزايد عدد المرسلات الاذاعية واستخدام القدرات العالية جدا فى هذه المرسلات، ولضمان تبادل المعلومات والتنسيق بين الهيئات العربية خاصة ودول العالم عامة، وللتحضير للمؤتمرات الدولية القادمة بالنسبة للموجة القصيرة والتشكيل الذبذبى .F.M. وقد أعد اتحاد اذاعات الدول العربية مشروعا فى هذا الخصوص يتضمن نقل محطة الرصد الرئيسية الخاصة به من السودان الى سوريا أو الأردن ودعمها ببعض الأجهزة (بتكاليف تقدر بـ ٣٥٠ ألف دولار أمريكى)، واقامة أربع محطات ثانوية، ثلاث منها فى الجزائر والامارات العربية المتحدة وليبيا والرابعة فى جيبوتى أو الصومال أو السودان (بتكاليف تقدر بمائة ألف دولار أمريكى لكل منها).

* د. ايليا حريق، "انتشار الأخبار واتجاهها"، ورقة مقدمة الى ندوة "حق الاتصال فى اطار النظام الاعلامى الجديد"، بغداد، سبتمبر/أيلول ١٩٨١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

** عبد الله شقرون، "دور الاذاعة فى مصير الانسان العربى"، مجلة الاذاعات العربية، العدد ٤، سنة ١٩٨٠، اتحاد اذاعات الدول العربية، تونس.

ويعمل الاتحاد من خلال هذه الجهود وغيرها الى تحقيق واحد من أهدافه الرئيسية الحالية وهو تحسين ظــروف الاستماع للمستمع العربى ٠

وقد زاد عدد أجهزة الاستقبال فى المنطقة – لاسيما بعد انتشار أجهزة الترانزستور وان كانت مازالت معـدلات امتلاك أجهزة الاستقبال تحت الحد الأدنى الذى كانت اليونسكو قد حددته فيما مضى (١٠٠ جهاز لكل ألف مواطن)٠ وعـدد الأجهزة فى ارتفاع مستمر لارتفاع الدخول فى بعض الـدول العربية، وهو لا يدل فى كل الأحوال على حجم التعـرض الحقيقى بسبب ظاهرة الاستماع الجماعى فى المنازل والمدارس والمقاهى والنوادى الموجودة فى كثير من الدول العربية ٠

(ب) التلفزيون

بدأ البث التلفزيونى المنتظم فى بعض الدول العربية فى الخمسينات فى كل من المغرب (١٩٥٤) والجزائر والعراق ولبنان (١٩٥٦)، وفى الدول الأخرى فى الستينات والسبعينات كسوريا ومصر (١٩٦٠) والكويت (١٩٦١) والسودان (١٩٦٢) والجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية (١٩٦٤) والسعودية (١٩٦٥) وتونس (١٩٦٦) والأردن وليبيا (١٩٦٨) وقطر (١٩٧٠) والبحرين (١٩٧٣) وعمان (١٩٧٤) والجمهورية العربيـة اليمنية (١٩٧٥)٠ أما فى دولة الامارات العربية المتحـدة فقد دخل التلفزيون أبو ظبى فى عام ١٩٦٩، ثم دبى فى ١٩٧٢، وان كانت المحطة قد توقفت فيما بعد وحلت محلها محطة تجارية ابتداء من عام ١٩٧٥٠

وقد بدأت الخدمات التلفزيونية فى بعض الدول العربية فى شكل خدمات تجارية كالمغرب (١٩٥٤) حيث بدأ التلفزيون تجاريا فى مدينتى الرباط والدار البيضاء، وفى لبنـان (١٩٥٦) حيث قامت الشركة اللبنانية للتلفزيون (١٩٥٦) وشركة تلفزيون لبنان والمشرق (١٩٦٢)، والكويت حيـث بدأ الارسال التلفزيونى بمحطة خاصة يمتلكها أحد التجار تعرض الأفلام والصور المتحركة، وفى البحرين (١٩٧٣) بمحطة تجارية يعتبر الاعلان مصدر تمويلها الوحيد اقامتهـا "الشركة الدولية للراديو والتلفزيون" الأمريكية وكانـت الحكومة تمتلك ٢٠٪ من رأس مالها ٠

ويذيع كثير من محطات التلفزيون العربية الاعلانـات التجارية ٠ ويعتبر الاعلان مصدر التمويل الأساسى لبعض هذه المحطات كالمحطات اللبنانية، ومصدر تمويل رئيسى لعدد من المحطات الأخرى ٠ وفى مقدمة وسائل الدخل بالطبع دعم الحكومات ٠ كما أن هناك أيضا حصيلة الرسوم المقررة على حيازة أجهزة الاستقبال فى بعض الدول ٠ وأحيانا مـا يستعاض عن هذه الرسوم ببديل آخر مثل الرسوم على التيـار الكهربائى ٠ وبالاضافة الى ذلك فقد تدخل الى خزينـة التلفزيون أيضا حصيلة ما يؤديه من خدمات، وما ينتجه من برامج ومطبوعات ٠

والتلفزيون التجارى الصرف الموجود فى المنطقة فـى الوقت الحالى هو تلفزيون دبى٠ أما التلفزيون اللبنانـى فقد نشأ تجاريا فى البداية حيث كانت توجد شركتـان للتلفزيون تمولان من الخارج بنسبة كبيرة٠ ويقول حسـن الحسن : " دلت التجارب التى مرت على التلفزة فى لبنان أن الدولة عندما قدمت لها الطلبات لانشاء محطـة تلفزيونية خاصة لم تضع الدراسة الكافية والواجبـة لموضوع التلفزيون ٠ ولم تقدر أهميته الكبرى كـأداة للتوجيه وتثقيف الشعب لها فعاليتها الهامة، ولم تنظر الدوائر المسؤولة الى المستقبل النظرة المفروضة لتتبين التأثير الذى سيكون لهذه الوسيلة الجديدة من وسائـل الاعلام، ولم تقدر حق التقدير ما يمكن أن تضطر اليه كل من الشركتيـن الى الاستعانة برأس المال الأجنبى لسـد النفقات والتكاليف الباهظة، والى أن المنافسة بيـن الشركتين ستضطرهما لطلب رأس المال الأجنبى ومن ثم لسيطرة هذا الأخير على هذه الوسيلة الاعلامية الجديدة "*٠ وقد بقى الحال على هذا النحو حتى عام ١٩٧٨ حينما انضمـت الشركتان فى مصلحة واحدة تساهم فيها كل من الحكومـة والقطاع الخاص ٠

ويبلغ عدد محطات الارسال التلفزيونية العربية أكثر من ١١٦ محطة وترتبط بعض هذه المحطات ببعضها عن طريـق موجات الميكرويف مكونة بذلك شبكات شبه اقليميـة – كالمغربفزيون ٠ كما قد ترتبط داخل القطر نفسه بالأقمار الصناعية كما هو الحال فى السودان والجزائر ٠ وربمـا كانت شبكة التلفزيون السعودية التى تربط مختلف مـدن المملكة أضخم شبكة تلفزيونية فى دول العالم الثالـث وأكثرها حداثة ٠

وقد تزايد معدل امتلاك أجهزة التلفزيون فى الـدول العربية زيادة ملحوظة (أنظر الجدول المستقى من مصادر مختلفة لاحصاءات عام ١٩٧٨)، لاسيما فى الدول النفطيـة، وعلى الأخص بعد بدء الارسال الملون فى معظم الدول العربية فى السبعينات ٠ ومما يذكر أن انخفاض معدل الملكيـة لا يحد من التعرض للتلفزيون لانتشار المشاهدة الجماعية ٠

الدولـة	عدد أجهزة التلفزيون	العدد لكل ألف نسمة
الأردن	٢٠٠ ٠٠٠	٧١ر٠٠
الامارات العربية	٨٠ ٠٠٠	٣٣٩ر٠٠
البحرين	٦٢ ٠٠٠	٢٣٢ر٠٠
تونس	٢١٣ ٠٠٠	٣٦ر٠٠
الجزائر	٥٦٠ ٠٠٠	٣١ر٠٠
السعودية	٣٠٠ ٠٠٠	٣٢ر٠٠
السودان	١٠٥ ٠٠٠	٦ر٠٠
سوريا	٢٥٠ ٠٠٠	٣٢ر٠٠
العراق	٤٧٥ ٠٠٠	٤٠ر٠٠
عمان	٠٠٠	٠٠٠
قطر	٢٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٤١ر٠٠
الكويت	٥٤٠ ٠٠٠	٤٩١ر٠٠
لبنان	٤٧٠ ٠٠٠	١٤٧ر٠٠
ليبيا	١٥٥ ٠٠٠	٦١ر٠٠

* د٠ حسن الحسن، "نحو قانون اعلامى جديد"، بحث مقدم الى الـدورة التدريبية الثانية "تطوير القطاع الاعلامى تطويرا وطنيا عصريـا"، كلية الاعلام والتوثيق، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٩ ٠

الدولة	عدد أجهزة التلفزيون	العدد لكل ألف نسمة
مصر	١ ١٠٠ ٠٠٠	٢٦ر٠٠
المغرب	٦٢٠ ٦٧٦	٣٧ر٠٠
اليمن	...	...
اليمن الديمقراطية	٣٢ ٠٠٠	١٨ر٠٠

وقد أخذت ساعات الارسال التلفزيوني في الزيادة في كثير من البلاد العربية وعلى الأخص تلك التي تذيع على قناتين • ويرى عدد من الاعلاميين أن هذا التوسع ليس له ما يبرره، وأنه ربما يكون من الأفضل الاقتصار على قلة من البرامج الجيدة، بدلا من الانتشار الذي لا تسانده طاقة انتاجية كافية • وقد أعلن مدير التلفزيون الأردني مؤخرا أنه "سيبث العديد من البرامج ذات المستوى العالي، ولو أدى الى تخفيض ساعات البث "*• ويلاحظ بدر الدين أبو غازي أن كم الارسال التلفزيوني قد تغلب على الكيف والمستوى **• ويتخوف الكثيرون من أن يؤدي هذا الى فتح باب التلفزيون على مصراعيه أمام الانتاج الأجنبي وخاصة الغث منه • ويثير هذا القضايا المعروفة المتعلقة بحماية الذاتية الثقافية وصون القيم والانفتاح الغبي والسطحي• وكل هذه بالطبع مفاهيم تختلف عن ضرورة التلاقح فيما بين الثقافات والتعارف فيما بين الشعوب •

وتستورد البلاد العربية جزءا من البرامج التي تذيعها يتراوح بين ٤٠٪ و ٦٠٪ معظمها من البرامج الترفيهية • ولا يقتصر النقد على هذه البرامج بسبب ما تحمله من قيم غريبة على المجتمع العربي، وانما ينطبق أيضا على الانتاج الترفيهي والدرامي المحلي • وكثيرا ما يعاب على البرامج الدرامية أنها لا تتناول قضية أو تدعو الى مبدأ، وأن منتجيها يخلقون عالما غريبا لا يمت بصلة للواقع***• أما البرامج الثقافية فكثيرا ما نجدها متعالية، والبرامج الاقتصادية معقدة جامدة • ويلاحظ أن الأخبار مغرقة في الاتجاه البروتوكولي (خط سير الحكام واستقبالات المطارات وموائد الاجتماعات الخ) ، وأن البرامج السياسية في معظمها دعائية مباشرة لا تنقل في أغلب الأحيان الا وجهة نظر واحدة، كما أنها ممجوجة الاخراج ساذجة التقديم•

وبالرغم من ارتقاء الاخراج في محطات التلفزيون العربية عبر العشرين عاما الأخيرة، فكثيرا ما نلاحظ على البرامج أنها لا تستخدم الطاقات الكامنة في الوسيلة التلفزيونية • وكثيرا ما يلاحظ اللجوء الى أيسر قوالب البرامج، كوضع المستضافين أمام بعضهم البعض ليسترسلوا في الحديث حول طاولات مستديرة • وربما كان ذلك يرجع أيضا الى نقص الامكانيات أو الى ندرة الميزانيات المخصصة للبرامج غير الترفيهية • ولكنه يرجع بالقطع الى عدم تفهم الأدوات وأبعاد استخدامها، وكذلك الى نقص التدريب وفقر الخيال والابتكار •

ومع ذلك فلا بد من أن نلاحظ أن بعض ما تقدمه برامج التلفزيون يقابل بالتقدير لمساهمته في رفع المستوى الثقافي واتاحته الفرصة للتعليم المستمر • وقد أشارت احدى الدراسات الى أنه "بالرغم من أن معظم الناس تقبلوا برامج التلفزيون بشوق زائد من زاوية التسلية - لدرجة أنهم كيفوا نظام حياتهم اليومي ليتوافق مع مواعيد التلفزيون - فان كثيرين أيضا أدركوا فائدته في رفع مستواهم الثقافي وارشادهم في تكييف حياتهم بما يلائم الجو المتغير، فكانت برامج الصور المتحركة وغيرها من البرامج مصدر تثقيف وتسلية للأطفال • وحيث أن التعليم الرسمي للمرأة لم يبدأ الا منذ وقت قريب فان النساء كن يبحثن عن المعلومات اللازمة لحياتهن المنزلية اليومية وللعناية بأطفالهن من خلال استمتاعهن بالبرامج• ويعتبر التلفزيون بالنسبة للبعض نوعا من التعليم الاجتماعي المستمر، وبالنسبة للجميع مصدر ترفيه وتعليم، ووسيلة لتخطي العزلة الاجتماعية والجغرافية " ****•

ومن الجدير بالذكر هنا الاشارة الى جهود قيّمة في هذا المجال مثل البرنامج التربوي "افتح يا سمسم" الموجه للأطفال والذي أنتجه "مركز الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج"• الا أن معظم كتابات الاعلاميين العرب تشير الى أن البرامج الخاصة بالأطفال والشباب والمرأة، والبرامج التربوية والتثقيفية بوجه عام، لاتزال دون المستوى المطلوب في المجتمع العربي، سواء من ناحية الكيف أو حتى من ناحية الكم• وتمثل المحاولات المتواضعة للانتاج المشترك في المنطقة خطوة للتغلب على هذه المشكلة• كما أن التبادل الذي يتم عن طريق الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف خاصة من خلال اتحاد اذاعات الدول العربية يمثل أيضا خطوة أخرى • الا أن "البرامج الممتازة، وخاصة البرامج الدرامية، تخضع للتعامل التجاري، ولا يشملها التبادل الا في ظروف استثنائية، وهذا يؤثر على نوعية ومستوى البرامج الخاضعة للتبادل والاهداء"*****

الأولويات في مجال الاذاعة

الراديو

- اجراء دراسة متعمقة لامكانات التوسع في الاذاعات المحلية التي تقدم خدمة اذاعية محلية تتكامل مع الخدمات

* مؤتمر صحفي لمدير التلفزيون، صحيفة "الدستور"، عدد ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٨١، عمان •

** بدر الدين أبو غازي، "التكامل بين التخطيط الثقافي والتخطيط الاعلامي"، بحث مقدم الى "اللجنة التحضيرية لاجتماع خبراء التخطيط الاعلامي في الوطن العربي"، تونس، مارس/آذار ١٩٧٩، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم•

*** يوسف ادريس، "التثقيف اللاسلكي"، الأهرام، عدد ٨ فبراير/شباط ١٩٨٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة•

**** هاميت آند أديسون، "خطة تطوير التلفزيون"، سان فرانسيسكو، سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ - دراسة لحساب وزارة الاعلام السعودية•

***** "تبادل البرامج الاذاعية والتلفزيونية كأحد المهام الرئيسية لمنظمة الاذاعات الاسلامية"، ورقة مقدمة الى "ندوة التقنيات الاقليمية والدولية لنشر وتبادل المعلومات"، باريس، اكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١، اليونسكو •

المركزية، مع تخطيط تجربة لخدمة الراديو المحلية على أساس من هذا التكامل في دول عربية مختلفة، ووضعها موضع الدراسة من الناحية الاتصالية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتبين أثرها، وللوصول الى تصور للقدر الملائم من الخدمة المحلية والمركزية للمجتمعات العربية المتباينة ؛

- دعم وانشاء الاذاعات المحلية في الدول العربية الأقل نموا ؛
- القيام بمسح لخدمات الراديو المتخصصة القائمة الآن في الدول العربية، ودراسة امكان التوسع فيها ؛
- بحث التوسع في الارسال عن طريق التشكيل الترددي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ؛
- اعادة النظر بالتعاون بين الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد اذاعات الدول العربية، وفي اطار قرارات الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، في قواعد توزيع الترددات واقتسامها على المستوى الاقليمي، وذلك للتقليل من التزاحم والتداخل واتاحة الفرصة لوصول اشارات جيدة الى المستمعين في جميع الدول العربية.

التلفزيون

- تنفيذ مشروع تلفزيون الصومال طبقا للخطة التي أعدها اتحاد اذاعات الدول العربية ؛
- اجراء دراسة اقليمية حول الاستفادة من الامكانيات التي يتيحها اطلاق القمر العربي في عام ١٩٨٤، سواء عن طريق المحطات الأرضية أو البث المباشر أو شبه المباشر، وذلك بهدف عدالة الاستقبال التلفزيوني واتاحته للمناطق النائية، على أن تجرى دراسات خاصة في الدول العربية التي تحتاج الى مد خدمتها التلفزيونية الوطنية ؛
- اقامة مشروع تجريبي للخدمة التلفزيونية المحلية المتكاملة مع الخدمة المركزية في احدى الدول العربية الأقل نموا ؛
- اجراء دراسة في عدد من الدول العربية حول جدوى التوسع في ساعات البث التلفزيوني ؛
- انتاج برامج تجريبية يمكن أن تبث بواسطة أكثر من دولة عربية، تمهيدا للشبكة الفضائية العربية.

٢ ـ المواد المطبوعة

(أ) الصحافة

تعتبر الصحافة العربية أعرق من كل مثيلاتها في العالم الثالث، فقد بدأت في المنطقة منذ قرن ونصف على الأقل. وقد صدر أول عدد من "الوقائع المصرية" بالعربية في (١٨٢٨) ثم أعقبتها "المبشر" الجزائرية (١٨٤٧) ثم جريدة "الأنباء" اللبنانية (١٨٥٨) ثم "الرائد" التونسية (١٨٦٠) ثم "طرابلس الغرب" الليبية (١٨٦٤) و"سورية" (١٨٦٥) و"الزوراء" العراقية (١٨٦٩) و "صنعاء" (١٨٧٩) و "المغرب" و "الجازيت" السودانية (١٨٩٩) و "الحجاز" (١٩٠٨).

وقد مرت الصحافة العربية من خلال تطورها بمراحل مختلفة، فقد بدأت على يد سلطات الاحتلال عثمانيا أو فرنسيا أو بريطانيا أو ايطاليا. وكان الهدف هو أن تصبح الجريدة وسيلة للدعاية، وللدفاع عن رؤية السلطة وتقريبها الى الجمهور. ولكن سرعان ما ظهرت الصحافة الوطنية وارتبطت بأماني الشعب وقيمه الثقافية والروحية، مما جعل للصحافة العربية مكانة خاصة في التاريخ القومي العربي. ويكفي هنا أن نضرب المثل بمجلات مثل "الرسالة" و "المقتطف" و "المنار" في مصر ومجلة "العروة الوثقى" التي كانت تصدر في باريس. كما أنه من الضروري الاشارة في هذا المقام الى مجلات مثل "البصائر" في الجزائر و "الزيتونية" في تونس، التي وضعت قضية المعاصرة في اطارها الصحيح بالنسبة للعروبة والاسلام.

ولازالت الصحافة تقوم حتى الآن بدور كبير في المعترك السياسي والحياة الثقافية، ذلك أنها تمثل الوسيلة الاعلامية المفضلة لدى الصفوة. ويحد من انتشار الصحف نسبة الأمية. وليست هناك احصاءات وافية بالنسبة لتوزيع الصحف العربية. وقد انضمت بعض هذه الصحف الى جمعيات أجنبية، خاصة في فرنسا والولايات المتحدة، للتحقق من صحة توزيعها. وبالرغم من ذلك فان البعض منها لم يكن يقدم أرقاما دقيقة عن عدد النسخ التي تطبع. وجرت محاولات لاقامة جمعية عربية تقوم بالاشراف على دقة الأرقام، الا أنها لم تنجح. واتفق أخيرا على ألا تنشر هذه الأرقام اطلاقا. وأصبح من العسير التعرف على مدى انتشار الصحف العربية.

ولكن اذا اعتمدنا على الاحصاءات المتوفرة لدى اليونسكو، فسنجد أن نسبة توزيع الصحف اليومية في المنطقة العربية تبلغ ٣٠ صحيفة لكل ألف من السكان، بينما هي في أوروبا الغربية ٢٦٤ لكل ألف من السكان وفي المتوسط العالمي ١٣٦ لكل ألف من السكان. وأرقام التوزيع في حد ذاتها، بصرف النظر عن نسبتها الى عدد السكان، تؤكد أن الصحافة في المنطقة العربية في حاجة الى تنمية تمكنها من تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من القراء، فتوزيع الصحافة اليومية العربية يبلغ ٥ مليون نسخة مقابل ١٢٧ مليون في أوروبا العربية من مجموع ٤٤٣ مليون نسخة في العالم*.

وقد بقيت صناعة الصحافة في الوطن العربي حتى يومنا هذا صناعة خاصة تقوم على أكتاف الأحزاب السياسية غالبا أو رجال الصحافة والأعمال أو "الوجهاء" في بعض الأحيان. ومع ذلك فان الصحف الرئيسية التي تصدر في عدد من الدول العربية (مثل العراق ومصر والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية وموريتانيا) هي صحف حكومية أو "قومية" أو "شعبية". ويتذبذب مؤشر العلاقة بين الصحافة والسلطة في كثير من الأحيان، حيث ترخى الحبال الى أقصاها، على النحو الذي حدث في تونس في أكتوبر/تشرين الأول 1981 عندما صدرت صحيفة أسبوعية ناطقة باسم الحزب الشيوعي، ثم تشد هذه الحبال لتطوق الصحف المعارضة على النحو الذي يحدث في بلدان أو في أحيان أخرى.

---

* الكتاب الاحصائي السنوي لليونسكو ١٩٨٠، (أرقام ١٩٧٨).

وتواجه الصحف الخاصة مصاعب مختلفة، منها ضآلة التوزيع، وارتفاع أسعار الشحن (خاصة الى خارج الدولة)، وخضوعها لضغوط (أو ولاءات) سياسية، وربما مالية أيضا.

وهنا قد يحتاج الأمر الى وقفة متأنية عند الصحافة اللبنانية بالذات، حيث كان وضع هذه الصحافة متميزا من حيث ما أتيح لها من حريات (وأيضا من حيث التقدم الفني والتقني الذى وصلت اليه فى ظروف ما قبل الأحداث الحالية). ولكنها مرت فى الأعوام القليلة الماضية بتجربة قاسية نتيجة لهذه الأحداث. وفى هذا يقول مروان حمادة "ان الاعلام كان أكثر تحسسا بما خلفته الحرب من كوارث. فمما لا شك فيه أن تطوير وتحديث الصحافة اللبنانية أصيب خلال الحرب بنكسة. لقد تبعثر القراء جغرافيا وفكريا واقتصاديا، وتضاءل حجم الأعمال. وكان اصدار الصحيفة مغامرة للوصول الى مكان العمل والحصول على المواد الأولية وخاصة الورق وقطع الغيار. واختفى المعلنون، وهاجر عدد كبير من العمال. ولم يعد للاعلام اللبنانى الشمولية التى كان يتميز بها قبل الحرب، فقد تقلص اهتمامه بالشؤون العربية والدولية ليركز اهتمامه على المسائل المحلية التى صارت قضية حياة أو موت. وضاعف من هذا انقطاع المواصلات البريدية وأحيانا الهاتفية بين بيروت والعواصم الأخرى خلال الفترات الدقيقة. وخف بالتالى اهتمام القارئ العربى (باستثناء اللبنانى والفلسطينى والسورى) بهذه الصحف. وحتى داخل لبنان كانت السدود الفئوية تحول دون انتقال الصحف من منطقة الى أخرى، مما ساهم فى اكتساب الاذاعات الحزبية أهمية خاصة لكونها لا تصطدم بالعقبات الجغرافية. وانقسمت الصحافة نفسها الى فئات متصارعة. وواجهت متاعب اقتصادية جمة سواء لزيادة الرواتب فى هذه المرحلة الاستثنائية أو انخفاض قيمة العملة اللبنانية أو زيادة أسعار الورق وتكاليف حراسة المنشآت. واضطرت الصحف بالتالى الى رفع ثمنها ليسدد القارئ ما لم يأت عن طريق المعلن. وهكذا بعد أن كانت بيروت ندوة مفتوحة دائمة للرأى العام العربى محورها الصحافة ألحق بالاعلام اللبنانى شتى التهم بل حمله البعض وزر المأساة اللبنانية"*.

وقد كان من نتائج أزمة الصحافة اللبنانية أن برز دور الصحافة فى بلدان عربية أخرى، وخاصة فى الكويت والسعودية. وأصبحت هذه البلدان هى المراكز الجديدة للصحيفة العربية التى يقرؤها فى نفس اليوم المواطن فى دول أخرى عديدة. وعملت الصحف هناك على تنمية قدراتها التقنية، وتوسيع آفاقها على الشؤون العربية وتحرير الكلمة من بعض القيود السياسية. كذلك كان من نتائج الأزمة اللبنانية صدور صحف ومجلات مرموقة مهاجرة (فى لندن وباريس غالبا). وتتلقى بعض هذه المطبوعات دعما متنوعا من بعض الحكومات العربية. وقد أصبحت بوجه عام من أكثر المطبوعات العربية – ان لم تكن أكثرها – انتشارا. ويشير اعتماد كثير من القراء على هذه الصحف الصادرة فى الخارج للحصول على الأخبار والآراء الأخرى قضية حرية الصحافة فى عدد من الدول العربية. كما أن هذه الصحف قد أتاحت، ربما لأول مرة، لمليونين من العرب مقيمين فى أوروبا صلة خاصة بأوطانهم، خاصة وأن صعوبات التوزيع وارتفاع أسعار النقل تحول بينهم وبين الاطلاع على الصحف الصادرة فى العواصم العربية.

وهذه الصحف تصدر بالعربية عادة، ولكن عددا منها يظهر أيضا بلغات أخرى، هى الانجليزية والفرنسية غالبا. وقد تزايد عدد الصحف التى تصدر بهاتين اللغتين داخل المنطقة. وفى تونس والمغرب والجزائر على سبيل المثال لانزال نجد أن الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية الصادرة بالفرنسية تشكل مصدرا أساسيا للمعلومات بالنسبة للقراء الذين يفضلون القراءة بهذه اللغة. وباستثناء صحف قليلة تصدر بالانجليزية فى منطقة الخليج، فان الصحافة العربية الصادرة بلغات أجنبية تحتاج الى جهد كبير للنهوض بمحتواها واخراجها ولاتقان لغتها أيضا.

ولا يوجد حصر وافٍ حتى الآن للصحف الصادرة فى المنطقة، على أن تقرير "توزيع المطبوعات فى منطقة الخليج العربى" الذى أصدرته اليونسكو فى عام ١٩٧٦ يقدم صورة واضحة لوضع الصحافة فى دول الخليج السبع عندئذ. وفى ذلك الحين كانت تصدر بهذه الدول – التى كان يبلغ عدد سكانها ٢٢ مليون نسمة، ٢٠ صحيفة يومية باللغة العربية، و ٧ صحف بالانجليزية، و ٥٠ مجلة بالاضافة الى دوريات أخرى. ويتضح من هذا التقرير مثلا أنه فى دولة كالكويت عدد سكانها قليل، توجد سبع صحف محلية يومية من بينها واحدة بالانجليزية، من ضمنها صحف تعتبر من أفضل ما يصدر فى العالم العربى. وهذه الصحف، وكذلك العديد من المجلات، تصدر عن القطاع الخاص. وبالرغم من أنها لا تحقق أرباحا عالية، فهى تواجه مشكلات حادة. وتتلقى هذه الصحف من الحكومة مساعدة مالية متواضعة. ويعتبر توزيع هذه الصحف من أعلى المعدلات فى دول الخليج، اذ يتراوح ما بين ١٠ آلاف و ٧٠ ألف نسخة. ويعتقد أن توزيع مجلة "العربى" الثقافية الشهرية التى تصدرها وزارة الاعلام الكويتية هو أعلى توزيع لأى مطبوع دورى فى المنطقة العربية، اذ يبلغ نحو نصف مليون نسخة.

وفى العراق توجد أربع صحف يومية باللغة العربية وواحدة بالانجليزية وأخرى بالفرنسية. كذلك تصدر ملاحق لبعض الصحف باللغة الكردية. وفى عمان توجد صحيفة تصدر عن وزارة الاعلام لم تصدر يوميا سوى فى عام ١٩٨٠، وهناك كذلك صحيفة باللغة الانجليزية تصدر مرة كل أسبوع بواسطة دار نشر خاصة. وتصدر فى قطر صحيفة يومية وثلاث صحف أسبوعية، كلها خاصة. أما فى البحرين فقد بدأت أول محاولة ناجحة لاصدار جريدة يومية فى عام ١٩٧٦ بعد أن تعثرت المحاولات السابقة من الناحية التجارية، وذلك بسبب فشل الناشرين فى اقامة جهاز توزيع محلى. وفى دولة الامارات العربية المتحدة تصدر صحيفتان يوميتان، احداهما حكومية، توزع كل منهما نحو ١٥ ألف نسخة، وصحيفة باللغة الانجليزية تصدرها وزارة الاعلام والثقافة وتوزع خمسة آلاف نسخة، وصحيفتان أخريان أقل انتشارا.

* مروان حمادة، "تأثير الحرب فى دور لبنان الاعلامى"، بحث مقدم الى الدورة التدريبية الثانية "تطوير القطاع الاعلامى تطويرا وطنيا عصريا"، مرجع سابق.

وفى الجمهورية العربية اليمنية على سبيل المثال لم تصدر صحيفة يومية منتظمة سوى عند قيام الثورة فى ١٩٦٢، وكانت مادتها تجمع جمعا يدويا وتطبع بالطريقة المسطحة. وفى عام ١٩٦٥ تقرر صدورها اسبوعيا لنقص امكانيات الطباعة وعدم توافر عدد ملائم من الصحفيين. وفى عام ١٩٦٧ بدأت تصدر يوميا مرة أخرى بعدد صفحات وحجم أقل. وفى عام ١٩٧٧ لم تكن تطبع أكثر من ثلاثة آلاف نسخة، ولم يكن عدد محرريها يزيد على أربعة (وان كانوا جميعا حاصلين على شهادة جامعية فى الاعلام).

ومشكلة الكوادر (الأطر) الصحفية تعتبر واحدة من أهم مشكلات الصحافة فى المنطقة العربية. وتتمثل هذه المشكلة اما فى عدم وجود هذه الكوادر أصلا، أو اعتماد الدولة على صحفيين من غير أبنائها، أو عدم تأهيل هذه الكوادر التأهيل العلمى اللازم. يضاف الى ذلك ندرة المراسلين فى الداخل والخارج لتغطية أحداث المجتمع المحلى والعالمى، وعدم وجود الصحفيين المتخصصين بالشكل المناسب فى عصر أصبح التخصص سمته الأساسية.

وهناك أيضا مشكلة ارتفاع أسعار الورق والأحبار واحتياجات الطباعة ونفقاتها الباهظة والتكلفة الضخمة لادخال التكنولوجيا الحديثة فى صناعة الصحافة. وتثير هذه بدورها المشكلات المتنوعة الخاصة بالتمويل، وخصوصا فى الدول غير البترولية التى تواجه مشكلات فى التوزيع اما بسبب ارتفاع نسبة الأمية بها أو قلة عدد السكان بما لا يتناسب مع حجم الصحف التى تصدر بها، مما يؤدى الى الاعتماد على المساعدات المالية من بعض الجهات ذات المصالح الخاصة وتأثير ذلك على حرية الصحافة.

وهنا تجدر الاشارة الى أن حرية الصحافة وحرية تدفق الأنباء وتنقل الصحفيين بين البلدان العربية تعتبر واحدة من أهم القضايا التى تواجه الصحافة العربية، الأمر الذى يقتضى ضرورة اعادة النظر فى قوانين المطبوعات والنشر والصحافة وتعديلها لتوفير الضمانات للصحفيين كى يكتبوا ويتنقلوا بحرية، وكذلك الضمانات للصحافة ذاتها كى تتوافر لها الاستقلالية فى اطار مسؤوليات تحددها الهيئات المهنية.

ومن المظاهر السلبية فى الصحافة العربية تركز معظم الصحف فى العواصم واهمال الصحافة المحلية واحتياجات الريف والمدن الأخرى خارج العاصمة. ويرتبط بهذا ضعف التوزيع، واقتصار منافذ بيع الجرائد والمجلات على المدن دون القرى والمناطق الريفية.

ومن ناحية أخرى نلاحظ تقدما ملحوظا فى المجلات الأسبوعية العامة التى زاد عددها الى درجة كبيرة فى السنوات الأخيرة، وكذلك تحسنت طباعتها واخراجها، وارتقت مادتها وتنوعت، وزادت نسبة التقارير المتعلقة بالوطن العربى فيها.

أما فيما يتعلق بالدوريات العامة والدوريات المتخصصة كتلك الموجهة الى فئات محددة فهى "تواجه مشكلات عديدة فى العالم العربى، منها نقص التجهيزات الفنية، وقلة ورق الصحف وارتفاع سعره، وصعوبة التوزيع وارتفاع تكاليفه، وصعوبة الحصول على المادة العلمية التى تشكل مضمون الدورية، ونقص تدريب العاملين والطابعين، وندرة البحوث الخاصة بالدوريات، والأوضاع السياسية"*.

وتلجأ بعض الدول العربية الى معاونة الدوريات كلها أو بعضها اما بالتمويل المباشر أو باستيراد الآلات الطباعية أو بنقلها جويا داخل البلاد بلا مقابل، أو بعدم فرض رسوم جمركية على استيراد الورق ومستلزمات الطباعة. وهذا هو الحال فى السعودية مثلا حيث توجد ٤٨ دورية**. ولكن الدول المحرومة من مثل تلك الامتيازات تعانى دورياتها معاناة شديدة فى البقاء على قيد الحياة، بالرغم من الدور الذى يمكن أن تؤديه فى التربية المستديمة.

ويولى اتحاد الصحفيين العرب عناية خاصة للصحافة المتخصصة. ويعد الاتحاد دورات تدريبية للصحفيين المتخصصين، شأنه شأن المركز العربى للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير. وقد أقام الاتحاد روابط على المستوى العربى للصحفيين الرياضيين والزراعيين والصحفيين العاملين بصحافة الأطفال وكذلك بصحافة المرأة، ورابطة أخرى لرسامى الكاريكاتير. وقد عقد الاتحاد مؤتمره الأول فى عام ١٩٦٥. وهو يضم الآن ١٨ نقابة واتحاد وجمعية مهنية. وقد تبلور نشاطه فى محاور ثلاثة هى التدريب، والاعلام الشعبى فى الخارج، والدفاع عن حرية الصحافة والمساعدة فى وضع التشريعات الصحفية. وشكل الاتحاد أخيرا لجنة للدفاع عن الحريات الصحفية فى المنطقة.

(ب) الكتاب

تشير الاحصاءات*** الى أن نسبة انتاج الكتب فى المنطقة العربية الى مجموع السكان لا تتجاوز ٣٨ كتابا لكل مليون، بينما تبلغ هذه النسبة فى العالم ١٥١ كتابا لكل مليون، وفى أوروبا الغربية ٦٠٠ كتاب لكل مليون.

ويبلغ عدد الكتب التى صدرت فى المنطقة العربية خلال عام ١٩٧٨ حوالى ٦٠٠ ٥ عنوان، أى بنسبة ٩ من الألف من الانتاج العالمى البالغ ٠٠٠ ٦٤٢ عنوان، ينشر منها فى أوروبا ٢٨٨ ألفا أى بنسبة ٤٤٫٩٪ . وهذا الرقم الاجمالى للانتاج العربى يغفل بالطبع ما هناك من تفاوت كبير بين ما تنتجه مختلف بلدان المنطقة.

ولكن يلاحظ أن نسبة الكتب المدرسية منذ سنوات بعيدة تبلغ نحو كتابين من بين كل ثلاثة كتب تنشر، وأن أنواع الكتب التى تنتج لا تتفق دائما مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى سبيل المثال، فان العلوم البحتة والتطبيقية تمثل حوالى ١٥٪ من مجموع الانتاج. وبالطبع فان هذه الكتب لا تستميل سوى جمهور محدود من القراء، وبذلك فانها تشكل بوجه عام سوقا تجارية صغيرة لا يهتم بها الناشرون الخاصون كثيرا، مما يحمل الحكومات العربية مسؤوليات أكبر فى هذا المجال.

---

* اليونسكو، اجتماع خبراء بشأن تنمية الصحافة الدورية فى الدول العربية، تقرير الاجتماع CcM-76/CONF.611/COL.7، تونس، ١٩٧٦.

** هاشم عبده هاشم، "الاتجاهات العددية والنوعية للدوريات السعودية"، الكتاب الجامعى رقم ٩، دار تهامة للنشر، الرياض، ١٩٨١.

*** الكتاب الاحصائى السنوى لليونسكو، ١٩٨٠، (أرقام ١٩٧٨).

كذلك فان كتب الأطفال (أولئك الذين دون سن ١٥ سنة ويمثلون نحو ٤٥٪ من مجموع السكان فى الدول العربية) يقل نشرها كثيرا عن الاحتياجات الفعلية. وقد أهمل هذا النوع من أنواع النشر اهمالا شديدا حتى سنوات قليلة مضت. وكما هو الحال بالنسبة للكتب الدراسية فان كتب الأطفال بحاجة الى تحسين عرضها وألوانها. كما أن كتب الأطفال المستوردة كثيرا ما لا تكون ملائمة، وهى أيضا سيئة الاقتباس فى ترجمتها. وتبدو الحاجة ملحة الى مؤلفى كتب الأطفال. وليست هناك سوى دور عربية قليلة متخصصة فى نشر هذه الكتب.

وفيما يتعلق بالكتب المترجمة يلاحظ عدم وجود توازن بين الترجمة من اللغة العربية واليها. ومن الضرورى أن يبذل جهد خاص لتشجيع ترجمة الكتب العربية الى اللغات الأخرى كى يتاح للمجتمع الدولى تعرف أفضل على الثقافة العربية. وقد تكررت الدعوة الى البدء بوضع قائمة بالكتب العربية التى يمكن أن تثير اهتمام الناشرين فى المناطق اللغوية الأخرى. أما فيما يتعلق بالترجمة الى اللغة العربية فيبدو أن الحاجة تقتضى فى المقام الأول اعداد قائمة بالأولويات فى كل من مجالات المعرفة. ونظرا لأن الترجمات العربية للكتب العلمية والتقنية لا تحقق الا ربحا ضئيلا، فان على الحكومات العربية أن تقدم مساعدة مالية لنشر هذه المطبوعات.

ويمثل التعريب قضية هامة، ربما ليس بالنسبة للكتاب وحده وانما أيضا للصحف وغيرها من المطبوعات، وخاصة فى دول المغرب العربى. وفى تونس مثلا نجد أن احدى هيئتى النشر الحكوميتين فى البلاد، وهى الشركة التونسية للتوزيع STD، قامت فى الفترة بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٧٦ بانتاج كتب تونسية الأصل، ٢٢،٥٪ من بينها صدر باللغة الفرنسية، مما يشير الى أن الفئة المتعلمة من السكان مازالت تعتمد على المواد المنتجة بهذه اللغة. ولكن استخدام اللغة العربية يتزايد مع نمو حركة التعريب. ولقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا من أجل التعريب، الذى يمثل تغييرا واسعا فى الظروف الاجتماعية والثقافية القائمة منذ عهد الاستقلال. وعلى سبيل المثال فقد تم تعريب كافة الكتب المدرسية حتى المدرسة الثانوية. ومع ذلك فان التغيير الاجتماعى والثقافى أمر لا يحدث بعصى سحرية.

وصناعة الكتاب ليست خاضعة تماما للحكومة فى معظم البلاد العربية. وفى حين أنها تحت السيطرة الكاملة للدولة فى بلد مثل الجزائر أو العراق، الا أن القطاع الخاص يقوم بدور هام فى هذه الصناعة فى بلدان كمصر وتونس وغيرها. وفى تونس مثلا اتبعت منذ عام ١٩٧٣ سياسة ليبرالية واضحة لتشجيع رأس المال الخاص فى صناعة الكتاب. أما فى المغرب ودول الخليج ولبنان فتكاد تكون هذه الصناعة خالصة للقطاع الخاص. ومع ذلك فلا يمكن اغفال الدور الأساسى الذى تقوم به الحكومات أو يمثله الدعم الحكومى، خاصة بالنسبة لألوان معينة من الكتب.

ويمكن أن يضرب المثل بتونس فى "الوعى الكتابى"، اذ أن الهيئات الحكومية تقوم بأنشطة مختلفة فى هذا السبيل، من بينها تنظيم معرض سنوى لعرض الكتب المحلية وأخرى مستوردة من الدول العربية، وعقد الندوات حول انتاج الكتاب وتوزيعه مثل تلك التى ينظمها "المعهد التونسى لعلوم التربية" وغيره من المؤسسات.

ولكننا نجد أنه فى دولة كالمملكة العربية السعودية مثلا، تشير ببليوغرافية شاملة صادرة فى عام ١٩٧٦* الى أن مجمل الكتب الصادرة فى المملكة خلال السنوات الخمسين السابقة يقل عن ألفى كتاب. أما دولة الامارات العربية المتحدة فهى تكاد تعتمد اعتمادا كاملا على الكتب المستوردة من الدول العربية الأخرى، وخاصة مصر ولبنان والعراق.

وقد اهتمت جامعة الدول العربية بالكتاب منذ زمن طويل، وعقدت حلقتين دراسيتين حول وسائل تيسيره وتداوله ونشره. وواصلت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هذا العمل فيما بعد، فعقدت الحلقة الثالثة حول الموضوع ذاته فى الدوحة فى عام ١٩٧٢ أما الحلقة الرابعة فقد عقدت فى القاهرة فى ١٩٧٩. هذا بالاضافة الى الجهود التى بذلتها المنظمة فى اصدار النشرة العربية للمطبوعات وتعريب التقنيات العصرية للوصف الببليوجرافى ووضع الخطة العربية للتصنيف وقائمة رؤوس الموضوعات العربية.

(ج) التوزيع

يختلف توزيع المطبوعات فى معظم الدول العربية بين العواصم والمدن الكبرى من جهة والمناطق الريفية من جهة أخرى. ففى المدن الكبرى، ولاسيما العواصم، يتركز انتاج المطبوعات ويستفيد التوزيع من كل العوامل التى تكفل له السرعة لتوافر مراكز البيع وسرعة النقل. أما فى الريف فينخفض التوزيع ويتعذر انتظامه فى أحوال عديدة. وقد لاحظ غالبية الخبراء أن المشكلة فى بعض الدول العربية تتمثل فى عدم وجود نظام مركزى فعال للتوزيع، لذلك تولى أهمية كبيرة لانشاء وكالات توزيع قومية لا تهدف الى تحقيق الربح، وكذلك لتطوير الوكالات القائمة.

ولازال توزيع صحف أية دولة عربية فى الدول العربية الأخرى ضئيلا وغير متوازن. ولا شك أن اختلاف النظم السياسية يجعل دخول صحف بعض الدول الى دول أخرى عملية صعبة ان لم تكن مستحيلة فى بعض الأحيان. ومعظم الدول العربية لا تضع عقبات ادارية أو مالية أمام استيراد الصحف، ولكنها تفرض جميعا بدرجات متفاوتة رقابة أخلاقية وسياسية على المطبوعات المستوردة. والرقابة السياسية تتوقف بالطبع على الظروف المحلية والاقليمية والدولية.

وبالاضافة الى الأوضاع السياسية فان ارتفاع تكاليف نقل الصحف بين الدول العربية يشكل عقبة أساسية تمنع انتشار الصحف فى مختلف الدول العربية. وفى المعدل نجد أن رسوم الشحن تصل بسعر الصحيفة الى أكثر من عشرة أضعاف. وقد اتخذت عدة دول من بينها تونس والسعودية قرارا باعفاء الصحف والمطبوعات من رسوم النقل على

* ى. الساعاتى، "اتجاهات النشر فى المملكة العربية السعودية - ببليوجرافيا ودراسة تحليلية"، نادى الرياض الأدبى، ١٩٧٩.

خطوط طيرانها. وحتى تحل المشكلة على النطاق الاقليمي فقد تقدمت مؤسسات اعلامية فى عدد من الدول العربية بطلبات الى شركات الطيران حتى تخفض الرسوم التى تتقاضاها على نقل المطبوعات، خاصة تلك الاسبوعية والشهرية منها التى يزداد عدد صفحاتها ويزيد وزنها. وقد تمت محاولات فى هذا السبيل للتنسيق بين اتحاد البريد العربى ومجلس الطيران المدنى للدول العربية واتحاد الموزعين العرب وان لم تأت حتى الآن بالمأمول منها.

وفى عام ١٩٧٧ قامت منظمة اليونسكو باعداد تقرير عن توزيع المطبوعات فى دول الخليج العربى* اتضح منه أن مشكلات التوزيع فى هذه المنطقة لا تختلف عن غيرها من المناطق. والمعروف أن التوزيع تقوم به وكالات خاصة فى كافة دول الخليج. ولكن حكومات المنطقة تقوم بجهد كبير فى أحيان متعددة لتيسير توزيع صحف البلدان الأخرى. ففى قطر مثلا نادرا ما يتعطل توزيع الصحف المستوردة أكثر من ساعات، ولسرعة انجاز العملية فقد افتتحت وزارة الاعلام مكتبا للرقابة فى المطار لانجاز سرعة دخول الصحف. وفى الأحوال النادرة حينما تصادر صحيفة فان وزارة الاعلام تشترى أعدادها بسعر السوق بالاضافة الى تعويض الموزع عن التكاليف.

وقد طرح جوردون كاتب التقرير اقتراحا للتغلب على مشكلات توزيع الصحف الخليجية والعربية فى المنطقة بأن تسخر بلدان الخليج مواردها البشرية والمادية لاصدار صحف خليجية على مستوى عال، يقوم بتحريرها وانشائها مواطنو هذه الدول، وتطبع فى الوقت نفسه فى كل البلدان الخليجية. وتكون هذه الصحف متوازنة الأخبار والتعليقات ومكملة للصحافة المحلية فى كل دولة. كذلك فقد اقترح انشاء مؤسسة توزيع خليجية مشتركة ربما يشكلها الموزعون الحاليون أنفسهم.

والواقع أن تجربة نقل صفحات الجريدة اليومية عن طريق الصورة التلفزيونية لكى تطبع فى أكثر من موقع فى نفس الوقت ليست تجربة حديثة تماما فى المنطقة العربية. فمنذ عام ١٩٧٤ يتم فى الجزائر نقل صفحات الصحف من العاصمة الى عدد من المدن الرئيسية بالصورة التلفزيونية، الأمر الذى يسمح بنشر الصحف الوطنية فى نفس الوقت.

وفيما يتعلق بتوزيع الكتاب، فقد عنى اجتماع الخبراء بشأن النهوض بالكتاب فى البلاد العربية الذى نظمته اليونسكو فى القاهرة عام ١٩٧٢ بمشكلة توزيعه على النطاق الاقليمى، واستعرض فى تقريره النهائى الموقف القائم عندئذ والذى لا يكاد يختلف عنه فى يومنا هذا. ويقول التقرير: "انه على الرغم من أن اللغة المشتركة تفسح المجال للتبادل الاقليمى على نطاق واسع فى العالم العربى، فان تجارة الكتب لم تتطور فى الواقع كما ينبغى داخل المنطقة.... ومن الصعوبة بمكان معرفة الموقف، ولو بالتقريب، بالنسبة لتوزيع الكتب داخل المنطقة العربية وذلك لنقص الاحصاءات. ومن ثم فان سعى جميع البلاد العربية الى توفير المعلومات الخاصة بهذا الموضوع أمر ذو أهمية قصوى".

واسترعت العلاقات بين الناشرين وبائعى الكتب انتباه الخبراء. واقترح فى سبيل انماء التوزيع على الصعيد الاقليمى أن يبذل الناشرون مزيدا من الجهود لتوزيع كتبهم مباشرة فى بلاد غير بلادهم، وأن يتبادل الناشرون كذلك فيما بينهم كتبا لتوزيعها.

ولوحظ أنه لما كانت الكتب التى تنشر فى العالم العربى تكاد تكون كلها باللغة العربية فان تجارة الكتب هى فى أساسها تجارة اقليمية، ولكن نظرا لأن الانتاج يتركز فى مركزين أو ثلاثة فان التبادل بين جميع البلاد العربية يجرى على نطاق محدود نسبيا. ومن ناحية أخرى فانه بالرغم من وجود مواصلات بحرية وبرية فى هذه المنطقة فان الانتفاع بها لم يكن بالكثرة أو الانتظام أو التنظيم المنشود. ومن ثم فان استخدام النقل الجوى فى تزايد مضطرد، غير أن أجور الشحن الجوى المرتفعة كانت عقبة فى سبيله. ولازال هناك أمل فى أن تحدد شركات الطيران الوطنية فى الدول العربية أسعارا خاصة لنقل الكتب.

وقد لاحظ الباحثون أن عددا من العوامل الاقتصادية قد وقف عقبة فى سبيل تنمية تجارة الكتب بين البلاد العربية. ومن بين هذه العقبات رسوم الاستيراد، والرقابة على النقد الأجنبى، وحصص الاستيراد، ونظم الترخيص والضرائب الخاصة. واقترحوا أن تدخل مصالح البريد فى مفاوضات ترمى الى الاتفاق على أسعار موحدة لارسال الكتب يكون فى مقدور كافة البلاد العربية تحملها. كما اقترحوا كذلك خفض الرسوم الجمركية ورسوم التراخيص، وتحرير مدفوعات الكتب من قيود العملة. وتطالب اقتراحات أخرى بضرورة توحيد أسعار الكتب فى المنطقة.

(د) الورق

تشير الاحصاءات الى أن متوسط استهلاك ورق الصحف لكل فرد فى المنطقة العربية يبلغ ٠ر٩ من الكيلوجرام فى السنة مقابل ٨ر٥ كيلوجرام فى العالم و ٩ر١١ كيلوجرام فى أوروبا الغربية، وأن الدول العربية بشكل عام ليست منتجة لورق الصحف.

وبينما ينتج العالم ١ر٢٤ مليون طن من ورق الصحف فانه يستهلك ٥ر٢٤ مليون طن، أى أن الاستهلاك السنوى يزيد عن الانتاج بحوالى ٤٠٠ ٠٠٠ طن تحصل عليها الصحف من مخزون الانتاج العالمى، مما يؤدى الى تفاقم أزمة ورق الصحف وارتفاع أسعاره.

كذلك تشير الاحصاءات الى أن انتاج الدول العربية من ورق الطباعة والكتابة (غير ورق الصحف) يبلغ ١٠٠ ٠٠٠طن. وتستهلك الدول العربية ضعف هذا القدر، وتحصل على الفرق بين انتاجها واستهلاكها عن طريق الاستيراد، الى جانب استيرادها لورق الصحف. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من هذا النوع من الورق ٦ر١ كيلوجرام فى السنة، مقابل ٥ر٢١ كيلوجرام فى أوروبا الغربية.

* جى. س. جوردون، "تقرير عن توزيع المطبوعات فى منطقة الخليج العربى"، اليونسكو ١٩٧٦.

انتاج واستهلاك ورق الصحف في عام ١٩٧٨*

المنطقة	الانتاج بالمليون طن	الاستهلاك بالمليون طن	النسبة بالكيلوجرام لكل فرد
العالم	١ر٢٤	٥ر٢٤	٨ر٥
أوروبا الغربية	٤ر٥	٧ر٥	٩ر١١
الدول العربية	–	١ر٠	٩ر٠

انتاج واستهلاك ورق الطباعة والكتابة (بخلاف ورق الصحف) في عام ١٩٧٨*

المنطقة	الانتاج بالمليون طن	الاستهلاك بالمليون طن	النسبة بالكيلوجرام لكل فرد
العالم	٦ر٣٨	٢ر٣٨	١ر٩
أوروبا الغربية	٠ر١٤	٤ر١٢	٨ر٢٥
الدول العربية	١ر٠	٢ر٠	٦ر١

* المصدر : الكتاب الاحصائى السنوى لليونسكو ، ١٩٨٠ (أرقام ١٩٧٨).

وفى مواجهة هذا الوضع أعرب المشاركون فى اجتماع خبراء تنمية الصحافة الدورية فى الدول العربية الذى عقدته اليونسكو فى تونس عام ١٩٧٦ عن "أهمية دراسة تكامل المشروعات الاقتصادية العربية فى مجال صناعة الورق . واقترح البعض أن تنشأ، فى نطاق التضامن العربى الأفريقى، وحدة انتاج لورق الصحف فى غرب أو شرق أفريقيا برؤوس أموال عربية لتوفير ورق الصحف للدول العربية والأفريقية ... واقترحوا أن تساهم الدول العربية الغنية فى انشاء المصانع ".

ويقول يوسف الحكيم انه "تتوافر فى كثير من بلاد العالم العربى خامات صالحة لانتاج الورق بدرجات متفاوتة مثل أشجار المناطق الحارة ومصاص القصب فى مصر وأشجار الكافور والحلفاء فى شمال أفريقيا والبوص ومصاص القصب والقش فى العراق وسوريا . وجميع هذه الخامات تعطى أليافا قصيرة التيلة مما يستدعى استيراد كمية محدودة من الألياف طويلة التيلة .

وقد قامت فى بعض البلدان صناعات ورقية معتمدة على هذه الخامات مثل مصر وشمال أفريقيا والعراق ، كما توجد مشاريع تحت الدراسة والتنفيذ فى سوريا والسودان وغيرهما . وتغطى هذه الصناعات أوراق الكتابة والطباعة والتغليف والتصنيع والأوراق الصحية ، كما تصدر دول شمال أفريقيا العجائن الى فرنسا وبريطانيا وغيرهما .

وصناعة الورق فى العالم العربى صناعة حديثة لم تبدأ الا فى الربع الثانى من القرن الحالى . والانتاج لا يكفى حاجة البلاد، كما أن بعضها يقابل مشاكل اقتصادية وفنية مثل قيام المشاريع على اكتفاء ذاتى لدولة واحدة برغم صغر الاستهلاك ، وصغر طاقة الماكينات عن أقل حجم اقتصادى ، وقدم بعض المعدات ، ونقص العمالة المدربة الفنية ، وعدم توافر الخامات بما يسمح باقامة وحدة اقتصادية لهذا النوع من الانتاج ، وكذلك استخدام خامات بديلة تؤثر على الاقتصاديات فى حين توجد الخامات الصالحة فى بلد آخر" *.

ويقترح الحكيم اجراءات للتعاون فيما بين الدول العربية لتصنيع الورق على النحو التالى :

- تحديد انتاج الورق فى مكان يتناسب مع الخامات المتوفرة بما يعطى الجودة العالية والتكلفة المناسبة ؛
- أن تصمم المشاريع بحيث لا تقل عن الحجم الاقتصادى الأمثل ، على أن يؤخذ فى الاعتبار احتياجات الأمة العربية بأسرها مما يسمح باقامة مشاريع ذات طاقات كبيرة ، ويمكن معها استخدام ضوابط الانتاج الحديثة لتحسين الانتاج كما ونوعا . ويمكن أن تكون هذه المشاريع مشتركة بين الدول ؛
- توحيد المواصفات بين الدول العربية بما يتناسب مع ظروف هذه الدول واحتياجاتها ويتناسب مع الخامات المحلية ؛
- التعاون فى مجالات التدريب وخلق أجيال عمالة فنية متخصصة لخدمة جميع بلدان العالم العربى

فاذا أضيفت الى هذه الاعتبارات مشكلات السوق العالمية لورق الصحف وارتفاع الأسعار، أصبح من الضرورى النظر الى موضوع الورق فى اطار تنمية الصناعات المرتبطة بالاتصال فى المنطقة العربية، واعطاء هذا الموضوع درجة من الأولوية تتناسب مع أهمية توفير المواد المطبوعة للوفاء باحتياجات عدد متزايد من السكان يقبلون على ممارسة القراءة فى تناسب طردى مع محو الأمية .

الأولويات في مجال المواد المطبوعة

الصحافة

- تدعيم اصدار صحف عربية فى الصومال وجيبوتى ؛
- تشجيع اصدار الصحف المحلية لخدمة المجتمعات ذات الخصائص والبيئات المتميزة ؛
- مساندة تجربة فى احدى الدول لاصدار الصحف الوطنية فى وقت واحد من مدن مختلفة ؛
- تشجيع اصدار الصحف الريفية التى يساهم القرويون بشكل مباشر فى تحريرها واصدارها .

الكتاب

- اجراء دراسة مسحية لسوق الكتاب العربى ؛
- اصدار ببليوجرافية دورية للتعريف بما يصدر من كتب فى جميع الدول العربية ؛

* يوسف الحكيم، "صناعة الورق فى العالم العربى وتطويره لخدمة صناعة الكتاب "، بحث مقدم الى الحلقة الدراسية عن مشكلات انتاج وتوزيع الكتاب العربى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع منظمة اليونسكو، مركز تنمية الكتاب، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- تنفيذ مشروع "مكتبة الأطفال العربية" بدراسة الثغرات التي لا تزال قائمة، واعداد برنامج لاستكمال النقص في كتب الأطفال على المستوى الوطني والقومي؛
- اعداد خطة قومية لحركة الترجمة في المنطقة العربية تتضمن وضع برامج للترجمة من اللغة العربية واليها في مختلف فروع المعرفة، وتنسيق هذه البرامج .

التوزيع

- اعداد دراسة تشمل كافة الدول العربية حول قنوات التوزيع وشبكاته، ووسائل النقل المتاحة، وأسعار استخدامها، للوصول الى أساليب أفضل للتوزيع خاصة في المناطق النائية؛
- معاونة الدول العربية الأقل نموا على اقامة شبكات توزيع وطنية.

الورق

- اعداد دراسة جدوى تمهيدا لانشاء صناعة ورق عربية، أو عربية أفريقية، على أن تغطي الدراسة أيضا بقية المواد اللازمة للطباعة كالأحبار وغيرها .

٣ ـ وكالات الأنباء

وكالات الأنباء المحلية الموجودة حاليا في الأقطار العربية المختلفة هي جميعا وكالات رسمية نشأت في الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٧٧ . وقد بدأت بوكالة "أنباء الشرق الأوسط" التي أنشأتها الصحف المصرية في ١٩٥٦ شركة مساهمة، ثم ألحقتها الدولة بالقطاع العام في ١٩٦٢. وتأسست بعدها "وكالة المغرب العربي للأنباء" في ١٩٥٩ شركة خاصة يمتلكها المواطنون المغاربة فقط، ثم تحولت الى مؤسسة تابعة للدولة اعتبارا من ١٩٧٤. وقد أنشأت السلطات الرسمية باقي وكالات الأنباء العربية، فتأسست "وكالة الأنباء العراقية" في ١٩٥٩ كما تأسست كل من "وكالة تونس/أفريقيا للأنباء" و "وكالة الأنباء الوطنية" اللبنانية و"وكالة الأنباء الجزائرية" في ١٩٦١. وفي عام ١٩٦٤ تأسست "وكالة الأنباء الليبية"، وقد أصبح اسمها "وكالة أنباء الثورة العربية" اعتبارا من ١٩٧٣. وشهد عام ١٩٦٥ تأسيس "وكالة الأنباء الأردنية" و "الوكالة العربية السورية للأنباء". أما "وكالة أنباء عدن" و "وكالة سبأ للأنباء" فقد تأسست كلاهما في ١٩٧٠. وأنشئت "وكالة الأنباء السعودية" في ١٩٧١ و"وكالة الأنباء الفلسطينية" في ١٩٧٢ و "وكالة السودان للأنباء" في ١٩٧٣. وفي عام ١٩٧٥ أنشئت "الوكالة الموريتانية للصحافة" و "وكالة الأنباء القطرية". وتأسست "وكالة الأنباء الكويتية" في ١٩٧٦ في حين تأسست "وكالة أنباء الامارات" في ١٩٧٧.

وكافة هذه الوكالات تابعة للحكومة. وفي المغرب مثلا يعين مدير الوكالة بواسطة الديوان الملكي، في حين يعامل مراسلو الوكالة السورية في الخارج كدبلوماسيين. أما في لبنان، فبالرغم من وجود وكالة أنباء حكومية هي "الوكالة الوطنية للأنباء"، الا أنه يوجد ما يزيد على ١٥ وكالة صغيرة خاصة لتوزيع الأنباء والتحقيقات والصور الصحفية. وفي مصر "عاشت الوكالة فترة غير قصيرة تعمل في كنف القطاع الخاص، ومع ذلك فان الدولة لم يفتر اهتمامها بها "*. وكانت الوكالة في مرحلة ما شركة مساهمة بين عدد من دور الصحف، الا أن هذه الدور تنازلت عنها للدولة لعدم استطاعتها سد العجز المالي. وبالرغم من تبعية الوكالة حاليا للدولة، الا ان أهدافها بقيت تشجع التعامل التجاري، وهو أمر لا يدخل في أنشطة عدد من وكالات الأنباء العربية الأخرى.

ولقد أنشئت معظم هذه الوكالات لكي تكون "الصوت المركزي والمعبر عن رأي وفكر السلطة السياسية" على نحو ما هو وارد في قرار انشاء وكالة الامارات، أو "لأن الوكالات الأجنبية كانت الوحيدة التي تنقل الأخبار (من أقطار شمال أفريقيا)، ولم يكن هذا يتم في بعض الأحيان بشكل صحيح" على نحو ما هو وارد في قرار انشاء الوكالة المغربية، أو "لابداء الرأي في البرامج ذات الطابع السياسي وتأمين توجيه البرامج الاخبارية في الاذاعة والتلفزة من الناحية السياسة الوطنية ومراقبتها" على النحو الذي أشار اليه مرسوم الوكالة اللبنانية.

وفي حين تقوم الوكالة اللبنانية باعداد البرامج الاخبارية في الاذاعة ومراقبة النشرات الاخبارية في التلفزيون، نجد أن وكالة أنباء الشرق الأوسط في مصر هي الوكالة العربية الوحيدة التي توجد بها خدمة تلفزيونية تتعامل أساسا مع محطات التلفزيون العربية والأجنبية. ولازالت الوكالات العربية جميعا تعتبر المصدر الأساسي لأخبار الاذاعات والصحف في بلدانها. وفي احصاء لوكالة الأنباء الكويتية نجد أن الصحف المحلية نشرت ٨٧ر٠٤٣٪ من أخبار الوكالة**.

والأخبار التي تبثها الوكالات ليست داخلية فقط، فالعديد منها حصل على امتياز توزيع أنباء بعض الوكالات الأجنبية داخل بلدانها، والبعض منها يحتكر توزيع هذه الأنباء. وفي قطر على سبيل المثال نجد ١٤ خبرا داخليا فقط بين أخبار الوكالة التي توزع في الداخل، والتي يبلغ عددها ٧٢ خبرا كل يوم.

ويتراوح عدد الأخبار التي توزعها الوكالات في داخل بلدانها بين ما يزيد على ٢٥٠ خبرا في اليوم (بمتوسط ٩٠ كلمة) كما هو الحال في الجزائر والعراق (٢٩٠ و ٢٨٥ على التوالي)، وبين ما يقل عن ٣٠ خبرا في اليوم كما هو الحال في وكالة عدن (١٣) وسبأ اليمنية (١٦) وموريتانيا (٢١). وتوزع هذه الوكالات الثلاث أخبارها في نشرات مطبوعة على الاستنسل. وهي تفتقر بالطبع الى عديد من الأجهزة. وفي موريتانيا مثلا نجد في الوكالة ثلاثة أجهزة التقاط منهما اثنان مستأجران (من وكالتي تاس ورويتر) أما الثالث فهو هدية من ليبيا. ولا تزيد ميزانية وكالة الأنباء الموريتانية في العام على ٦٧٠ ألف دولار أمريكي، في حين تبلغ ميزانية وكالة عدن ١٢٠ ألف دولار فقط، أما وكالة سبأ فقط اكتفت بالاشارة

* ابراهيم امام، "وكالات الأنباء"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.

** كافة الاحصاءات هنا مأخوذة عن استبيانات اتحاد وكالات الأنباء العربية في عام ١٩٧٩ .

الى أن المبالغ المرصودة لها من قبل وزارة الاعلام والثقافة "قليلة قياسا لما تملكه الوكالات الأخرى ".

وفي المقابل نجد أن ميزانية وكالة كالوكالة الجزائرية تبلغ نحو ٤ مليون دولار، وأن ميزانية الوكالة الأردنية ٢ر٢ مليون دولار . كذلك ينعكس هذا الوضع على عدد العاملين في الوكالات العربية، حيث يصل عددهم في مصر الى ٧٨٢ (نلاحظ أن ٣٠٪ بينهم من النساء) وفي العراق الى ٧٠٠، بينما لا يزيد عددهم في موريتانيا على ٦٠. أما قطر والامارات فبالرغم من أن عدد العاملين فيهما متواضع أيضا (٦٦ و ٨٧ على التوالي) الا أن ذلك يرجع الى حداثة وكالتيهما .

وتمثل مشكلة قلة العناصر البشرية الصحفية والفنية ومستوى هذه العناصر واحدة من المشكلات الهامة لدى معظم الوكالات العربية. ويلاحظ أسامة عصفورة أن هذه الوكالات تعاني أيضا من "عدم توفر المرسلات الكافية لايصال البث الى مناطق أخرى من العالم، وعدم توافر وسائل الاتصالات الكافية، وكذلك عدم توفر التقنيات الحديثة بشكل عام"*. الا أننا نجد أن بعض الوكالات العربية قد بدأت تستخدم هذه التقنيات، مثل الوكالة العراقية التي تستخدم الميكروفيلم في الحفظ الوثائقي، أو الوكالة السعودية التي سوف تبدأ قريبا في استخدام الحاسب الآلي لحفظ واستعارة المعلومات الاخبارية. كذلك تم اعداد دراسة جدوى لانشاء بنك معلومات لوكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية (بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت في المانيا الغربية) يصلح نموذجا لبنوك المعلومات التي تخدم وكالات الأنباء في البلاد النامية.

ويعتبر التعاون في ادخال التقنيات الحديثة والتدريب على استخداماتها واحدا من مجالات التعاون الرئيسية بالنسبة للوكالات العربية، الا أن القليل يتم في هذا الشأن. وربما كان نقل الأخبار وتوزيعها هو أهم مجالات التعاون في الوقت الحالي، حيث تتجه الجهود الى " فتح مكاتب مشتركة للوكالات ضمن اتحاد وكالات الأنباء العربية، أو التعاون بين مكاتبها الموجودة حاليا لنشر الخبر العربي على نطاق أوسع مما هو عليه الآن، وسد الثغرات الموجودة في نشر الأخبار في أوروبا وأمريكا وأفريقيا "**.

ويلاحظ أن الوكالات العربية تعنى بتوزيع أخبارها في أوروبا الغربية بالذات. ومعظم مكاتب الوكالات العربية في الخارج توجد في هذه البلدان. وقد عقد اتحاد وكالات الأنباء العربية ثلاث ندوات حتى الآن لمديري وكالات الأنباء العربية والأوروبية، كان آخرها هو ذلك الذي عقد في لندن في مايو/أيار ١٩٨١.

وعقدت كذلك ندوات لتعزيز التعاون وزيادة تدفق الأخبار بين الوكالات العربية ومثيلاتها في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ويلاحظ أن هناك ثلاث وكالات عربية لها مكاتب دائمة في أفريقيا، هي المصرية والمغربية والجزائرية، في حين تركز وكالتان أخريان، هما السودانية والتونسية، على الأخبار الأفريقية أيضا. أما في آسيا فلا توجد مكاتب للوكالات العربية، وان كان هناك عدد محدود من المراسلين، غالبيتهم يوجدون في دول اسلامية.

وتنتمي كافة الوكالات العربية الى اتحاد وكالات الأنباء الاسلامية في جدة، وكذلك الى مجمع وكالات دول عدم الانحياز، الا أن معظم أنشطتها المتعددة الأطراف يتم تنسيقها من خلال اتحاد وكالات الأنباء العربية. وقد عقد الاتحاد مؤتمره الأول في عام ١٩٦٥، الا أن مؤتمره الثاني لم ينعقد سوى في عام ١٩٧٤ حيث اتخذت عدة قرارات وتوصيات لبدء العمل الفعلي.

وقبل أن ينشأ الاتحاد كان وزراء الاعلام العرب قد أوصوا في اجتماعهم بالقاهرة عام ١٩٦٤ بوضع دراسة لقيام وكالة أنباء عربية مركزية. ولم يتم شيء في هذا الموضوع الى أن نظره الوزراء في اجتماعهم في تونس عام ١٩٨١ وانتهوا الى تنحية المشروع جانبا. والمحاولة الوحيدة التي قدر لها النجاح لانشاء وكالة مركزية في المنطقة العربية هي تلك الخاصة بوكالة أنباء الخليج التي أخذت صيغة جديدة ليست اندماجا بالمعنى الصحيح. وقد تأسست هذه الوكالة في عام ١٩٧٦ وباشرت عملها الفعلي في عام ١٩٧٨.

وقد ساعدت وكالة أنباء الخليج على تدفق الأخبار بين دول الخليج وكذلك بينها وبين العالم الخارجي. وفي عام ١٩٨٠ بلغ عدد الأخبار التي وزعتها الوكالة ١٤٠ ١٩ خبرا، أي بمعدل ٥٣ خبرا يوميا، بالاضافة الى بث لمدة ساعتين باللغة الانجليزية. وفي هذا العام تبدأ الوكالة في اقامة شبكة ارسال بواسطة الراديو تتكون من أربع مرسلات قوة كل منها ١٠ كيلووات.

ولكن القضية الأولى بالنسبة لوكالات الأنباء العربية تظل هي زيادة تدفق الأخبار بين الدول العربية في مجموعها. وقد طرحت أفكار في هذا الخصوص منها انشاء خدمة لتوزيع التقارير والمواد الصحفية غير السياسية. ولقد كانت هناك مبادرة أولى لم يقدر لها النجاح بعد من جانب اتحاد الوكالات العربية تدعو الى تحديد يوم معين تنشر فيه جميع الوكالات العربية تحقيقات عن قطر عربي معين، تتناول الموضوعات التاريخية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية. ويتم ذلك عن طريق الاتحاد الذي يتولى استلام هذه التحقيقات من الوكالات العربية ثم يوزعها على الوكالات الأخرى لاذاعتها في اليوم المحدد ضمن نشراتها الاخبارية. ولكنه بالرغم من أن هذا المشروع لازال في طور الدراسة، الا أن هناك مشروعات تعاونية أخرى قد دخلت حيز التنفيذ، من بينها مثلا تبادل الأخبار المتعلقة بالمرأة عن طريق الاتحاد (بالتعاون مع اليونسكو)، ومن أهمها الخطط الخاصة باستكمال شبكات يعتمد عليها بين الوكالات العربية بعضها وبعض على أساس اقليمي وشبه اقليمي، وكذلك بينها وبين العالم الخارجي.

---

* اسامة عصفورة، " التدفق الاعلامي من الناحية التقنية "، ورقة مقدمة الى ندوة الحق في الاتصال في اطار النظام الاعلامي العالمي الجديد، بغداد، سبتمبر/أيلول ١٩٨١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

** د. فريد آيار، "وكالات الأنباء العربية"، اليونسكو، CC-80/WS/48، عام ١٩٨٠.

الأولويات في مجال وكالات الأنباء

- معاونة الدول التى لم تستكمل بعد انشاء وكالات وطنية للأنباء على انشاء وكالاتها باعداد دراسات الجدوى أو استكمالها، ومدها بالأجهزة والمعدات والخدمات الفنية وتدريب العناصر البشرية الوطنية فى اطار من التكامل الاقليمى؛
- اجراء دراسة جدوى حول امكان اقامة وكالة عربية لتوزيع التقارير والمواد الصحفية غير السياسية وتبادلها ؛
- اجراء دراسة مسحية للفجوات القائمة بين الدول العربية فيما يتعلق بدوائر الاتصال اللازمة لعمل الوكالات واعطائها أولوية خاصة فى مجال تطوير شبكات الاتصال ؛
- متابعة البرنامج الذى أعده اتحاد وكالات الأنباء العربية لفتح مكاتب عربية مشتركة فى أنحاء العالم تشرف عليها احدى الوكالات العربية وتشارك فيها الوكالات الأخرى ؛
- تنفيذ مشروع تجريبى نموذجى لبنك معلومات يلحق باحدى وكالات الأنباء العربية، واجراء دراسة أثر لتبين النتائج التى يسفر عنها بالنسبة لتطوير أداء الوكالة.

٤ ـ السينما

تشير الاحصائيات المتوافرة عام ١٩٧٧ الى أن عدد مقاعد السينما يبلغ ١ر١ مليونا فى المنطقة العربية، أى بنسبة ٨ مقاعد فقط لكل ألف من السكان. ويبلغ هذا المعدل بالنسبة للعالم ككل ٢١ مقعدا، وبالنسبة لأوروبا الغربية ٣١ مقعدا*.

ومع ذلك فلا زالت السينما فى الدول العربية تقوم بدور اعلامى هام حتى الآن. ويلاحظ فى معظم هذه الدول، وعلى الأخص فى الدول الصغيرة منها، أن حجم المشاهدة كبير نسبيا. ففى البحرين والأردن والكويت وسوريا يذهب الناس الى السينما بمعدل مرة كل شهرين، وفى لبنان يحدث هذا مرة كل شهر. وهكذا فان معدل المشاهدة فى معظم هذه الدول يرتفع باستمرار، أو على الأقل لا يهبط عن مستواه بالرغم من الزيادة الكبيرة فى معدل حيازة أجهزة التلفزيون. والاستثناء الوحيد هو مصر، التى توجد فيها أكبر نسبة من مشاهدى السينما (٧٠ مليون وحدة مشاهدة فى السنة)، حيث بدأ معدل المشاهدين فى الهبوط بشكل طفيف**. وربما كان ذلك يرجع الى عرض العديد من الأفلام الروائية على قناتى التلفزيون التى تزيد ساعات الارسال اليومى فيهما مجتمعتين على ٢٧ ساعة.

ومصر هى أكثر البلدان العربية انتاجا للأفلام الروائية، حيث أنتجت (طبقا لاحصاءات عام ١٩٧٨) ٤٩ فيلما. وقد "طغت السينما المصرية على العالم العربى بدرجة كبيرة، وطبعت المجتمعات العربية بمسحة من الحياة والبيئة المصرية يحس الباحث بأثرها فى النكتة واللهجة والموسيقى والغناء، بل وأسلوب الحياة".*** وتأتى بعدها لبنان، وان كان انتاجها قد تأثر تأثرا كبيرا نتيجة للأزمة الأخيرة. ومع ذلك فان انتاج بلدان أخرى مثل الجزائر قد ارتفع مستواه بشكل ملحوظ، واشتهر بشكل خاص فى الأسواق والمهرجانات الأجنبية. وهناك عدة بلدان عربية لا تنتج أفلاما روائية بالمرة، وهناك بلد مثل تونس لم ينتج سوى ٢٢ فيلما فى السنوات الأربع عشرة الأخيرة****.

وبالرغم من النسبة الكبيرة للانتاج الروائى الذى يقوم به القطاع الخاص فى معظم الأحوال، الا أن من أهم السمات التى ظهرت فى مجال العمل السينمائى هى التأميم الكامل لانتاج وتوزيع واستيراد الأفلام، وكذلك لدور العرض. وكانت الجزائر هى أول من أدخل هذه الاجراءات، وتلتها من بعد اليمن الديمقراطية. كذلك عمدت عدة بلدان الى تشجيع صناعة السينما باتخاذ اجراءات عديدة أخرى. ومن بين هذه البلدان العراق، التى تعتبر الدولة العربية الوحيدة حتى الآن التى ألغت كافة الضرائب والرسوم المقررة على دور السينما بمقتضى قرار لمجلس قيادة الثورة فى عام ١٩٧٨.

أما مجموعة القرارات والأوامر التى نشرت فى الجريدة الرسمية التونسية فى مايو/أيار ١٩٨١ والخاصة بتنظيم قطاع السينما، فانها تعطى مؤشرات واضحة على اهتمام الدولة بهذه الصناعة. وقد كان القرار الأول خاصا بضرورة الانتاج والصناعة السينمائية، ونص على تخصيص ثلثى ايرادات الصندوق لتنمية صناعة السينما حيث تدفع هذه المبالغ للشركة التونسية للتنمية والانتاج السينمائى لانتاج أفلام قصيرة ودعم انتاج بعض الأفلام الروائية الطويلة. وحدد القرار الثانى المواصفات التى يجب اتباعها فى بناء دور العرض السينمائى وألزم مستغلى هذه الدور بالحصول على موافقة وزارة الثقافة على برنامجهم الخاص بعرض الأفلام الروائية وأفلام الأطفال والأفلام التجريبية فى مقابل مساعدة تقدمها الوزارة على أساس نسبة معينة من حصيلة ايرادات هذه الدور.

ويتجه تشجيع الدولة فى أغلب الأحيان الى انتاج الأفلام التسجيلية والوثائقية، وكذلك المجلات السينمائية الاخبارية التى كادت تختفى من على شاشة السينما العربية خاصة مع ازدهار التلفزيون. كما تولى عناية خاصة، وان كانت متواضعة حتى الآن، للأفلام التربوية. وينطبق الأمر أيضا على أفلام الأطفال والأفلام التجريبية. الا أنه مهما كان الأمر فان اهتمام الدولة بصناعة السينما يتضح على الأقل فى انشائها لمؤسسات أو ادارات للسينما تابعة فى الأغلب الأعم لوزارات الثقافة والاعلام، بالاضافة الى أقسام السينما التابعة للخدمات التلفزيونية.

وقد بدأت هذه الظاهرة منذ الأربعينات بانشاء المركز السينمائى المغربى (١٩٤٤) ثم اتسعت فى الخمسينات

---

* الكتاب الاحصائى السنوى لليونسكو، ١٩٨٠.

** احصائيات حول الفيلم والسينما، ١٩٥٥–١٩٧٧، العدد ٢٥ من سلسلة "تقارير ودراسات احصائية"، اليونسكو، باريس، ١٩٨١.

*** على شمو، "التداول الاعلامى والحق فى الاتصال"، ورقة مقدمة الى ندوة "الحق فى الاتصال فى اطار النظام الاعلامى الجديد"، بغداد، سبتمبر/أيلول ١٩٨١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

**** عمار الخليفى، "اجراءات تشجيع الانتاج السينمائى هامة ومفيدة"، مقال بجريدة "الصباح"، عدد ٩ سبتمبر/أيلول ١٩٨١، تونس.

والستينات ، فنجد قسم السينما فى الكويت (١٩٥٠) الذى تحول الى وزارة الاعلام بعد التعليم، ومصلحة الفنون فى مصر (١٩٥٥) التى تحولت الى مؤسسة دعم السينما (١٩٥٧) ثم المؤسسة العامة للسينما (١٩٦٢). وفى العراق أنشئت مصلحة السينما والمسرح (١٩٥٩)، ثم بعد ادماجها مع المؤسسة العامة للاذاعة والتلفزيون (١٩٧٠) عادت الى استقلالها مرة أخرى باسم المؤسسة العامة للسينما والمسرح (١٩٧٣). وفى تونس أنشأت وزارة الثقافة "الشركة التونسية للتنمية السينمائية والانتاج" (١٩٦٢). وفى سوريا أنشأت وزارة الثقافة أيضا "المؤسسة العامة للسينما" (١٩٦٣). وفى لبنان أنشىء المركز الوطنى للسينما (١٩٦٤) ومركز التنسيق العربى للسينما والتلفزيون فى نفس العام. وفى موريتانيا ظهر قسم السينما والتصوير ليتبع ادارة الصحافة والعلاقات الخارجية (١٩٦٨). وفى ليبيا أنشئت ادارة الأفلام فى اطار وزارة الثقافة والاعلام (١٩٦٩) ثم أصبحت المؤسسة العامة للخيالة (١٩٧٤). وفى السودان نجد مؤسسة الدولة للسينما (١٩٧٠) التى تحولت الى قسم السينما بمصلحة الثقافة (١٩٧٤) ثم المركز القومى للفيلم التعليمى (١٩٧٨). أما فى اليمن الديمقراطية فتوجد المؤسسة العامة للسينما (١٩٧٢)، وفى الصومال وكالة الأفلام الصومالية التابعة لوزارة الاعلام والارشاد القومى (١٩٧٥). وبالاضافة الى هذا توجد أقسام للسينما تابعة لوزارات الاعلام فى كل من الأردن والسعودية والامارات وعمان.

وقد يقتصر اهتمام هذه الأجهزة على انتاج الأفلام القصيرة، وقد يتعداه فى دول أخرى الى انتاج أو دعم انتاج الأفلام الطويلة. وفى معظم الأحيان فان هذه الأجهزة تتولى استيراد الأفلام العربية أو الأجنبية والرقابة عليها. أما دور العرض السينمائى فهى فى الأغلب الأعم مملوكة ملكية خاصة.

وقد أبدت "حلقة السينما فى الوطن العربى"* ملاحظات قيّمة على الوضع الراهن للسينما :

- ان السينما، رغم تفاوت نشأتها فى أنحاء المنطقة العربية من الناحيتين الزمنية والفنية، مازالت فنا وافدا وصناعة مستحدثة لم تتحقق لها حتى الآن الكفاءات البشرية والامكانيات المادية والتقنية ولم ترسخ فيها بعد القيم الفنية العربية التى تمكنها من أداء دورها فى رفع المستوى الثقافى للمجتمع ؛
- ان النظرة التجارية السطحية مازالت مسيطرة على عديد من مواقع الانتاج السينمائى العربى مما يهبط بالقيمة الفنية والفكرية لهذا الفن ؛
- ان المنطقة مازالت تعانى نقصا واضحا فى دور العرض السينمائى وخاصة فى المدن الصغيرة والقرى ؛
- ان الانتاج السينمائى العربى مازال قاصرا عن الوفاء باحتياجات المنطقة من ناحية الكم، وبعيدا – فى معظمه – عن تحقيق المستوى الثقافى المرجو من ناحية الكيف، مما أتاح للشركات الأجنبية احتكار معظم الأسواق السينمائية العربية أو الضغط عليها أو فرض بعض انتاجها. ويلقى هذا الوضع عبئا أساسيا على الدول العربية لتنمية الانتاج المشترك ؛
- ان الدولة فى معظم أنحاء المنطقة لم تول الانتاج السينمائى الرعاية الكفيلة بتطوره، وخاصة السينما التسجيلية الوثائقية التى لا يتاح لها النمو الا فى كنف رعاية الدولة وتشجيعها ؛
- أنه نتيجة لعدم وجود سياسة عربية واحدة فى استيراد الأفلام الأجنبية يتعرض المجتمع العربى فى مجال السينما الى كثير من الأخطار الثقافية والاجتماعية ؛
- ان الثقافة السينمائية لم تبلغ المستوى الذى يساعد على رفع مستوى الانتاج السينمائى ؛
- رغم بعض المحاولات الجادة، لم يستفد المجتمع العربى استفادة كاملة من امكانيات السينما الفنية والتقنية باعتبارها أداة تثقيفية أو تعليمية.

وقد استخلصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مجموعة من المقومات لاستراتيجية العمل الثقافى فى هذا المجال، عرضت ضمن أوراق العمل على المؤتمر الثانى للوزراء المسؤولين فى الشؤون الثقافية فى البلاد العربية الذى انعقد فى طرابلس عام ١٩٧٩. وكان من أبرز هذه المقومات :

- أن خطر السينما وأثرها الجماهيرى يلقى على الدولة مسؤوليات من أجل توفير الامكانيات اللازمة للانتاج السينمائى وتنظيم شؤون التوزيع ودور العرض التى تعانى نقصا كبيرا فى الدول العربية ؛
- العمل على استخدام السينما فى الثقافة العامة وفى التعليم ؛
- العمل على نشر هذا الانتاج السينمائى بكل الطرق الممكنة وعلى الأخص فى التجمعات فى الأحياء والمدن الصغيرة واستخدام آلات العرض المتنقلة ؛
- أن تهتم الدول بالتدريب فى مجال السينما ؛
- التعاون على قيام وحدات انتاجية كبيرة تخدم أكثر من بلد عربى ؛
- الاهتمام بأرشيف السينما وبالقوائم البيليوجرافية وعلى العموم بكافة أشكال التوثيق السينمائى على المستويين المحلى والقومى.

وفى سبيل ذلك اقترح انشاء مكتب دائم للسينما العربية يكون مركزا قوميا للتوثيق، وجهازا لتطوير السينما، وبيتا للخبرة العربية يتولى التدريب ونشر الثقافة السينمائية، وصلة للتنسيق مع الخدمات التلفزيونية العربية.

ويلاحظ أن وسيلتى السينما والتلفزيون لازالتا منفصلتين فى المنطقة، بل ان بينهما قدرا من التنافس، بالرغم من زيادة عدد المنتجين السينمائيين الذين يصنعون أفلاما موجهة خصيصا لمشاهدة التلفزيون.

وقد عقدت فى تونس مناظرة دولية حول علاقات السينما والتلفزيون** عرضت عدة مقترحات بشأن خلق تعاون متبادل بين الوسيلتين، من بينها التدريب المشترك للفنيين العاملين بالفيلم السينمائى والشرائط المرئية (فديوتيب)،

* التقرير النهائى والتوصيات، "حلقة السينما فى الوطن العربى"، طرابلس ١٩٧٥، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

** مهرجان "أيام قرطاج السينمائية"، "المناظرة الدولية حول علاقات السينما والتلفزيون فى البلدان العربية والأفريقية"، التقرير النهائى، تونس، ١٩٨٠.

واتاحة الاستخدام المشترك من جانب السينما والتلفزيون للمرافق المتوافرة في مجال السمعيات والبصريات (مثل المختبرات والمعدات ، الخ)، ووضع حد أدنى لكمية الأفلام السينمائية التي يبثها التلفزيون سنويا من الانتاج المحلي وتحديد أسعار تفضيلية له بالنسبة للأفلام الأجنبية ، ووضع حد أقصى للمذاع من الأفلام الأجنبية مع فرض ضريبة عليها لصالح الانتاج المحلي ، والعمل على أن يسهم التلفزيون في تمويل الأفلام السينمائية .

الأولويات في مجال السينما

- اجراء دراسة جدوى حول اقامة صناعة عربية للمواد المستخدمة في مجال السينما مثل الكيماويات والفيلم الخام ؛
- مساندة مشروع عربي مشترك لانتاج أفلام الأطفال والأفلام التثقيفية والتعليمية والوثائقية ؛
- مساندة مشروع لاستخدام الوحدات المتنقلة في احدى الدول العربية الأقل نموا ، وآخر لانشاء نوادي للسينما في دولة ثانية ؛
- انشاء وحدة تجريبية للأجيال الجديدة من السينمائيين في احدى الدول العربية ؛
- انشاء صندوق لدعم السينما الفلسطينية ؛
- اقامة وحدة للتنسيق بين مراكز التوثيق السينمائي الوطنية في المنطقة ؛
- اجراء دراسة حول العلاقة بين السينما والتلفزيون بهدف طرح مقترحات عملية تستهدف تعزيز تبادل النفع بين الوسيلتين .

رابعا

شبكات المواصلات والتكنولوجيا

١ ـ شبكات المواصلات

(أ) البريد والبرق والهاتف

يعتبر البريد أعرق الخدمات لتوصيل الرسائل فى المنطقة العربية . وبالرغم من ذلك فالخدمة البريدية ليست على قدر كبير من الكفاءة فى عدد من الدول ، كما أنها غير كافية أيضا . وهى فى هذا لا تختلف عن غيرها فى الدول النامية الأخرى . ويعزى ذلك جزئيا الى وجود ألوف من القرى النائية والى سوء نوعية الطرق وشبكات السكك الحديدية . ومازالت هناك مراكز سكانية عديدة لا يوجد بها مكتب للبريد .

وتشير أرقام الحركة البريدية الى أن مجموع الرسائل المتبادلة داخل دول المنطقة بلغ ٠٠٠ ٩٨٠ ٦٨٩ رسالة فى عام ١٩٧٧ بعد أن كان ٠٠٠ ٣٣٢ ٥٥٦ فى عام ١٩٧٠ . وتبين هذه الأرقام أن الزيادة كانت طفيفة، خاصة عندما نقارنها بالزيادة فى المكالمات الهاتفية وحركة البرق والتلكس . وربما كان ذلك يرجع ، كما أشار تقرير لجنة ماكبرايد، الى " الضعف التدريجى فى عادة كتابة الخطابات "*. وربما يرجع أيضا الى سرعة وتيرة الحياة، والى عدم ارتفاع نسبة محو الأمية على نحو كاف ، وكذلك الى عدم الثقة فى كفاءة الخدمة . أما مجموع الرسائل المرسلة الى الخارج فى عام ١٩٧٧ فقد بلغ ٠٠٠ ٦٣٤ ٢٤٧ فى حين يبلغ مجموع الرسائل الواردة من الخارج فى العام نفسه ٠٠٠ ٦٩٢ ٣٢٣ رسالة .

ولازال جهاز الهاتف مركزا فى المدينة . ولازالت هناك قرى لا يوجد فيها جهاز واحد، كما أن هناك قرى أخرى لا يوجد بها سوى جهاز أو أجهزة محدودة فى الادارات الحكومية وحدها . ولكن الموقف يختلف من دولة عربية الى أخرى . وقد زاد عدد الأجهزة من ٠٠٠ ٤٥٨ ١ فى عام ١٩٧٠ الى ٠٠٠ ٢٤٦ ٢ فى عام ١٩٧٧، ولكن نسبتها الى كل ألف من السكان لم ترتفع الا من ٦ر١ الى ٧ر١ مما يعتبر نقصا خطيرا فى شبكة الاتصالات ، ويشكل بطريقة مباشرة وغير مباشرة عقبة فى طريق انسياب المعلومات، ويعرقل عمل أجهزة الاتصال والمعلومات ، ويحول دون قيام شبكات اتصال ومعلومات فعالة .

وفى مجال استخدام البرق نجد أن مجموع البرقيات الداخلية فى عام ١٩٧٧ بلغ ٠٠٠ ٣٨٧ ٣ بينما كان مجموع البرقيات الصادرة من الدول العربية الى الخارج ٠٠٠ ١١٠ ٧ والبرقيات الواردة من الخارج الى الدول العربية ٠٠٠ ٤٠٨ ٤ برقية .

أما بالنسبة الى حركة التلكس ، فنجد أنها زادت بين الدول العربية بعضها وبعض من ٣٠٠ ٦٨٦ دقيقة فى عام ١٩٧٠ الى ٠٠٠ ٦٨٥ ٩ دقيقة فى عام ١٩٧٧، فى حين زادت الحركة بين دول المنطقة وبقية العالم من ٠٠٠ ٥٢٩ ٤ دقيقة فى عام ١٩٧٠ الى ٠٠٠ ٢٣٢ ٤٣ دقيقة فى عام ١٩٧٧. وهكذا نجد أنه بينما زادت الحركة بين المنطقة العربية والعالم الخارجى نحو ٩ أضعاف فى ٧ سنوات ، فانها زادت بين الدول العربية ذاتها نحو ١٤ ضعفا فى الفترة ذاتها.

(ب) الشبكات الأرضية الاذاعية

اهتمت كثير من الدول العربية فى السنوات الأخيرة بتطوير شبكاتها الأرضية الخاصة بالصوت والتلفزيون لزيادة كفاءتها فى الخدمة الوطنية، كما امتدت كثير من الشبكات الوطنية لكى تلتقى بشبكات الدول المجاورة بما يسمح بتبادل البرامج التلفزيونية . ومع ذلك فالملاحظ أن عمليات التبادل هذه تستخدم فى الأغلب الأعم الوصلات الفضائية (انتلسات) . ولعل اجراء التنسيق الملائم بين الدول المجاورة لبعضها البعض فى المنطقة العربية أن يجعل من الميسور اجراء جزء كبير من هذا التبادل عن طريق الشبكة الأرضية (عرب تل)**.

وقد تم استكمال جزء كبير من هذه الشبكة، كما أن هناك وصلات فى طريقها الى الاستكمال فى المستقبل القريب (أنظر الملحق رقم ٢) . وتتيح هذه الوصلات امكانيات كبيرة للتبادل الاعلامى ، خاصة فى مجال التلفزيون .

* التقرير النهائى ، اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ، اليونسكو ، باريس ، ١٩٧٩ .

** من وثائق الاجتماع السنوى الثانى لمراجعة خطوات تنفيذ شبكة مواصلات الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط ، جنيف ،يناير/كانون الثانى ١٩٨١، الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية (الوثيقة ٧) .

وكان مشروع الشبكة قد بدأ في عام ١٩٧٤ بوضع مخطط أولى للاتصالات السلكية واللاسلكية للشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط ، وذلك بتمويل من كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، وبدعم فنى من الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

وتلى هذا المخطط وضع مسح آخر تطلب اشراك ما لا يقل عن ١٣ خبيرا يعملون في المنطقة ويقومون في مجموعهم بعمل يقدر بـ ٣٠٧ أشهر عمل ، قدرت تكاليفه بمليون وربع المليون من الدولارات ، بما في ذلك عقد اجتماعات للمتابعة والتنفيذ وأخرى للمتخصصين ، وتوفير المنح .

ويقول كلير جيرى وديل انه تمشيا مع السياسات العامة لليونسكو فهما يشعران "بأن الخطة الرئيسية الموضوعة للفنيين يجب أن يتبعها مخطط رئيسي لمتطلبات البرامج بشكل مماثل في دقته ، وذلك فيما يتعلق بالتوقيت وتحديد المهام والقوى البشرية والتمويل . وانه من الصعب أن نرى كيف أن مخططا غير فنى يعالج أمورا تنطوى على المزيد من التعقيد والاتفاق وبذل الوقت يمكن أن يتم بدون جهد مماثل"*.

وفي الواقع فقد انتهت اللجان الفنية لمشروع "عرب تل" الى أن استخدام هذه الشبكة الأرضية لن يتم بالكفاءة اللازمة الا باقامة مراكز للتنسيق بين الخدمات الاذاعية العربية بالتعاون مع اتحاد اذاعات الدول العربية .وكان التقرير النهائى للمرحلة الثانية للمشروع قد اقترح تحديد عدد هذه المراكز بخمسة على أنه من المتوقع أن يقل عدد هذه المراكز بعد تشغيلها واكتساب الخبرة في مجال تبادل البرامج وتجميع المعلومات اللازمة عن الحركة الدولية ، بحيث تصبح مركزا واحدا فقط يتم تشغيله وادارته عن طريق اتحاد الاذاعات .

وتنحصر مسؤوليات هذه المراكز فيما يلى :

- توفير المعلومات لهيئات التلفزيون العربية حول البرامج والأخبار التى تعرض للتبادل ؛
- طلب الدوائر الصوتية والتلفزيونية اللازمة للتبادل الثنائى أو الجماعى ؛
- الاشراف على الجودة الفنية للشبكات الأرضية المستخدمة للتبادل وفقا للأنماط المتفق عليها دوليا ؛
- تنسيق عمليات التبادل عن طريق الأقمار الصناعية ثم القمر العربى بعد ذلك ؛
- اجراء عمليات المحاسبة الخاصة بالبث عن طريق الشبكات الأرضية أو وفقا للتعرفات المقررة ، ووضع مشروع التعرفات الثنائية والجماعية بين الهيئات الاذاعية وادارات المواصلات في الدول العربية ؛
- تنسيق تبادل البرامج مع الاتحادات الاذاعية .

وقد اهتم وزراء اعلام الخليج أيضا بموضوع الوصل فيما بين شبكات الميكروويف في منطقة الخليج لاتاحة التبادل التلفزيونى فيما بينها ، ودعى مؤتمرهم السادس (مسقط، ١٩٨١) الى "تكوين لجنة فرعية متخصصة من وزارات الاعلام والمواصلات لاجراء دراسة مفصلة عن أفضل الوسائل للربط فيما بين دول المنطقة ووضع المواصفات الفنية والكلف التقديرية للوصلات اللازمة". كما طلب المؤتمر من وزارات وهيئات المواصلات في كل بلد تضمين الخدمة التلفزيونية في الشبكات التى يجرى تنفيذها والشبكات المستقبلية . ويرجع هذا الاهتمام بالربط الأرضي في مقابل استخدام الاتصالات الفضائية القائمة الى أن "استخدام دوائر القمر الصناعى بين منطقتين متقاربتين يعتبر أمرا غير اقتصادى بالمقارنة مع تكلفة استخدام شبكة الخليج الأرضية "**.

وبالرغم من الامكانيات التى يمكن أن يتيحها في المستقبل القمر العربى ، فان مذكرة دولة الكويت المقدمة للمؤتمر تقول ان "هذا المشروع على أهميته لا نجده كافيا لتحقيق طموحاتنا وما نصبو اليه من ناحية ، وقد يتأخر تنفيذه بعض الوقت من ناحية أخرى . ونحن في منطقة الخليج نجتاز في الوقت الحاضر مرحلة من النمو الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والحياتى لم يسبق لها مثيل . وينبغى أن تواكب هذا النمو أجهزة اتصال قادرة على مجاراة ما تقتضيه المرحلة ، فضلا عن ضرورة توظيفها في خدمة ذلك النمو والتقدم". وتضيف المذكرة : " ان تنفيذ المشروع يرتبط بمجموعة كبيرة من الدول. وربما تواجهه بعض العقبات والصعوبات ، شأنه في ذلك شأن أى مشروع يشارك فيه عدد كبير من الدول لكل منها ظروفها والتزاماتها ".

ويتبين من العرض السابق أن المنطقة تولى اهتماما كبيرا في الوقت الحالى الى تيسير الربط بين أجزاء الوطن العربى أولا ، ثم الى ارتباطه ببقية أنحاء العالم. الا أنه ينبغى هنا الاشارة الى أهمية دعم الشبكات داخل البلد الواحد ، خاصة بين المراكز الحضرية الهامة والمناطق الريفية والنائية .

وقد أثبتت تجارب الجزائر والمملكة العربية السعودية والسودان في استخدام الاتصالات الفضائية عن طريق شبكة "انتلسات" لربط المناطق النائية الجدوى الاجتماعية والانمائية والسياسية العميقة الأثر لاستخدام هذه التكنولوجيا متى توفرت الظروف الموضوعية لذلك ، كاتساع رقعة القطر وبعد المسافات وتشتت السكان . الا أن العبء الأكبر في اقامة شبكة وطنية معتمدة في معظم الدول العربية لازال يقع على كاهل الشبكات الأرضية .

(ج) الشبكة الفضائية العربية

كانت المنطقة العربية سباقة الى الأخذ بتكنولوجيا الفضاء وملاحقتها واستغلالها . واشتركت الدول العربية في منظمة "الانتلسات" منذ انشائها في عام ١٩٦٤،وانتشرت المحطات الأرضية بمختلف أنواعها في معظم الدول العربية، بل ان بعضها يمتلك أكثر من محطة حتى يمكنه التعامل مع أقمار المحيطين الأطلنطى والهندى (أنظر الملحق رقم٣).

---

* مرجع سابق .

** ورقة عمل مقدمة من دولة الكويت الى المؤتمر السادس لوزراء الاعلام في دول الخليج بشأن شبكات الميكرويف المتوافرة في دول الخليج العربية وامكانية الربط بينها، مسقط ، ١٩٨١ .

وفى الوقت نفسه نمت المشروعات للاتصال الهاتفى والبرقى والتلفزيونى عن طريق شبكات الميكرويف أو الكابلات البحرية بين الدول العربية، الا أنه رغم ذلك "فمن المقطوع به أن مثل هذه المشروعات مع أهميتها لن تسد الاحتياجات المتزايدة فى بعض المناطق عند الانتهاء من تنفيذها، كما أنها فى أحيان أخرى لا توفر احتياطيا كافيا لمواجهة متطلبات المستقبل. وهى تقتصر فى أحيان كثيرة على نقل المكالمات الهاتفية والاشارات البرقية دون نقل البرامج التلفزيونية. أضف الى ذلك الوقت الطويل الذى يستغرقه انشاؤها والنفقات الباهظة التى تتكلفها. وغنى عن البيان أن استخدام الفضاء لا يعنى أنه البديل للمشروعات الأرضية، وانما هو مكمل لها"*.

وقد انبعثت لهذه الأسباب فكرة القمر الصناعى العربى عندما انعقد اجتماع مجلس وزراء الاعلام العرب فى بنزرت عام ١٩٦٧، وأوصوا فيه بالافادة من التقدم التكنولوجى فى وسائل الاتصال وخاصة فيما يتعلق بالاتصالات الفضائية. وكان اتحاد اذاعات الدول العربية هو أسبق المنظمات العربية لتبنى المشروع بعد ذلك بعامين فقط. وكان الحلم عندئذ هو امكان قيام شبكة تلفزيونية تجمع بين كافة الدول العربية على نمط اليوروفيزيون والانترفزيون الأوروبيتين. كذلك كان الربط بالمناطق الأخرى من العناصر الهامة الواردة. وفى المراحل الأولى طرحت بالفعل بدائل لاطلاق قمر مشترك مع البلاد الأوروبية أو مع البلاد الأفريقية. ودعا الاتحاد الى قيام لجان وطنية لاستخدامات الفضاء فى كل بلد عربى تضم خبراء فى الاذاعة والمواصلات والاجتماع والقانون والتربية والتخطيط وغيرها. ولازالت قلة من هذه اللجان نشطة حتى الآن.

وفى ذلك الحين كان الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية مترددا بعض الشئ فى قبول الفكرة، الى أن قرر تشكيل لجنة فنية مشتركة مع اتحاد الاذاعات العربية أوصت فى عام ١٩٧٤ بتبنى المشروع وبقيام مؤسسة عربية متخصصة تسهر على تنفيذه فى الوقت الذى يمضى فيه أيضا مشروع الشبكة الأرضية بالتعاون مع الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية.

وفى عام ١٩٧٦ عقدت الدول العربية اتفاقية لانشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات). ومن الأهداف الرئيسية التى أنشئت من أجلها المؤسسة السعى الى اطلاق القمر العربى لتوفير خدمات عامة ومتخصصة فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لجميع الدول العربية. وبالاضافة الى ذلك فهى تهدف الى مساعدة الدول العربية فنيا وماديا فى تصميم وتنفيذ القطاع الأرضى والمحطات الأرضية، وكذلك اجراء البحوث والدراسات الخاصة بتكنولوجيا الفضاء، وتشجيع انشاء الصناعات اللازمة لتجهيزات القطاع الفضائى والمحطات الأرضية فى الدول العربية. ومن مهامها أيضا أن تقوم بالنقل التلفزيونى والاذاعى بين الادارات المختصة فى البلاد العربية، وكذلك أن تضع قواعد استعمال القنوات المخصصة للاذاعة والتلفزيون فى الشبكة بما يحقق المطالب المحلية والجماعية للدول العربية.

وقد تم توقيع عقد تصنيع الأقمار العربية فى مايو/أيار ١٩٨١، وحدد العقد مدة تصنيع القمر العربى الأول ب ٣١ شهرا، وهكذا فان القمر سيطلق فى عام ١٩٨٤، وسيتم اطلاقه اما بواسطة مكوك الفضاء الأمريكى أو صاروخ "ايريان" الأوروبى.

ويضم القطاع الفضائى لعرب سات قمرين فى المدار (أحدهما احتياطى) وقمرا آخر احتياطيا على الأرض. ويضم كل قمر ٢٥ قناة قمرية (ترانسبوندر) سعة كل منها ٥٥٠ قناة هاتفية معدلة FDMA/FDM أو ١١٠٠ قناة معدلة SCPC أو قناة تلفزيونية. وجميع هذه الأجهزة تعمل على الخدمة ٦/٤ جيجاهرتز. وهناك قناة قمرية واحدة تعمل على الخدمة ٢,٥ جيجاهرتز سعة قناة تلفزيونية واحدة للبث الجماعى.

والمحطات الأرضية القياسية مزودة بهوائيات قطرها ١١ مترا، ويبلغ ثمن المحطة نحو مليون دولار. أما المحطات الصغيرة الخاصة بالاستقبال الجماعى فقطر الهوائى فيها لا يزيد على ثلاثة أمتار وتكلفتها نحو سبعة آلاف دولار. ومن المقرر أن تتوزع هذه المحطات فى المناطق النائية حتى يمكن الاستفادة من رخص ثمنها النسبى فى الاكثار من عددها حتى تخدم فى التقاط البرامج التلفزيونية المخصصة للتعليم والثقافة، التى يمكن أن توزع من المحطة على عدد محدود من أجهزة الاستقبال أو على جمهور من الناس فى قاعة مركزية. وبالامكان أن يتم تصنيع هذه المحطات (الهوائيات بشكل خاص) محليا وبتكلفة قليلة.

وبالنسبة لهذه البرامج التى ستبث على نحو جماعى يقول زكى الجابر ان "المعوقات التى تقف أمامها كثيرة، فمنها سياسية واقتصادية وقانونية"**. ومع ذلك فهناك اعتراف عام بضرورة تخطى تلك العقبات، حتى يمكن تعميم الثقافة وكسر العزلة التى تعانيها القرى والمدن الصغيرة فى جميع النواحى الفكرية والثقافية والاجتماعية وذلك بدون الحاجة الى التأثر بالفواصل الجغرافية وآثارها السلبية"***. وبالاضافة الى هذا فان الشبكة ستسد احتياجات المنطقة من الاتصالات. وهكذا فان أهداف الشبكة ستمس قطاعات عديدة. ومن أجل هذا الغرض فقد عنى باستخداماتها عدد من المنظمات العربية، التى تعاونت فى اعداد خطط مشتركة.

ففى عام ١٩٧٧، تم بمبادرة من اتحاد اذاعات الدول العربية تشكيل "اللجنة العربية المشتركة لاستخدام الشبكة الفضائية العربية فى أغراض الاعلام والثقافة والتنمية" التى ضمت أعضاء من الجامعة العربية والاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية واتحاد الصحفيين العرب والمركز العربى للدراسات الاعلامية، بالاضافة الى اتحاد الاذاعات. وانضم الى اللجنة فيما بعد

---

* اتحاد اذاعات الدول العربية، "مشروع الشبكة الفضائية العربية"، ورقة مقدمة الى المؤتمر التنفيذى للاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية، المنعقد فى الاسكندرية فى ١٩٧٣.

** د. زكى الجابر، "دور وسائل الاتصال الجماهيرية فى الجامعة المفتوحة"، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار، بغداد، ١٩٨٠.

*** د. على المشاط، "القمر الصناعى العربى والخدمات التعليمية والعلمية"، ورقة مقدمة الى اجتماع الخبراء لبحث كيفية استخدام الاتصالات الفضائية لخدمة الأهداف التربوية والثقافية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، عمان، ١٩٨٠.

الاتحاد البريدى العربى ومجلس الطيران المدنى للدول العربية. الا أن اللجنة انقطعت عن العمل أو كادت بعد فترة وجيزة من تشكيلها. وهكذا نجد أن التقدم الذى أحرزه المشروع من ناحية التخطيط التكنولوجي لم يقابله جهد مواز للتخطيط لاستخدام الشبكة فى مجالات خلاف تلك المتعلقة بالمواصلات، الا بضع محاولات فى هذا الاتجاه لا يمكن التقليل من شأنها.

ومن هذه المحاولات مثلا ما قام به جهاز تلفزيون الخليج لتعريف الاذاعيين بامكانيات استخدام أقمار الاتصال فى الخدمات الاذاعية والتلفزيونية، وما يقدمه مشروع القمر العربى للاذاعيين. وقرر الجهاز تنظيم ندوة حول هذا الموضوع تقام فى الرياض بدعوة من المملكة العربية السعودية فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨١، بالتعاون مع اتحاد اذاعات الدول العربية والمنظمة العربية للاتصالات الفضائية، وأن يكون من بين مهام الندوة أيضا اقتراح خطة عمل لاستخدام أفضل وأشمل لأقمار الاتصال فى الخدمات الاذاعية والتلفزيونية فى الثمانينات.

وكان مجلس ادارة جهاز تلفزيون الخليج قد أقر فى اجتماعه الثالث الذى عقد فى البحرين فى فبراير/شباط ١٩٧٩ خطة الجهاز بشأن دراسة امكانية استخدام الشبكة الفضائية لمدة محدودة يوميا للبث التلفزيونى المشترك لدول الخليج لأغراض التعليم والتنمية.

وبناء على هذا القرار قام الجهاز بالتنسيق مع منظمة اليونسكو باختيار بعثة للقيام باجراء هذه الدراسة. وانتهت الدراسة* الى ضرورة البدء فورا فى التخطيط لاعداد برنامج خليجى مشترك يذاع فى وقت واحد من كل دول الخليج ويركز على الجانب التعليمى غير المدرسى يتم توزيعه عن طريق القمر الصناعى العربى لمنطقة الخليج. وقرر جهاز تلفزيون الخليج تكوين فريق عمل متفرغ يتولى اعداد البرنامج المقترح وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالأقمار.

أما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فقد عقدت اجتماع خبراء لبحث كيفية استخدام الاتصالات الفضائية لخدمة الأهداف التربوية والثقافية (عمان، مايو/أيار ١٩٨٠) اتخذت فيه عدة توصيات من بينها :

- دعم مراكز البحوث والتخطيط فى المجالات الاعلامية والثقافية والتربوية فى الوطن العربى وتنشيطها وتكليفها باجراء المسوحات والدراسات ذات العلاقة باستخدام الشبكة العربية الفضائية؛
- دعم مراكز التدريب الاعلامية فى مجالات البرمجة والهندسة فى الدول العربية ووضع خطة للتدريب على الانتاج فى الميادين المختلفة، من أجل تطوير وتنفيذ الخطط التدريبية الملائمة لاحتياجات هذه الشبكة وتوفير الأطر المدربة اللازمة للتشغيل والاعداد والبرمجة؛
- التوسع فى صناعة أجهزة الاتصالات المختلفة فى البلدان العربية ودعمها وايجاد الصناعات التى يحتاجها استخدام القمر العربى، وذلك لتتناسب المنتجات مع الحاجات الفعلية لاستخدام هذا القمر من جهة، ولتخفيض تكاليفها بهدف توسيع انتشارها من جهة أخرى.

كما اهتم بمشروع الشبكة الفضائية أيضا مكتب التربية العربى لدول الخليج. وكان من بين التوصيات التى انتهت اليها ندوة التلفزيون التعليمى التى عقدت فى الرياض خلال شهر مايو/أيار ١٩٨١، التهيئة للاستفادة من القمر الصناعى العربى فى تبادل بث البرامج التعليمية التى تعنى بالتربية المستمرة وتعليم الكبار.

والواقع أنه فيما يتعلق بالخدمات التربوية، تشير الدراسات الى امكان قيام الشبكة بتعزيز الجهود القائمة فى نشر التعليم المدرسى، وكذلك تعليم الكبار وتدريبهم، ولاسيما فى مجالات مثل محو الأمية الوظيفى والارشاد الزراعى والتدريب المهنى والتثقيف العمالى، بالاضافة الى تحسين برامج: التعليم وتطوير المناهج والمشاركة فى تدريب المعلمين والافادة من المصادر التعليمية على المستويين الوطنى والعربى. وكل هذه مهام "تتطلب مشاركة فعالة بين الاذاعيين والتربويين بالوطن العربى، بالتعاون مع خبراء المواصلات عامة والمسؤولين فى المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية بوجه خاص، حتى تكون الشبكة الفضائية ملبية لكل الاحتياجات المطلوبة فى مجال المواصلات والاعلام والثقافة والتنمية"**.

وفى ضوء استبيان قامت به خلال عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد اذاعات الدول العربية حول موقف المؤسسات الاذاعية والتربوية فى الدول العربية من استخدام الشبكة الفضائية، تستخلص ليلى العقاد*** الملاحظات التالية :

- أن السلطات التعليمية والثقافية لم تتبين حتى الآن أهمية أو كيفية استخدام التلفزيون بواسطة الأقمار الصناعية فى نشر برامج الثقافة والتعليم والتنمية؛
- أن البرامج التعليمية والثقافية العامة الموجهة الى الكبار والى الطلاب خارج المدرسة لا تكاد تحظى بالاهتمام الكافى. ويقاس على ذلك برامج التنمية الانسانية والارشاد الثقافى؛
- أن التنسيق بين السلطات التربوية والمسؤولين عن الراديو والتلفزيون ليس بالعمق الذى يحقق الافادة من الجهازين كأداة للتعليم والثقافة؛
- نتيجة للعزلة بين الاذاعيين والتربويين، فان العمليات التعليمية تكاد تقتصر على ما يجرى داخل المدرسة وحدها، ويكاد النشاط الاذاعى والتلفزيونى يقتصر على شغل أوقات الفراغ بالنسبة للطالب؛
- ترتيبا على ما سبق فان الهيئات الاذاعية العربية بوجه عام ليست، فى رأى الباحثة، فى وضع استعداد يكفل استخدام شبكة فضائية اقليمية، ليس فقط من

---

* ريتشارد ديل وسعد لبيب، "تطوير وتنشيط التعاون التلفزيونى فى منطقة الخليج"، اليونسكو، CC-80/WS/5، ١٩٨٠.

** اتحاد الاذاعات الأوروبية، "طرف ووسائل تنمية التعاون الفعال بين مختلف الاتحادات الاقليمية فى مجال الاذاعات التعليمية"، ورقة مقدمة الى المؤتمر الاقليمى العربى للاذاعات التعليمية، الكويت ١٩٧٥.

*** د. ليلى العقاد، "نحو جامعة عربية مفتوحة عبر الشبكة الفضائية العربية"، دراسات وبحوث اذاعية، العدد ٢٢، اتحاد اذاعات الدول العربية، ١٩٨٠.

حيث البرامج والخطط والهياكل التنظيمية ولكن أيضا من حيث الترتيبات والتجهيزات والتدريبات والتشريعات أو الاتفاقيات التي يتعين انجازها بالنسبة للجوانب غير التقنية للشبكة ؛

- أن خدمة الأهداف التربوية، سواء على مستوى التعليم النظامي أو خارج المدرسة لا تتحقق بدرجة متوازنة مع الأهداف الاعلامية والترفيهية لعدد كبير من محطات التلفزيون العربية. والتجهيزات والخدمات البرامجية والاعتمادات اللازمة للبرامج التعليمية والثقافية لا تتكافأ والتطور الذي وصلت اليه بعض الهيئات الاذاعية ؛
- أن الجوانب الاقتصادية المتعلقة بحساب تكلفة البرامج والبث غير واضحة تماما لدى كل من الهيئات الاذاعية والتربوية.

ووزع اتحاد الجامعات العربية استبيانا آخر لوضع تصور لاستخدام الشبكة من قبل الجامعات. وبين الجامعات التسع عشرة التي شاركت في الاستبيان، تحفظت ثلاث جامعات طلبا لمزيد من الدراسات، في حين كان من رأي الآخرين أن الشبكة ستعين على حل مشكلات متعددة تعاني منها غالبية الجامعات، سواء القديمة منها أو الحديثة، بدرجة أو أخرى من بينها :

- نقص أعضاء هيئة التدريس، وخاصة في بعض التخصصات.
- الأعداد الكبيرة من الطلبة التي تجعل من العسير استيعاب المحاضرات أو اتاحة المعامل أو اجراء البحوث.
- النقص في وسائل التعليم السمعية والبصرية والمختبرات والمكتبات.
- تفاقم هذه المشكلات وغيرها مع التطور السريع في العلم والتكنولوجيا.

وخلص الاستبيان الى أن الشبكة الفضائية العربية سوف يكون بامكانها تقديم خدمات مثل : نقل المحاضرات الهامة من جامعة الى أخرى، نقل وقائع المؤتمرات العلمية، تبادل المعلومات التي تخص المكتبات والمراجع العلمية، نقل العمليات الجراحية لطلبة الطب، نقل المحاضرات في الجامعات ذات الأعداد الكبيرة من الطلاب، الخ.

وخلال السبعينات أوفدت منظمة اليونسكو ثلاث بعثات لدراسة استخدامات الفضاء من أجل الاعلام والتربية والتنمية في الدول العربية في ضوء مشروع الشبكة الفضائية العربية. وقدمت آخر هذه البعثات - وهي تلك الموفدة في عام ١٩٧٥ - تقريرها بعنوان "نظام تجديد وسائل الاتصال للدول العربية - الأقمار الصناعية في خدمة الاذاعة والتربية والتنمية" * الى اللجنة المشتركة لمجموعة العمل الهندسية والبرامجية للاتصالات الفضائية" التابعة لاتحاد اذاعات الدول العربية. ووافقت اللجنة على هذا التقرير، واعتبرته دليلا لأنشطة الاتحاد واذاعاته الأعضاء ودعت الى السعي لتنفيذ توصياته.

وتضمنت هذه التوصيات خططا خاصة بالاستخدامات الاذاعية المحلية للقمر الصناعي العربي، واستخدام المرسل/ المستقبل ذي القدرة العالية في الاستقبال الجماعي خاصة بالمناطق النائية، وبرنامجا للعمل بشأن تبادل الأخبار والبرامج التلفزيونية. كما تضمنت ترتيبات عملية بشأن استخدام الشبكة الفضائية لأغراض التلفزيون التربوي وبرنامجا تجريبيا للدراسات في هذا الخصوص.

ومن أجل وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ دعا اتحاد اذاعات الدول العربية منظمة اليونسكو الى تشكيل فريق خبراء لدراسة كافة المتطلبات غير التقنية في المجالات الاذاعية. وأوصى الاتحاد بأن تقوم اليونسكو بصياغة وثيقة المشروع المناسبة وأن تقدمها الى مصادر التمويل المحتملة بهدف توفير الميزانية الكافية لتشكيل وتسيير أعمال مجموعة الخبراء لمدة عامين.

وتمت صياغة المشروع بحيث يتضمن، بالاضافة الى تشكيل فريق الخبراء، عقد حلقات دراسية ودورات تدريبية على المستويات الوطنية وشبه الاقليمية والاقليمية وتوفير زيارات وبعثات دراسية.

وبعد المشاورات التي أجرتها منظمة اليونسكو واتحاد اذاعات الدول العربية عرضت وزارة الاعلام في جمهورية مصر العربية في عام ١٩٧٦ امكان استضافتها لمقر المشروع، وتعهدت بتوفير خدمات له تقدر اعتماداتها بمائة ألف دولار أمريكي، كذلك أعلنت عدة منظمات اقليمية ودول عربية مساندتها للمشروع. وقد أبدى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت" اهتمامه بالموضوع نظرا لما له من آثار مباشرة على نجاح مشروع الشبكة الفضائية العربية بصورة خاصة"، ولكنه أرجأ اتخاذ قرار نهائي في المشروع "حتى يتم استيضاح بعض جوانبه".

وحتى الآن لم يتخذ قرار بهذا الشأن من جانب أي من جهات التمويل أو منظمات الاعلام العربية، وذلك بالرغم من تحديد اطلاق القمر العربي في عام ١٩٨٤. وليس من المنطقي أن تبدأ الشبكة الفضائية في العمل، ولا يبدأ المشروع المتكامل لاستخدام الهيئات الاعلامية والتربوية لها سوى بعد اطلاق القمر في الفضاء.

الأولويات في مجال شبكات المواصلات

- تحتاج البنية الأساسية للاتصال في المنطقة العربية، وخاصة ما يتعلق بشبكات المواصلات، الى دراسة مسحية شاملة والى تصور عملي لتكامل هذه الشبكة، في ضوء الأجزاء الموجودة فعلا، لتكوين شبكة مواصلات تربط دول المنطقة، بعضها البعض الآخر، وببقية العالم، كما تربط أجزاء الدولة الواحدة، وخاصة مناطقها الريفية أو النائية. ويلزم لذلك تقدير الحد الأدنى من الاحتياجات على المستوى الوطني والاقليمي خلال السنوات العشرين القادمة، واعداد خطة ذات مراحل تعتمد على مشروعات شبكة البحر الأبيض المتوسط والشبكة الأفريقية ؛
- وفي مقدمة الأولويات لهذه الخطة استكمال شبكات الميكروويف التي تربط الآن معظم أجزاء المنطقة العربية لتتم بذلك الشبكة الأرضية الشاملة للمنطقة. ويدخل في ذلك الربط بين أجزاء الدولة الواحدة خصوصا بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية أو النائية ؛

---

* مرجع سابق.

- ومن المهام الضرورية ذات الأولوية، بعد أن بدأت خطوات التنفيذ لمشروع الشبكة الفضائية العربية، تنشيط التعاون الايجابي بين الهيئات الاذاعية والتربوية والثقافية العربية بوجه عام وبين المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، للانتهاء من التخطيط الشامل لاستخدام الشبكة الفضائية العربية. وينبغي أن يشمل هذا التعاون المخطط اعداد البرامج والهياكل التنظيمية الى جانب التدابير العملية والتشريعات والاتفاقات، وكذلك نواحي التجهيز والتدريب اللازمة للجوانب غير التقنية من استخدامات الشبكة الفضائية. ومن الضروري تشكيل فريق خبراء متفرغ في المنطقة ربما لمدة أربع سنوات من أجل هذا الغرض.

٢ ـ المعدات والتكنولوجيا

على الرغم من وجود مطابع في المنطقة العربية منذ القرن السابع عشر (لبنان في ١٦١٠، سوريا في ١٧٠٦، مصر في ١٧٩٨، العراق في ١٨٣٠)، وعلى الرغم من توفر المعدات الطباعية الحديثة في عدد من الدول العربية، من بينها أحدث آلات الأوفست والجمع الضوئي والتنفيذ الالكتروني، فان المعدات الطباعية فيغالبية الدول العربية مازالت أقل من احتياجات الصحافة والنشر في تلك الدول. ولكن هذا النقص يتضح في دول دون أخرى. ومن مظاهر هذا أن عددا من الدول العربية ترسل دورياتها كي تطبع في دول عربية أخرى، أو في بلدان أجنبية مثل قبرص، بل وحتى في لندن وروما وباريس.

على أن اختلال التوازن هذا لا يوجد فقط فيما بين البلدان العربية، وانما يلاحظ أيضا داخل البلد الواحد، حيث تطبع معظم المطبوعات العربية في عواصم البلاد، وتقام المطابع الحكومية عادة حيث يوجد مقر الحكومة المركزية. كما أن المطابع التجارية لا تستطيع العمل المجزي الا في العواصم.

ولكن الأمر لا ينحصر فقط في توفر الآلات والمعدات أو في كيفية توزيعها، بل ربما كان يتعلق أحيانا بحشد هذه الموارد وترشيد استخدامها. وهنا تبرز مشكلات أخرى، ابتداء من القصور في التخطيط الى ندرة الفنيين المتخصصين في التعامل مع الامكانيات التقنية الحديثة.

وينطبق هذا على الطباعة شأنها شأن وسائل الاعلام الجماهيري المختلفة. اذ أن التكنولوجيا تتطور بسرعة مذهلة، ويتم هذا التطور خارج المنطقة. أما دول المنطقة فمهما كان بعضها قادرا على الحصول على أحدث الانتاج التكنولوجي، الا أنه لا يحصل منه على الفائدة القصوى. ان هذا الانتاج يظل دائما كالجسم الغريب في بيئة لم تزدهر فيها العلوم. ولا شك أن التعامل مع معدات مثل الحاسبات الالكترونية ليس أمرا سهلا في مجتمع أكثر من نصف سكانه من الأميين.

ولا يكفي بالنسبة لمهندسي التلفزيون مثلا الحصول على شهادة عليا، اذ ليست هناك مصانع يمكنهم أن يتلقوا التدريب فيها كما يحدث بالنسبة لأقرانهم في العالم المصنع. وعندما يتاح لهم أن يطلعوا على هذه المصانع فان ذلك يكون عادة من خلال زيارة قصيرة. وربما مرت سنوات قبل أن يقوموا بالزيارة التالية. وليس في بلدانهم بنوك بيانات تمدهم بالمعلومات التي يحتاجونها. وربما لا تشترك مؤسساتهم في دوريات تقنية. وفي بعض الأحيان لا تتمثل المشكلة في نقص المعلومات بل في وفرتها على نحو مشوش ومحير.

وربما اتخذ المهندسون قراراتهم تحت تأثير الشركات المصنعة الذين يزينون لهم انتاجها. ولكن هذا الأمر يقل حدوثه يوما بعد آخر، اذ أنه بالرغم من المكانة الصناعية الباهرة لبعض هذه الشركات، الا أن الكثيرين لا يطمئنون الى معاملاتها التجارية. وهناك أمثلة للغبن الذي أحاق بالمستهلكين لبراعة هذه الشركات في صياغة العقود. وفي أحيان كثيرة تحجب معلومات معينة متعلقة بالمعدات بدعوى أنها استراتيجية، أو يبلغ المستهلكون بعدم وجود قطع غيار لأن طراز المعدات التي لديهم أصبح عتيقا.

وهناك حاجة الى خبرات مكثفة لمعرفة ما اذا كان من الأنسب لبلد ما أن يحصل على أحدث التكنولوجيات، أم يكتفي بالحصول على معدات أكثر تواضعا. ولا يعلم أحد تماما ما اذا كانت الاكتشافات التكنولوجية الحديثة تجعل المعدات أقل أم أكثر كلفة. ولكن المؤكد أن ميزانية شراء المعدات في مؤسسات الاعلام العربية تزيد على نحو يفوق بكثير النسب المألوفة للتضخم. وفي بعض الأحيان تدفع مبالغ ضخمة في مقابل معدات أكبر طاقة أو أكثر تعقيدا مما هو ضروري. وأحيانا ما يكون قرار شرائها قرارا سياسيا. ويبدو من الضروري هنا التأكيد على أهمية استشارة الفنيين قبل اتخاذ قرار بشراء معدات معينة، خاصة اذا كانت ضخمة أو متقدمة أو مكلفة.

وهناك الآن حاجة أكثر من ذي قبل كي يجلس صناع القرار مع رجال التخطيط والباحثين والممارسين معا لاتخاذ قرارات عديدة تتعلق بدخول أي نوع من التكنولوجيا ومتى. وقد يكون ادخال التلفزيون الكابلي من عدمه مثالا واحدا في هذا الخصوص.

ولا بد أن تخصص موارد أكبر لدراسة تطورات مدنية مثل التلفزيون الرقمي أو مختلف أنماط الحصول على المعلومات المرئية. كما أن أمرا مثل دخول المعالجة الآلية للمعلومات الى دور الصحف لم يأخذ حقه من الدراسة هو الآخر. ومن الضروري أن تبحث آثاره على التحرير والادارة.

ولكن الموارد الأكبر يجب أن تخصص لاقامة صناعات الاتصال الهامة والممكنة، سواء فيما يتعلق بالمعدات أو مواد الانتاج. فالأفلام الخام والشرائط الصوتية والمواد المستخدمة في المعامل وورق الطباعة ارتفعت تكاليفها بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية. وخامات بعض هذه المواد موجود فعلا في المنطقة، كما هو الحال بالنسبة لورق الطباعة مثلا. ولا شك أن قيام صناعة ورق عربية أو عربية أفريقية ـ كما أسلفنا القول ـ سيعزز استقلال المنطقة في مجال صناعات الاتصال.

وربما كان في الامكان أيضا البدء في تصنيع بعض المعدات، وليس المواد وحدها. ولعل أهم مشروعات صناعات الاتصال في المنطقة بلا جدال هو ذلك الذي بدأت

المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية فى التخطيط له ، وهو يتعلق بمساعدة الدول العربية فنيا أو ماديا فى تصميم وتنفيذ المحطات الأرضية المتعلقة بشبكة " عربسات "، وكذلك التشجيع على انشاء الصناعات اللازمة لتجهيزات القطاعين الفضائى والأرضى .

أما صناعة تجميع أجهزة الاستقبال الاذاعى والتلفزيونى فهى الصناعة الاتصالية التى وجدت لها مجالا فى بعض الدول العربية . ويجرى حاليا تجميع أجهزة الراديو والتلفزيون فى عدد من البلدان العربية. وغالبية المعدات والأجهزة التى يتم انتاجها تنتج عادة بناء على أسلوب التراخيص . وقلما يتم فى هذا السبيل عمل ابداعى أو انتاج محلى حقيقى . ومن أسباب هذا الوضع التكاليف الباهظة للبحوث والتطوير، التى لا يمكن أن يتحملها العدد الأكبر من الدول العربية فرادى. وهكذا فقد تحدث عدد من مندوبى الدول العربية فى المؤتمر الدولى الحكومى للتعاون فى تنمية الاتصالات (اليونسكو ، باريس ، ابريل/نيسان ١٩٨٠) عن الحاجة الى دعم التعاون فيما بينهم لانتاج أجهزة كاملة وملائمة ، وضرورة تعاون الدول المتقدمة صناعيا معهم فى هذا الخصوص .

ويقول صلاح عامر* انه كانت هناك خطة فى مصر فى أوائل الستينات لاقامة صناعة مصرية لانتاج أجهزة استقبال التلفزيون ، خاصة للطبقات الشعبية ، وأن هذه الخطة كانت تستهدف تعميق القدرة الصناعية حتى أصبحت نسبة الصناعة المحلية لكامل الجهاز تصل الى ٧٥ ٪، غير أن استيراد الأجهزة المفككة لتجميعها أصبح هو السمة الرئيسية . وتدل تقديرات وزارة التخطيط المصرية على أن ما تم " انتاجه " من هذه الأجهزة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ يبلغ ٩٨٦ ٣٥٤ ١ جهازا. كما تدل على أن الاحتياجات السنوية من هذه الأجهزة ستزيد من ١٦٠ ألفا فى عام ١٩٧٧ الى ٢٨٦ ألفا فى عام ١٩٨٦.

واذا أخذنا مثلا آخر من الجزائر نجد أن صناعة أجهزة استقبال التلفزيون تتجه نحو انتاج بعض القطع فى المجمع الالكترونى " سونيليك " الذى أقيم فى عام ١٩٧٥ . وقد أخرج هذا المجمع ٢٠ ألف جهاز استقبال بالألوان و ١٠٤ آلاف جهاز أبيض / أسود فى عام ١٩٨٠ . وفى نفس العام تم تجميع عشرة آلاف جهاز استقبال تلفزيونى ، بعضها ملون ، بواسطة احدى الشركات السودانية. أما فى تونس ، فقد بدأ تجميع أجهزة استقبال الراديو والتلفزيون بواسطة " شركة الأثير " منذ عام ١٩٧٠ . وفى سوريا والعراق والمغرب بدأت هذه " الصناعة " فى الستينات .

وفى بعض الحالات تعمد الدولة الى قبول معونات أجنبية لاقامة مثل هذه الصناعات ، ولكن ثبت أنه كثيرا ما استخدمت المعونات كوسيلة لترويج معدات معينة ربما لم تكن هى المطلوبة تماما. كما أنها تستخدم فى أحيان أخرى لتصريف المعدات التى بطل استعمالها لدى الجهة المانحة .

ولذلك فقد رأى " مؤتمر المسؤولين والمخططين الاعلاميين العرب " الذى انعقد فى الخرطوم فى فبراير / شباط ١٩٨٠ بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن انشاء مركز عربى لنقل التكنولوجيا يشكل ضرورة ملحة وأساسية ، كما أن تخصيص قسم فى ذلك المركز لنقل تكنولوجيا وسائل الاتصال وما يتعلق بتأثيراتها التربوية والانمائية يشكل ضرورة مماثلة .

كما كان من بين المقترحات التى قدمت فى اجتماع خبراء التخطيط الاعلامى الذى دعت اليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى تونس (مارس/ آذار ١٩٧٩) " اعداد دراسة حول انشاء صناعة عربية مشتركة للأجهزة والمعدات والمواد المستخدمة فى مجال الاتصال، وبخاصة ما يعتبر أساسيا وحيويا منها مثل ورق الصحف وورق الطباعة وآلات الطباعة والأجهزة السمعية والبصرية وأجهزة الارسال والاستقبال وقنوات الاتصال وشبكاته على اختلاف أنواعها ".**

وقد اتخذت المنظمات العربية المعنية موقفا موحدا فى القضايا المتصلة بالعلم والتكنولوجيا ينطبق على هذه الحالة الخاصة بتكنولوجيا الاتصال*** وأكدت هذه المنظمات على الشروط الخاصة بنقل التكنولوجيا واستيعابها وتوطينها ، فأوصت بالتأكيد على التكامل والترابط بين عمليات نقل وتوطين واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها وبين وظائف وفعاليات البحث العلمى والبحوث التطبيقية والتطويرية ، مع ضرورة قيام مراكز وطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها بما يضمن ترشيد عمليات نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرة الذاتية فى مضمار التكنولوجيا المستوردة ، وأن تسهم التكنولوجيات المستوردة فى قيام المشاريع الوطنية وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية والطبيعية المتاحة .

كما دعت تلك المنظمات الى أن تهدف السياسات العلمية للوصول للاكتفاء التكنولوجى الذاتى ، وذلك بالتخطيط الدقيق للمدخلات التكنولوجية لمشاريع وبرامج الاستثمار، مع عدم الاعتماد على المشاريع الجاهزة التى لا تخدم سوى استغلال المهارات لتشغيل وحدات الانتاج .

وأضافت التوصية العربية المقدمة الى مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا " أن التخلف العلمى على مستوى الوطن العربى هو التحدى الحقيقى الذى يجب أن تتركز السياسات والتخطيط على المدى البعيد للقضاء عليه " ، مؤكدة أن دخول العلم يتطلب تكثيف وتكامل الجهود العربية لا مجرد التعاون والتنسيق فيما بينها. ومن أجل ضمان توافق العمل العلمى العربى المشترك

---

* صلاح عامر، " تكنولوجيا الاذاعة فى مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل"، ورقة مقدمة الى ندوة "حاضر الاتصال ومستقبله فى مصر"، المجالس القومية المتخصصة ومؤسسة فريدريش ناومان ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

** يحيى أبو بكر ، " التنسيق والتكامل فى مجال التخطيط الاعلامى على المستوى القومى"، اجتماع خبراء التخطيط الاعلامى، تونس ، مارس / آذار ١٩٧٩، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

*** الورقة العربية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا للتنمية ، الاجتماع العربى للتحضير للمؤتمر ، بغداد ، مايو / أيار ١٩٧٩ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

فى حقول العلم والتكنولوجيا مع الاحتياجات التنموية العربية فلا بد لخططه أن تصب فى اطار أهداف السياسة الرئيسية لبرامج التعاون العلمى التالية : أن تعكس احتياجات أكبر عدد من الأقطار العربية، وتركز على الموضوعات التى يعتبر فيها الاتجاه الاقليمى أكثر استجابة لتلبية هذه الاحتياجات ، وأن تلبى احتياجات الأقطار والشعوب المحرومة والأكثر تضررا فى الوطن العربى .

وقد تكرر هذا المعنى فى ورقة العمل التى أعدها المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، وقدمت فى ندوة العالم العربى سنة ٢٠٠٠ التى نظمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى طنجة خلال شهر مايو/أيار ١٩٨٠ . وقد خلصت هذه الورقة الى النتيجة التالية التى تصلح أكثر ما تصلح فى مجال تكنولوجيا الاتصال : " ان تأكيد الذاتية السياسية اليوم وفى المستقبل لا بد وأن يستند الى ذاتية اقتصادية تقوم التكنولوجيات بدور رئيسى فيها، ولقد كشفت تجاربنا وتجارب العالم الثالث بأسره عن أن التكنولوجيا قد أصبحت الآن سبيلا لفرض التبعية وبديلا للاستعمار السياسى. ولقد آن الأوان أن يهتم الفكر السياسى والاقتصادى العربى والممارسات السياسية فى المنطقة بتنمية القدرات التكنولوجية العربية واعتبار هذا شرطا رئيسيا من شروط النهضة الاجتماعية ـ الاقتصادية ، أيا كانت ظروف الدولة أو أحوالها أو مبادئها .

والأسس العريضة لذلك ثلاثة :

- تركيز جهد التطوير فى العقدين القادمين على بناء قدرة تكنولوجية عربية؛
- بناء القواعد داخل كل قطر كأساس للعمل الجماعى فى اطار النسق التكنولوجى الديناميكى ؛
- تدعيم المؤسسات والهيئات القائمة وتطوير أدائها وتقوية الروابط بينها وتنسيق علاقاتها "*.

ومن الضرورى فى مجال تكنولوجيا الاتصال اجراء دراسات شاملة للبدائل المختلفة فى مجالى نقل التكنولوجيا وتوطينها ، على أن يوضع فى الاعتبار دائما أن من الممكن استنباط تكنولوجيا اتصالية ملائمة لكل مرحلة من مراحل التنمية الاعلامية فى المنطقة العربية ، دون اخلال بالامكانات التى يتيحها التعاون الدولى فى هذا المجال .

الأولويات في مجال المعدات والتكنولوجيا

- الاهتمام بتكنولوجيا الاتصال فى اطار المشروع الخاص بانشاء مركز عربى لنقل التكنولوجيا ؛
- اعداد دراسات حول التكنولوجيا الملائمة فى مجال الاتصال فى المنطقة العربية لمواجهة احتياجات المستقبل ؛
- اجراء دراسة جدوى شاملة لانشاء صناعات عربية ، أو عربية أفريقية مشتركة ، للأجهزة والمعدات والمواد المستخدمة فى مجال الاتصال ؛
- اجراء دراسة حول امكانات الانتشار الأفقى لمعدات الطباعة فى الدول العربية ، والقيام بمشروع تجريبى فى احدى الدول التى تطلب ذلك .

* "حول آفاق التطورات والوسائل لتحقيق قدرة تكنولوجية لخدمة أهداف التنمية العربية خلال العقدين القادمين"، ورقة العمل رقم "٤"، ندوة العالم العربى سنة ٢٠٠٠، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ١٩٨٠ .

خامسا

مضمون الاعلام

ربما كان من الضرورى هنا عند الحديث عن مضمون المواد الاعلامية أن يكرر القول بأن وسائل الاعلام فى الدول العربية - بالرغم من استثناءات قليلة - هى وسائل حضرية فى المقام الأول . وعلى ذلك فقد أنشئت هذه الوسائل وصممت موادها بحيث تخاطب سكان العواصم والصفوة بشكل عام . ويلاحظ أن هناك تغييرا تدريجيا فى هذه النظرة ، ولكنه بالرغم من ذلك لا يتناسب مع السياسات والأهداف المعلنة .

ويختلف الأمر فى هذا الخصوص من دولة الى دولة ،ولكنه يختلف كذلك من وسيلة اعلامية الى أخرى ، اذ تتحكم طبيعة الوسيلة ومدى انتشارها فى مضمون المادة التى تحتويها . وفى حين أن المواد المنتجة محليا قد ازداد حجمها وارتقت نوعيتها فى الراديو مثلا، فكما سبق أن لاحظنا نجد أن التلفزيون حاشد بالمواد الأجنبية، ولكننا مع ذلك نشاهد فيه عددا أكبر من البرامج التى تنتجها دول عربية أخرى ، وخاصة مصر ولبنان، وكذلك بعض الانتاج الخليجى.

أما سوق السينما فقد أغرقها الانتاج الأجنبى، الأمريكى بالدرجة الأولى. وربما كانت هذه الظاهرة معروفة فى الدول النامية جميعا، الا أنه من المثير للدهشة أن الامكانيات المادية والمواهب المتوافرة فى المنطقة العربية، وكذلك وحدة اللغة وتقارب الثقافات والأذواق ، لم تثمر انتاجا عربيا يسد جانبا أكبر من السوق . وينطبق الأمر نفسه على التلفزيون كذلك. ولكننا نجد فى هذا المجال محاولات أكثر نجاحا للقيام بانتاج مشترك يصلح للبث فى أكثر من بلد عربى . وربما كانت أنجح هذه المحاولات هى اقامة مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج فى الكويت . وتعنى المؤسسة بانتاج البرامج الثقافية أساسا، أو تلك التى لا يمكن انتاجها بامكانيات هيئة تلفزيونية واحدة، أو التى قد لا تغامر بانتاجها محطة بعينها .

وتقوم مؤسسة الخليج بانتاج مسلسلات فيلمية تاريخية ، كما أنها لم تبخل بالمال على برنامج مثل " افتح يا سمسم" الخاص بتعليم الأطفال ، فقد بلغت ميزانيته عدة ملايين من الدولارات . "ولعلها أول سابقة فى الوطن العربى تخصص فيها هذه المبالغ لبرنامج تربوى ثقافى، فلقد جرت العادة على أن تدلل برامج الترفيه والدراما ومنتجوها ، فى حين تأتى البرامج التربوية والبرامج الثقافية ، وربما قلت الجادة عموما فى المرتبة الثانية من اهتمام الاداريين والممولين"*. وما لم يعدل هؤلاء عن هذا التمييز ، وما لم يتوافر للبرامج الثقافية نفس الاهتمام ونفس الامكانيات ونفس الحوافز ، فلن يكون هناك أمل فى أن تجتذب هذه البرامج انتباه المشاهدين ، خاصة عندما تكون هناك قنوات تلفزيونية متعددة ومع شيوع التسجيلات المرئية .

وقد انتشر الفيديوكاسيت فى عدد من بلدان المنطقة، خاصة فى دول الخليج، على نحو ملحوظ . وأدى ذلك الى شيوع مواد أكثر هبوطا وأقل تلاؤما مع البيئات المحلية . ولم تستخدم هذه الوسيلة ، أو غيرها من وسائل الاعلام "الصغيرة"، فى البلدان العربية على نحو فعال للوصول الى اعلام أكثر ديمقراطية تشارك الجماهير فى انتاج مواده ، كذلك فانها لم تستخدم على النحو المطلوب للأغراض التربوية بشكل عام .

وحتى فى وسائل الاعلام "الكبيرة"، كالصحف مثلا،فاننا لا نجد الا القليل منها، كما فى العراق مثلا، يهتم بفئة قليلة الحظ مثل هؤلاء الذين محيت أميتهم حديثا.والصحافة الريفية تكاد تكون منعدمة ، والدوريات الجادة ، مثل تلك التى تعنى بتبسيط العلوم، محدودة العدد ومحدودة التوزيع أيضا .

واستخدام وسائل الاعلام فى نشر الوعى العلمى متواضع الى حد كبير مما يشكل بالقطع عقبة رئيسية أمام تحقيق الخطط الوطنية للتنمية . وعندما تستخدم هذه الوسائل لتبسيط العلوم، فانها تستخدم فى الغالب مواد مستوردة أو على الأقل قوالب مستوردة . وقد حذر اجتماع مشترك لليونسكو واتحاد الاذاعات العربية عقد فى بغداد فى عام ١٩٧٤ من أنه "بالرغم من الفائدة التى يمكن أن تجنى من استيراد مواد جاهزة صحفية أو اذاعية أو تلفزيونية لنشر العلوم تتوافر لها امكانيات الانتاج وقد توفر جانبا من التكلفة ، فمن الضرورى التنبيه على أن تكون مواد النشر العلمى نابعة من البيئة معتمدة على عناصر انتاج

* حمدى قنديل ، "الاستخدامات الثقافية للشبكة الفضائية العربية - الحل على الأرض وليس فى الفضاء"، ورقة مقدمة الى اجتماع كيفية استخدام الاتصالات الفضائية لخدمة الأهداف التربوية والثقافية ، عمان، أبريل / نيسان ١٩٨٠، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

محلية وقضايا وموضوعات منبثقة من المجتمع ومشكلاتـــه والتنمية وخططها ".

وكما سبق أن أشرنا فان الكتب العلمية والثقافية وكذلك كتب الأطفال التى تنشر فى الدول العربية تقل كثيرا عن الاحتياجات الفعلية. وعلى ما يبدو فان الترفيه لايزال فى الأغلب الأعم هو الوظيفة الرئيسية لمعظم وسائل الاعلام فى الدول العربية، وخاصة بالنسبة للراديو والتلفزيون. وتشير آخر الاحصاءات الى أن نسبة مواد التسلية لا تقل عن ٤٠٪ فى غالبية محطات التلفزيون. أما الباقى فهو ما يمكن وصفه بالانتاج الثقافى أو التربوى أو المتعلق بأنشطة التنمية بوجه عام.

وقد أخذ "الاعلام من أجل التنمية" يستأثر باهتمام الاعلاميين العرب، سواء منهم المخططون أو المنفذون أو الباحثون، شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من الدول النامية الأخرى. وتستخدم الدول العربية الاعلام لمساندة أنشطة التنمية على نحو واسع. وبالرغم من عدم توافر بيانات يعتمد عليها، الا أن الكثير من الباحثين يعتقد أن مواد الاعلام الانمائى قد زادت بشكل ملحوظ فى وسائل الاعلام فى السنوات الأخيرة. وهناك عدة بحوث تشير أيضا الى زيادة تأثيرها، من بينها مثلا دراسة تدلل على أن نسبة ٧٠٪ من سكان منطقة ريفية قريبة من الدار البيضاء "أصبحت تستوعب أحدث طرق الحرث لكونها تتبع باستمرار برنامج التعليم الفلاحى الذى يذاع من الاذاعة المغربية"*.

الا أنه لازال هناك خلط كبير بين "الاعلام الانمائى" و "الاعلام الدعائى". ولازالت رسالة الاعلام الانمائى حتى الآن فى معظمها مركزية وفوقية. كما أنه يعتمد أساسا على محور رأسى واحد من الدولة الى المواطنين. ويفتقد الى مشاركة حقيقية من هؤلاء فى صنع المادة الاعلامية، وبالتالى فانه لا يستثير اهتمامهم أو انتفاعهم بها.

ويثير هذا قضايا مختلفة مثل ديمقراطية الاعلام، وحق العاملين به فى انتاج وبث الرسالة الاعلامية، ومسؤولية الصحفيين، والرقابة الذاتية والنقد الذاتى فى وسائل الاعلام. ولكن موضوع الاعلام الانمائى يشير أيضا الى عدد آخر من المشكلات الرئيسية هى غياب التخطيط وقلة الموارد المالية والافتقاد الى الحيوية والتبسيط فى نقل الرسالة الاعلامية.

وبالرغم من أن الكثيرين يعتقدون أن المواد الاعلامية الانمائية هى مواد جامدة بطبيعتها، أو أنه من الصعوبة اخراجها على نحو جذاب، الا أن ذلك يرجع فى المقام الأول الى الافتقار للابداع ونقص الخبرة المهنية والحاجة الى التدريب. ولكن أهم المصاعب التى تواجه اسهام الاعلام فى الثقافة والتربية والتنمية هو التنسيق بين الاعلاميين وغيرهم من العاملين فى الأجهزة الأخرى المعنية.

وهنا يتجه التفكير عادة الى أجهزة الخدمات التربوية والزراعية والصحية وغيرها، الا أنه قليلا ما تقام الجسور مع رجال الدين. والمعروف أن أئمة المساجد يقومون بدور هام فى التأثير على الرأى العام فى مجتمع لازال متمسكا بالدين مثل المجتمع العربى. ولا ينحصر هذا الدور فى القاء المواعظ فقط على نحو ما يحدث فى "خطبة الجمعة"، وانما يتعدى ذلك الى الحوار والنقاش باعتبار أن المسجد ظل عبر التاريخ الاسلامى مؤسسة لا تقتصر على اقامة الشعائر الدينية وحدها، وانما هو أيضا منتدى يتشاور فيه الناس فى شؤون آخرتهم ودنياهم، ويقوم تقليديا بالاسهام فى صياغة حياة المجتمع.

ولكنه مع ذلك لا يمكن اغفال "أن رجل الدين فى المفهوم الاسلامى القديم قد اختفى. وتحول رجال الدين فى البلاد الاسلامية الى موظفين حكوميين. ولا شك أنه ظل يظهر من بينهم العلماء الأفاضل والمجتهدون والأحرار، ولكن الصفة العامة للأغلبية الساحقة هى رجل الدين الموظف لدى الدولة". ويقول أحمد بهاء الدين** انه عندما تهتم الدولة بالدين، فهى تزحم أجهزة الصحافة والاذاعة والتلفزيون بهم، يتحدثون فى التافه والمهم، ولكنهم لا يتحدثون عن الأسئلة الكبرى التى يطرحها الناس، ولا يتحاورون مع الشباب. وهكذا يعزى الكثيرون وجود الحركات المتطرفة للجماعات الاسلامية فى عدد من الدول العربية الى أسباب من بينها ضعف محتوى الرسالة الاعلامية الدينية، التى تؤدى الى انتشار "الايمان الخاطئ".

وتجرى عدة بلدان عربية من بينها مصر وتونس مراجعة شاملة فى الوقت الحالى لرسالة المسجد والاعلام متكاملتين. وتعتبر مصر واحدة من أكثر الدول العربية اهتماما بالاعلام الانمائى بمفهومه العام. وهناك مشروع تحت البحث الآن بين مصر والبنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لاجراء دراسة للدور الذى تقوم به وسائل الاتصال فى خدمة أغراض التنمية، بغية الوصول الى هياكل تنظيمية وقنوات للاتصال تشترك فيها الجهات المسؤولة عن خطط التنمية والأجهزة المعنية بالاتصال للارتفاع بكفاءة الاعلام الانمائى. أما الأردن فقد أنشأت بالفعل مركزا للاعلام الانمائى عاونت اليونسكو فى دراسته المبدئية ومراحل تنفيذه الأولى. وتمتد خدمات المركز التدريبية ومطبوعاته (ومن بينها دورية "الاعلام والتنمية") الى عدد من الدول العربية الأخرى.

ولقد كان هناك مشروع آخر لاقامة مركز للاعلام التنموى لدول الخليج فى مسقط (سلطنة عمان). وأعدت اليونسكو دراسة لاقامة هذا المركز*** بناء على قرار من مجلس وزراء اعلام دول الخليج، ولم تتخذ بعد اجراءات تنفيذ هذا المشروع. ولا يوجد فى المنطقة حاليا جهاز اقليمى معنى بالاعلام الانمائى سوى "المركز العربى للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير". وقد أنشئ هذا المركز فى عام ١٩٧٤ بمبادرة من بعض المؤسسات الاعلامية ودعم من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والدول العربية والجامعة العربية. وفى حين أن مقر المركز يوجد حاليا فى دمشق، الا أنه عقد نحو ١٥ دورة تدريبية فى مختلف البلدان العربية فى الفترة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠، كما أنه يعقد ندوات بحث ويصدر مطبوعات مختلفة.

---

* محمد حسين طلال، تقرير للمعهد العالى للصحافة، الرباط، ١٩٨١.

** أحمد بهاء الدين، "لماذا كانت الجماعات الاسلامية مشكلة؟"، مقال فى مجلة "المستقبل"، باريس، السنة ٥، العدد ٢٣٩ (١٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٨١).

*** ج. س. جوردون، "اقتراح اقامة مركز مشترك للبحوث والتدريب والاعلام الجماهيرى"، اليونسكو، RP/1977 - 78/4.151.1، ١٩٧٨.

ويعتبر الاعلام السكاني واحدا من أهم مجالات عمل المركز. ويتعدى هذا المجال مجرد تحديد النسل أو تنظيم الأسرة، اللذين كانا محل اهتمام في الستينيات وأوائل السبعينيات. وقضية السكان تعتبر من أهم قضايا العصر بالنسبة للعالم العربي، و" مشاكل الاعلام المتصلة بها متشعبة، ذلك أنها في الأغلب الأعم تظهر في مجتمعات تشكو عبء حياة الريف والانفجار السكاني الذي يتطلب، في سبيل احداث تغير سريع في العقلية والمفاهيم، مزيدا من الاتصال الهادف الموضوعي لاشعار الجماهير بحقها في المعرفة والاطلاع كي لا يترك المجال للشائعات التي هي وليدة الجهل "*.

والمعروف أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في المنطقة مرتفع بوجه عام، حيث يتراوح بين ٢٠ و ٤٥ في الألف سنويا، يضاف الى هذا أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة قاربت ٥٠٪ من جملة السكان. أما عن توزيع السكان بين البلاد العربية فان بعض الأقطار تكتظ بالسكان الى الحد الذي يفوق قدرتها على الاستيعاب، بينما تعاني أقطار أخرى من نقص حاد في الأعداد اللازمة لتعميرها واستثمار مواردها الطبيعية. كذلك فان التضخم العشوائي للمدن، وهو ما يعرف ديموجرافيا بالتحضر غير المخطط، ظاهرة عامة في البلاد العربية، مما يؤدي الى ظهور مشكلات عديدة في الخدمات الاجتماعية وآثار سلبية على التنمية الريفية.

وتمثل القوى العاملة احدى المشكلات الهامة على مستوى الوطن العربي، فبينما يوجد فائض منها في منطقة ما هناك حاجة اليها في منطقة أخرى، فضلا عن اختلال التوازن بين توفر بعض التخصصات والطلب عليها داخل القطر الواحد. وقد لا يعود السبب في ذلك الى قصور التعليم العالي أو الافتقار الى برامج كافية في مجال التأهيل والتدريب المهني فحسب، وانما أيضا الى الهجرة غير المخططة أو المنسقة الى خارج الوطن العربي أو بين البلاد العربية. وهنا يجب أن نلاحظ أن حركة المهارات والأيدي العاملة من بلد عربي الى آخر قد زادت على نحو غير مسبوق في السنوات الأخيرة. وفي بلد كالعراق مثلا يوجد الآن نحو مليون مواطن عربي. ولا يخفى كذلك أن نسبة مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة منخفضة في معظم الدول العربية.

كل هذا دعا الى الاهتمام بوضع سياسات سكانية مناسبة واستخدام الاعلام بوسائله المختلفة للمعاونة في تخطيط وتنفيذ هذه السياسات. وفي هذا الاطار أنشأت منظمة اليونسكو في عام ١٩٧٣ وحدة اقليمية لوسائل الاتصال في الأنشطة السكانية للبلاد العربية. وتتعلق المهام الأساسية للوحدة بصفة خاصة بتخطيط وتوظيف وسائل الاتصال في دعم الأنشطة السكانية وتنظيم الأسرة في اطار التنمية الوطنية الشاملة.

وتستخدم الوحدة لتحقيق أهدافها مجموعة من الوسائل منها التدريب لاعداد كوادر لوسائل الاتصال في الأنشطة السكانية والتنمية، والبحوث الميدانية لتقوية احتياجات الاتصال التنموي وتقويم آثاره، وانتاج مواد الاتصال النموذجية لتعزيز المفاهيم السكانية وممارسات تنظيم الأسرة ولكي يستخدمها الاعلاميون كمواد منشطة في التدريب بالميدان والعمليات التربوية. كما تتولى الوحدة اصدار المطبوعات التي تعاون الاعلاميين والمخططين للاتصال في الحصول على المعلومات والمؤشرات الأساسية لمهامهم ونشاطاتهم بالاضافة الى تقديم المعونة الفنية والخدمات الاستشارية. ومن أهم المشروعات التي قامت بها الوحدة الاقليمية "المشروع المشترك بين اتحاد اذاعات الدول العربية واليونسكو حول تكامل برامج التنمية والثقافة السكانية من خلال الخدمات الاذاعية والتلفزيونية العربية".

ويسهم اتحاد اذاعات الدول العربية بقدر معقول من نشاطاته ليس فقط في مجال الاعلام السكاني، وانما في أنشطة الاعلام الانمائي الأخرى، وخاصة الاذاعات التربوية، ولكنه من الصعب تقييم أثر هذه الأنشطة.

وقد بدأت تجارب البرامج التعليمية الاذاعية في الأقطار العربية في أوقات متقاربة خلال الستينات، وعلى الرغم من أن الراديو كان أسبق الى الوجود من التلفزيون، فان البرامج التلفزيونية لقيت اهتماما أكبر. وتنقسم هذه البرامج (في الراديو والتلفزيون) الى نوعين: ما يبث الى الطلبة في مدارسهم كجزء من المنهج الدراسي وذلك بالدائرة المغلقة أو المفتوحة، وما يبث بالدائرة المفتوحة الى الطلبة خارج المدرسة وفي المناهج أو على سبيل الاثراء في بعض المواد.

ويتباين الاشراف على تخطيط هذه البرامج وتنفيذها وتقويمها وتمويلها بين الأقطار العربية، فمنها ما تتولاه وزارة التربية على نحو كامل ثم تقدمه الى المؤسسة الاعلامية لبثه في وقت معلوم، ومنها ما تتعاون على انتاجه المؤسسات التربوية والاعلامية كل فيما يخصه، وهو الأغلب الأعم، ومنها ما تنفرد به المؤسسات الاعلامية التي تعتمد عندئذ في الانتاج على علاقاتها برجال التربية المختصين في اعداد المادة التعليمية.

ولم تضع خطط التعليم وبرامجه في كثير من الدول العربية في الاعتبار منذ أوائل الستينيات، وحتى الآن على أرجح الاحتمالات، امكانية استخدام التلفزيون التعليمي في التعليم النظامي داخل المدارس أو خارجها، وذلك للاستفادة من التلفزيون كمصدر تعليمي وليس كمجرد أداة مساعدة للتقوية أو التعزيز أو التثقيف العام. ونتيجة لذلك فمن الصعب القول حتى الآن بأن للتلفزيون دورا واضحا أو محددا في العملية التعليمية في معظم البلاد العربية.

وهناك جمهور كبير من رجال التعليم على جميع المستويات يبدون تحفظات على استخدام الراديو والتلفزيون في التعليم النظامي. يضاف الى ذلك أن مبادرة رجال التعليم أو مشاركتهم في ادخال الراديو والتلفزيون التعليمي وتخطيط برامجهما وانتاجها واستخدامها، لم تكن على مستوى يناسب حجم المشكلات التعليمية القائمة، والتي يمكن للراديو والتلفزيون أن يساهما في حلها، فالمدارس والكليات لم تجهز بالتجهيزات اللازمة لاستقبال

---

* د. صادق الساحلي، "الطب الوقائي والسكان والتنمية"، بحث ميداني، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٨١.

البرامج أو لعرضها داخليا، ولم يمارس معلمو الفصول عمليات الاستخدام لهذه البرامج على أسس سليمة أو يتدربوا عليها، بحيث يتكامل نشاطهم التعليمي مع ما يقدمه الراديو والتلفزيون من خدمات تعليمية.

وتهدف البرامج التعليمية في الدول العربية عموما الى تحسين مستوى التعليم باستخدام وسائل الاتصال الجماهيرية وتكنولوجيا التربية. وتختلف الأهداف المتفرعة عن هذا الهدف العام باختلاف الحاجات التعليمية في كل دولة عربية. ولعل أهم هذه الأهداف: مواجهة التفجر المدرسي والتغلب على الصعوبات الناتجة عنه، وتلافي النقص في عدد المعلمين الأكفاء وفي الوسائل التعليمية واستخداماتها، واتاحة الفرصة لطلاب البلد الواحد في تلقي المعرفة بأسلوب واحد في وقت واحد في اطار من الجودة والاتقان وتلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحو الأمية بمختلف أنواعها، والتدريب المهني، والتدريب المستمر أثناء العمل، وتعليم اللغة العربية، والتثقيف العمالي والاعلام المهني والوعي الوقائي.

وتتفاوت درجة الاهتمام بنوعية البرامج التعليمية في الدول العربية حسب المستوى الثقافي وحسب المراحل التعليمية. وبوجه عام تأتي برامج التعليم الأساسي ومحو الأمية في المقدمة، تليها البرامج الموجهة للطلاب.

وفيما يتعلق بالطلاب، تأتي البرامج الموجهة للشهادات العامة، الثانوية العامة والفنية والاعدادية والابتدائية، في المقدمة، ثم البرامج الموجهة لسنوات النقل، وتأتي البرامج الموجهة للجامعات (كبرامج جامعة الهواء المذاعة من اذاعة الاسكندرية المحلية) في آخر القائمة. وفي الوقت الذي تقتصر فيه البرامج التعليمية للمدارس الفنية على مادة واحدة، كالرسم الصناعي، تعالج هذه البرامج معظم المواد تقريبا في التعليم العام.

وقد وجد "المؤتمر الاقليمي العربي للاذاعات التعليمية" أن هذه الاذاعات يجب أن تواجه عددا من القضايا على نحو خاص، وفي مقدمتها قضية محو الأمية وانخفاض المهارة لدى العمال ومشاكل التنمية بصفة عامة. كما أكد على ضرورة اهتمامها باستخدام الأقمار الصناعية. وأشار المؤتمر الى الصعوبات التي تواجهها الاذاعات التعليمية العربية في هذا الخصوص، والتي تتمثل في: "نقص التجهيزات الفنية. عدم وجود مراكز أو مجمعات مشاهدة واستماع بالنسبة الى برامج تعليم الكبار. قصور البث التلفزيوني المفتوح ورداءته في بعض المناطق. عدم توافر مراكز لصيانة الأجهزة. نقص العناصر البشرية المدربة. الافتقار الى المعد المناسب للنصوص الاذاعية والتلفزيونية. عدم وضوح الأولويات في التدريب. عدم وجود مختصين في التخطيط للبرامج التعليمية أو البحوث والتقويم. نقص البحوث على الصعيدين المحلي والاقليمي. عدم وجود حوافز للمدرسين والمنتجين للعمل في مجال البرامج التعليمية. عدم وضوح العلاقة بين المؤسسات التربوية والاعلامية. نقص التنسيق بين الجهات المشرفة على التعليم. عدم استقرار المناهج. فقدان المشاركة بين البرنامج المبثوث والمستفيدين على نحو مباشر. عدم قناعة بعض المسؤولين بجدوى الاذاعة والتلفزيون لأغراض التعليم. عدم وصول المطبوعات المساعدة في الوقت المناسب الى المستفيدين. عدم الدقة في اختيار الوقت المناسب للبث. صعوبة توحيد الجداول المدرسية وتوحيد توقيت البث في المدارس جميعها. ازدحام الصفوف بالتلاميذ وتوزعهم على ثلاث فترات في اليوم. عدم تسلح مدرس الفصل بالوعي الكافي لأداء مهمته. ارتفاع كلفة التعليم بالتلفاز".*

ويتصل بموضوع البرامج التعليمية في التلفزيون موضوع استخدام الفيلم السينمائي في التعليم. وهنا نذكر أن المركز العربي للتقنيات التربوية كان قد طلب من الدول الأعضاء موافاته بتقارير عن مدى استخدامها للوسائل التعليمية وذلك قبل موعد انعقاد ندوة قادة التقنيات في البلاد العربية في الكويت عام ١٩٧٨. وتطرقت كل التقارير لموضوع انتاج الأفلام التعليمية فأشارت كل الدول الى افتقارها للفنيين في هذا المجال، وأشارت بعض الدول الى عدم توفر الأجهزة المساعدة على الانتاج. ويبدو من استقراء المشكلات التي أشارت اليها هذه التقارير عدم ملاءمة الأفلام التعليمية المستوردة للمناهج التعليمية المحلية مما يدعو الى ضرورة الاعتماد على الانتاج العربي المحلي أو القومي. وكان من أبرز التوصيات التي تقدمت بها الدول "انشاء مؤسسة عربية لانتاج الأفلام التعليمية".

ومن المعتقد أن أضخم مؤسسة تعليمية سوف تقوم باستخدام وسائل الاتصال في العالم العربي هي "الجامعة الفلسطينية المفتوحة" التي اتفق على انشائها فيما بين منظمة التحرير الفلسطينية واليونسكو والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٧٨. وهي واحدة من عدة مشروعات مماثلة لاقامة جامعات مفتوحة في المنطقة.

وقد أكدت منظمة التحرير الفلسطينية في معرض تحديدها لأهداف هذه الجامعة: "أن اختيار نموذج "الجامعة المفتوحة" انما هو رد على وضع اجتماعي مشتت في مختلف الدول العربية. ومن المهام الرئيسية للجامعة المقترحة تأهيل الطلبة الفلسطينيين للحصول على شهادات جامعية وتوفير برامج التدريب، وحل المشكلات التي تعوق طلبة الدراسات الثانوية عن متابعة دراساتهم. كما أنه سيكون على الجامعة أن تنتهج أسلوبا يواجه المشكلات العديدة للمجتمع الفلسطيني، والعمل على سد احتياجاته، وألا يعتمد على الدراسات التقليدية المتبعة في الدول المتقدمة".

وفي اطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عقد الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار اجتماع خبراء في عمان، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٩ لدراسة امكانية قيام جامعة عربية مفتوحة. وانتهى الخبراء الى أن "التعليم المفتوح الذي توفره نظم الجامعات المفتوحة وأساليبها هو من أفضل البدائل المناسبة في الوطن العربي، بالنظر الى قدرته على تحقيق حلول أساسية لمشكلات تعليم الكبار وعلى توفير فرص تعليم متنوعة وغنية".

* التقرير النهائي والتوصيات، "المؤتمر الاقليمي العربي للاذاعات التعليمية"، الكويت، ١٩٧٥، اتحاد اذاعات الدول العربية.

ولذلك فقد أوصى الخبراء بأن تقام جامعة عربية مفتوحة تحمل الاسم الذى يتناسب وأغراضها وتضم المراكز التى تتناسب مع مجالات عملها فى الوطن العربى ،وأن تهدف الى الاسهام فى تلبية احتياجات الوطن العربى من المؤهلين فى التخصصات المتنوعة والبحث العلمى فى قضاياه ومشكلاته، وتوفير الفرص التى تخدم التعليم المستمر، مع عدم التقيد بشرط الشهادة أو أى قيد آخر سوى القدرة على متابعة الدراسة، واعداد قيادات مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار ، وتوفير فرص الدراسة والتدريب التى لا تنتهى بالضرورة الى شهادة معينة. وأوصت الندوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وخاصة الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، بأن تقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة للوصول الى مشروع متكامل فى هذا الشأن .

وفى الخليج يوجد مشروع آخر لانشاء "جامعة الخليج المفتوحة" اقترحته المملكة العربية السعودية على المؤتمر السادس لوزراء الاعلام فى دول الخليج (مسقط ، ١٩٨١). وقرر المؤتمر تكليف السعودية باعداد دراسة جدوى بشأنه بالتنسيق مع وزارات التربية ومكتب التربية لدول الخليج العربية، وتقديم هذه الدراسة الى دورة المؤتمر التالية فى عام ١٩٨٢ .

الأولويات في مجال مضمون الاعلام

- تنفيذ مشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة ؛
- العمل على انشاء مركز عربى لانتاج الأفلام والمواد السمعية البصرية لأغراض التعليم ؛
- وضع برنامج قومى لمعاونة وسائل الاعلام على محو الأمية فى الثمانينات ؛
- وضع برنامج قومى للمعونة الفنية فى مجال الاذاعات التربوية ؛
- العمل على انشاء هيئة عربية تتولى انتاج الكتب والمجلات للأطفال ، ويكون من مهامها اعداد دائرة معارف عربية للأطفال ، ومعجم عربى مصور لهم ؛
- انتاج مواد مرئية لتبسيط العلوم يمكن عرضها فى مختلف الدول العربية .

سادسا

تداول المعلومات

١ ـ الصورة العربية في الخارج

تولى الدول العربية منذ عهد ليس بقريب موضوع التداول الاعلامى عناية خاصة، وذلك لارتباطه بصورة العرب خاصة وصورة المسلمين بصفة عامة فى العالم الخارجى ،وهى صورة محرفة الى حد كبير • فالكثيرون من رواد السينما فى أنحاء العالم المختلفة مثلا لا يعرفون عن العالم العربى (ربما شأنه شأن مناطق نامية أخرى) سوى مظاهر التسول واللاعبين بالحيات وأفواج الحريم ورقص البطون•

وقد أوردت دراسة قامت بها احدى دول الخليج مثالين لكيفية تشويه الصورة العربية فى الخارج، وخاصة فى أمريكا الشمالية، مأخوذين من بلدة سكرامنتو بولاية كاليفورنيا الأمريكية، حيث سألت معلمة التاريخ فى احدى المدارس مجموعة من طلاب الصف الثامن عن تصورهم للعرب، فكانت أجوبتهم : انهم قوم لا يلبسون الملابس الداخلية، انهم رحل أشبه بالهيبيين ، أن معظم الرجال العرب يطلقون لحاهم، أن للعربى زوجات كثيرة، وأن الجمل هو وسيلة النقل الوحيدة عند العرب • ولا يقتصر هذا التصور الساذج على الأولاد فى سن الثانية عشرة، " فلقد كانت هناك مجموعة من الموظفين الأمريكيين الذين كانوا يستعدون للسفر الى السعودية للعمل مع شركة أرامكو للبترول ، ولما وجهت اليهم أسئلة تتعلق بمدى ما يعرفونه عن العرب والمسلمين وعن الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، تراوحت الأجوبة بين من قال ان الاسلام نوع من لعبة الحظ أشبه بالبريدج ، ومن قال ان النبى محمد هو مؤلف ألف ليلة وليلة، وبين من قال ان للنبى علاقة بجبل ما •"*

وقد شغلت الصورة العربية لدى الرأى العام الغربى كثيرا من الباحثين العرب وبعض المؤسسات البحثية الغربية • وقد تبين لهؤلاء أن الذى يرسم هذه الصورة ليست هى وسائل الاعلام الغربية وحدها، بل ان أصول هذه الصورة ترسب فى أذهان الأطفال والمراهقين والشباب منذ مراحل الدراسة المختلفة، سواء عن طريق الكتب المدرسية أو المدرسين •

وقد لخص أحد الباحثين العرب ، وهو أستاذ فى علم الاجتماع بولاية كاليفورنيا الأمريكية مجموعة من الدراسات والبحوث فى الولايات المتحدة الأمريكية وما انتهت اليه من نتائج تتعلق بالكتب والمدرسين**.

وذكر الباحثون أن النظرة السلبية الشائعة عن العرب ناتجة ـ الى حد ما ـ عن عدد من الظروف السائدة فى العالم العربى وعن تقصير واهمال من الاعلام العربى• فالمواد المتوفرة قليلة جدا وفى الوقت نفسه لا تعطى صورة ايجابية حية وواضحة عن التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تجرى فى الوطن العربى ، ولذلك فان على الجهات العربية المعنية، كما أوصى الباحثون ، أن تعمل على اعداد أفلام وثائقية وشرائح وتسجيلات مرئية مغناطيسية تعرض بصورة واضحة مبسطة ما يجرى على الأرض العربية من تغير ، واعداد المواد المطبوعة الملائمة لمستوى تذوق الجمهور خارج المنطقة العربية •

وقد بذلت جهود متناثرة خلال السنوات الأخيرة لتصحيح هذه الصورة • وبخلاف الأنشطة الاعلامية التقليدية التى تقوم بها فى الخارج كل دولة عربية على حدة، فان عددا من هذه الدول ، خاصة الخليجية منها، بدأت فى السنوات الأخيرة تقوم بحملات اعلامية مكثفة حول القضايا العربية الهامة • فنجد أن المملكة العربية السعودية على سبيل المثال نظمت ندوة فى لندن عام ١٩٧٩ حول " القدس ومستقبلها " • كما نظمت الامارات العربية المتحدة ندوة فى لندن أيضا فى العام نفسه حول "الصورة العربية فى وسائل الاعلام الغربى "• ثم نظمت العراق ندوة فى بغداد عام ١٩٨٠ حول التعاون العربى الأوروبى بهدف تطوير التدفق الاعلامى بين المنطقتين • وأقامت دول الخليج مجتمعة أسبوعا ثقافيا خليجيا فى دار اليونسكو فى باريس فى مارس / آذار ١٩٨١ •

وتدرس دول الخليج فى الوقت الحالى اقامة مؤسسة فى الخارج تعنى بنشر الفكر والثقافة العربية • كذلك عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اجتماعا تأسيسيا لتخطيط "التعاون الدولى لتنمية الثقافة العربية الاسلامية فى الخارج"، وذلك بعد أن أنشىء فى اطار

---

* تقرير عن النشاط الاعلامى العربى فى الغرب ، تنفيذا لتوجيه من وزراء اعلام دول الخليج ، وزارة الاعلام، قطر ، ١٩٨١(مكتوم ومحدود التوزيع)•

** د• اياد القزاز ، "صورة الوطن العربى فى المدارس الثانوية الأمريكية"، مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ٢٦ ، ١٩٨١ •

المنظمة صندوق خاص لهذا الغرض . كما أن هناك منظمات عربية أخرى تعمل من أجل تحسين الصورة العربية فى الخارج وشرح وجهات نظر المنطقة فى مختلف القضايا، من بينها مثلا اتحاد الصحفيين العرب ، وكذلك اتحاد اذاعات الدول العربية الذى ينظم على سبيل المثال مهرجانا سنويا للأفلام والبرامج التلفزيونية التى تنتج عن القضية الفلسطينية . الا أن الجهود الجماعية العربية فى هذا الخصوص غالبا ما تنظم فى اطار جامعة الدول العربية . وللجامعة ٢٢ مكتبا اعلاميا معظمها فى أوروبا وأمريكا الشمالية تقوم بهذا العمل ، ويشرف على رسم خططها مجلس مكون من وزراء الاعلام أنفسهم .

والى جانب هذا فهناك جهود تقوم بها مؤسسات خاصة ، وان كانت لا تكاد تذكر . وبالرغم من أن غالبيتها تستهدف الربح ، الا أنها تحقق فى بعض الأحيان نتائج قد لا تستطيع الجهود الحكومية تحقيقها . ومن ذلك مثلا انتاج الأفلام الروائية ، كفيلم "الرسالة" الذى لقى مؤخرا رواجا عالميا . كما أن بعض الحكومات الأجنبية يعين الدول العربية على تصحيح الصورة العربية فى الغرب ، مثل حكومة كندا وهيئة الاذاعة فيها . ففى مونتريال نجد برنامجا مدته نصف ساعة فى الاسبوع عن العالم العربى ، وهناك أيضا برنامج آخر مصرى مدته نصف ساعة اسبوعيا ، وكذلك برنامج ثالث لبنانى . ولكن الرأى الغالب أن مثل هذه البرامج ليس لها أثر بعيد بسبب افتقارها الى المادة المناسبة .

٢ ـ التداول في المنطقة العربية

رغم الخصائص المتميزة التى تنفرد بها المنطقة العربية فان التداول فيما بينها تكتنفه صعوبات كثيرة سواء فيما يتعلق بالمواد المطبوعة أو المواد الاذاعية والفيلمية . ومازالت المنطقة العربية مرتبطة الى درجة ما بمراكز البلاد الاستعمارية السابقة ، بينما لا تزال الاتصالات بين البلدان العربية غير كافية ، وبالتالى فانها يجب أن تمر فى أكثر الأحيان عن طريق أوروبا .

وقد أعرب المسؤولون الاعلاميون فى الكويت عن قلقهم لهذا الوضع فى وثيقة تقول : " نحن لا نرمى من هذا القول بأن الاتصال بين دول المنطقة غير قائم أو ضعيف ، الا أنه رغم كل ما تحقق من تقدم مايزال يمر عبر مراكز نقل خارجية ليست لنا يد فى ادارتها أو التحكم فيها أو على الأقل المشاركة فى وضع سياساتها . نجد أنفسنا أمام كل حدث أو مناسبة أو مؤتمر مهم نلجأ الى المنظمات الدولية لترتيب حجوزاتنا عبر الأقمار الصناعية الدولية ، وهذا أمر كلكم يعلم ما ينطوى عليه من صعوبات وأحيانا تأخيرات بل عدم امكانية لأن الأقمار ربما تكون محجوزة لغيرنا . ولعل مؤتمر القمة الاسلامى الأخير الذى عقد فى المملكة العربية السعودية الشقيقة خير دليل على ما نذهب اليه . لقد حرصت المملكة وبذلت جهودا جبارة وباهظة التكاليف حتى استطاعت توفير تغطية المؤتمر اعلاميا بالصورة التى تليق بمكانته ومكانتها الى جميع أنحاء العالم . وكانت دولنا تتلقى التغطية بنفس الطريقة التى تتلقاها الدول القصية "*.

والواقع أن الشغل الشاغل للمنظمات والمؤسسات الاعلامية العربية فى الوقت الحالى يتمثل فى كيفية تحسين تدفق الأنباء بين الدول العربية نفسها . وعندما اجتمع عدد من هذه المنظمات فى تونس فى أغسطس / آب ١٩٨١ لبحث المشروعات العربية التى تقدم الى البرنامج الدولى لتنمية الاتصال ، اتفقوا على أن التبادل هو احدى المظلتين الرئيسيتين اللتين تغطيان احتياجات المنطقة العربية فى مجال تطوير الاعلام (الأخرى هى التدريب) . بل ان المشاركين فى الاجتماع وضعوا التبادل "على رأس احتياجات المنطقة ، وأشاروا الى أن المقصود هنا ليس تبادل الأنباء والبرامج فقط ، وانما أيضا تبادل المنتجات الثقافية ونشر البيانات والمعلومات اللازمة للبحوث والتنمية العلمية وللتجديدات التقنية وللأنشطة التجارية والصناعية ولاستغلال الموارد الطبيعية ، أى بعبارة أخرى كافة أنواع المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات ذات طابع سياسى أو اقتصادى"**. ولكن الاجتماع أوضح أن الاحتياجات التى يجب مواجهتها فى الوقت الحالى هى تلك المتعلقة بالتبادل الخاص بالمواد التى تبث من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى .

ومن بين المقترحات التى طرحت فى اجتماعات ودراسات مختلفة انشاء مركز أو وكالة تقوم بتجميع التقارير والمقالات والصور والقصص القصيرة ورسوم الكاريكاتير والمسلسلات الفكاهية وغيرها من المواد غير السياسية ، تصب فيها الدول العربية انتاجها العلمى والفكرى لتعيد توزيعه على الدوريات التى تشترك فيها . وأعرب البعض عن ضرورة اجراء دراسة بمعاونة اليونسكو لتنفيذ هذا المشروع ، الذى يفضل الكثيرون أن يكون مستقلا عن الحكومات وأن يعمل على أساس تجارى .

كذلك طرح اقتراح مماثل ضمن الوثائق المعروضة على مجلس وزراء الثقافة العرب الثانى فى اجتماعه فى طرابلس عام ١٩٧٩ يقضى بأن تنشىء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعد التشاور مع الاتحادات العربية المعنية وكالة متخصصة للموضوعات الثقافية العربية تعمل على تزويد الصحف والمجلات وبقية وسائل الاعلام العربية بموضوعات مصورة وبحوث مبسطة تتناول بأسلوب صالح للنشر أمهات الموضوعات الثقافية والأدبية والعلمية التى تهم المواطن العربى .

ويجرى تبادل الموضوعات فى أحيان نادرة بين عدد من الدور الصحفية العربية بناء على اتفاقات ثنائية ، وذلك كما حدث فى عام ١٩٧٥ عندما عقد اتفاق بين جريدة "الثورة" العراقية ومجلة "الطليعة" المصرية . ومثل هذه الاتفاقات تتأثر بالطبع بالعلاقات السياسية . ولذلك فقد يكون من الصعب تنفيذ الاقتراح الذى تكرر طرحه عدة مرات فى السنوات الأخيرة لاصدار طبعات مشتركة بين المؤسسات الصحفية العربية تأخذ شكل ملحق أو صفحة أو

* ورقة عمل مقدمة من دولة الكويت الى المؤتمر السادس لوزراء الاعلام فى دول الخليج ، مسقط ، ١٩٨١، وزارة الاعلام العمانية .

** التقرير النهائى للاجتماع الاستشارى العربى لبحث مشروعات البرنامج الدولى لتنمية الاتصال ، اليونسكو ، IPDC/Bur.2 ، ١٩٨١ .

صفحتين تلحق ببعض الصحف اليومية التى تصدر فى الأقطار العربية المختلفة.

ومع ذلك فنحن نجد مصطفى المصمودى يعرض المشروع مرة أخرى على خبراء التخطيط الاعلامى العرب: " انى أتقدم فى هذا السياق بمقترح واحد، يقتضى وضع صفحات خاصة أو برامج اذاعية أو تلفزيونية يتم بثها فى يوم واحد من طرف كبريات الصحف والمجلات ومحطات الاذاعة فى الدول العربية. وهذه الصفحات الخاصة أو البرامج التى تتناول موضوعا تاريخيا أو حضاريا كفيلة بأن تقرب بين شعوبنا وتزيدها وعيا ... وانى لأعود اليوم الى هذا الاقتراح أكثر حماسا بعد أن تم تبنى مشروع مماثل له من طرف الأمانة العامة للأمم المتحدة سبق اقتراحه فى تونس سنة ١٩٧٧، وهو يدخل الآن حيز التنفيذ رغم الصعوبات الناجمة عن تعدد اللغات "*.

ويرى البعض أن أهم المشروعات التى يمكن القيام بها فى مجال الصحافة والمطبوعات هو تيسير توزيع الصحف العربية فى مختلف بلدان المنطقة. ولكن هذا الأمر لا يقتصر على شبكات التوزيع وحدها، اذ لاحظ اجتماع خبراء تنمية الصحافة الدورية فى الدول العربية، ان "تحسين مستوى الصحف والارتقاء بمضمونها من المحتم أن يزيد توزيعها. وقد دلت الدراسات على أن الصحف الجيدة تفرض نفسها على القراء. فالمستوى الجيد للصحيفة يجعل وكالات التوزيع تتنافس للحصول عليها وتؤمن لها وسائل النقل. كما أنها ستجد فى هذه الحالة من البيع والاعلان ما يكفيها. معنى هذا أنه لا بد من الاهتمام بمضمون الصحيفة والاهتمام بطباعتها لأن أى اجراءات تتخذ لتسهيل التوزيع أو دعم التبادل لن تؤمن نشر دوريات منخفضة المستوى."**.

ودعى المجتمعون اليونسكو الى أن تواصل عملها، بالتضامن مع اتحاد البريد العالمى واتحاد البريد العربى، فى سبيل تخفيض الرسوم البريدية على الكتب بقدر الامكان، ومنح الكتب حدا أقصى من التسهيلات. وقد ارتبط موضوع الرسوم البريدية بغيره من أجور النقل. ولما كانت الكتب تنقل فى أغلب الأحيان بالجو فقد باتت تكاليف النقل عاملا هاما فى التوزيع. على أن هناك مشكلات أخرى تمثل عائقا أمام توزيع المواد المطبوعة تتمثل فى أنواع الرقابة المختلفة، سواء كانت رقابة سياسية أو كانت رقابة على استخدام العملات الأجنبية. وهناك أيضا عدم استقرار أسواق العملات الصعبة، وندرتها لدى بعض الدول العربية.

وفيما يتعلق بالتلفزيون، أحست هيئات التلفزيون العربية بالحاجة الملحة الى وضع نظام يكفل لها الحصول على الأخبار العربية على نحو أكثر شمولا وسرعة من النمو الذى يتم به الحصول على هذه الأخبار عن طريق الوكالات الأجنبية. واستعان اتحاد اذاعات الدول العربية ببعض الهيئات الدولية لدراسة الموقف. وفى عام ١٩٧٢ أوصى فريق للدراسة بتقسيم المنطقة العربية الى ثلاث مناطق فرعية (المغرب ومركزها الرباط، المشرق ومركزها عمان، والخليج ومركزها الكويت) يجرى تبادل الأخبار التلفزيونية داخل كل منها، وكذلك فيما بين كل منها والمنطقتين الأخريين بواسطة الأقمار الصناعية***.

وقد نجح هذا النظام فى تنشيط التبادل فى اطار المراكز الفرعية الى حد ما. وعلى سبيل المثال فان الأرقام المتوافرة عن حركة التبادل فى المشرق خلال سبعة أشهر من عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ تشير الى أن عدد المواد المتبادلة بين المحطات المشتركة بلغ ٢٦١ مادة (بينما كانت المواد التى وزعها المركز مما تلقاه من شبكة اليوروفيزيون ٥٤١ مادة). ولكن النظام لم ينجح فى اقامة علاقات منتظمة بين المراكز الثلاثة. ومع ذلك فقد كان فى كل الأحوال بداية مشجعة.

وفى ضوء التغيرات التكنولوجية ونظم الاتصالات فى المنطقة العربية وغيرها، وبناء على ما أثبتته التجربة من جوانب ايجابية وسلبية، قرر اتحاد الاذاعات أن يلغى نظام المراكز الفرعية وأن تشارك فى التبادل الهيئات التلفزيونية الأعضاء مجتمعة، وذلك بواسطة الأقمار الصناعية بعد تلقى هذه الهيئات لأخبار اليوروفيزيون اليومية مباشرة. وبدأ الاتحاد مؤخرا فى اقامة مركز للتنسيق بمقره فى تونس للاشراف على هذا العمل الذى يبدأ فى عام ١٩٨١.

وفى حين تطور الأمر على هذا النحو بالنسبة لتبادل أخبار التلفزيون فى المنطقة، فقد حقق الاتحاد نجاحا أسرع فى نقل المباريات الرياضية بين الدول العربية. أما البرامج فقد تم تبادل ٤ آلاف ساعة منها بواسطة الاتحاد خلال السنوات العشر الأخيرة. وبالطبع فهناك بالاضافة الى ذلك البرامج التى يتم تبادلها عن طريق ثنائى، والتى لا تتوفر احصاءات دقيقة عنها. وقد بدأ الاتحاد مؤخرا فى تكثيف تبادل البرامج التعليمية. وتم حتى الآن تبادل ٢٥ حلقة فى اللغة العربية، ومثلها فى كل من الجغرافيا والتاريخ والدين.

وازداد تبادل البرامج الدينية أيضا، خاصة من خلال منظمة الاذاعات الاسلامية. وبالنسبة للبرامج التى تذاع عادة فى شهر رمضان، فقد شهد تبادلها نموا ملحوظا. ومنذ عام ١٩٧٦ ينقل التلفزيون السعودى مناسك الحج على الهواء الى الدول الاسلامية، ومن بينها الدول العربية، ويعد رسالة اخبارية يومية من الأماكن المقدسة عن طريق الأقمار الصناعية.

ولكن مسألة تبادل البرامج تأخذ بعدا آخر فى نطاق الشبكة التلفزيونية العربية (عرب فزيون) التى يجرى الاعداد لها سواء باستخدام شبكات المواصلات الأرضية المتوفرة فى الوقت الحالى، أو على نحو أشمل فى المستقبل عندما يطلق القمر العربى. فالوصول الى تبادل منظم وفعال من خلال هذه الشبكة يحتاج الى خطة متكاملة متعددة الجوانب باهظة التكاليف. وتشتمل هذه الخطة على:

---

* د. مصطفى المصمودى، " النظام الاعلامى الجديد وتطبيقاته فى المنطقة العربية " بحث مقدم الى " اللجنة التحضيرية لاجتماع خبراء التخطيط الاعلامى فى الوطن العربى "، تونس، مارس / آذار ١٩٧٩، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

** مرجع سابق.

*** هـ. بودى وى. لانسيبورو و ت. سيجورو، "مركز تبادل الأخبار التلفزيونية العربية"، اتحاد اذاعات الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٢.

- تبادل منتظم للمعلومات المكتوبة حول البرامج والامكانيات الفنية والتقنية فى مختلف الدول المشاركة فى الشبكة ؛
- اعداد دليل للبرامج الوطنية المعروضة للتبادل ؛
- اجراء دراسات وجمع معلومات تخصصية من خلال الاستبيانات وبعثات الخبراء ؛
- تبادل الاذاعيين وعقد اجتماعات لمجموعات عمل متخصصة لتبادل الخبرات المهنية ومناقشتها وتقييمها، وذلك بهدف تخطيط ودعم مشروعات التبادل ؛
- اجراء اختبارات ومشروعات تجريبية تتعلق بالتخطيط والتنظيم والتدريب ؛
- تكوين وحدات مختصة بشؤون التبادل فى كل هيئة تلفزيونية بالمنطقة ؛
- تنظيم مشاهدة البرامج المقترحة للتبادل وتنشيط هذا التبادل (عن طريق تسجيل هذه البرامج على فيديو كاسيت وتمريرها للعرض من محطة لأخرى ، أو اقامة دورات عرض وطنية تدعى اليها الهيئات فى البلدان الأخرى ، أو اقامة دورات عرض اقليمية وشبه اقليمية، أو انشاء جائزة للبرامج الفائزة فى مسابقات خاصة)؛
- دعم التبادل الثنائى ثم تعزيز التبادل شبه الاقليمى (فيما بين دول المغرب على سبيل المثال) سعيا للبدء فى تبادل اقليمى شامل ؛
- انشاء جهاز دائم لتخطيط وتنظيم التبادل (من خلال اتحاد اذاعات الدول العربية مثلا) ؛
- تنظيم زيارات للدول والمحطات الأخرى النشطة فى التبادل على المستوى الدولى يقوم بها العاملون فى شؤون التبادل .

وفى الوقت نفسه فلا بد أن تجرى عدة دراسات ، من بينها :

- دراسة للقواعد القانونية التى تحكم عملية التبادل بالنسبة للمواد على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية (حقوق الملكية الأدبية والفنية ، الالتقاط غير المشروع للرسائل ، الخ)
- دراسة الامكانيات والقيود المتعلقة بمحتوى البرامج (أجور الفنانين والمؤلفين الموسيقيين وغيرهم ، الاجراءات الخاصة بالاذاعات الرياضية ، الخ)
- دراسة التكاليف ،وعلى الأخص : تكاليف حقوق الملكية الأدبية والفنية، وتكاليف الانتاج (ومن بينها مثلا فرق الانتاج المشترك)، وتكاليف التخطيط والتنسيق (المراكز الاقليمية وشبه الاقليمية، الاشتراك مع الاتحادات الاذاعية الأخرى أو مع مستفيدين آخرين، الخ)، وتكاليف الارسال (اعداد وصلات لغرض تبادل برنامج معين ، مشاكل التعرفات ، المقاصة بين الهيئات المشتركة)، وتكاليف الفرق الوطنية العاملة فى اعداد برامج للبث المشترك (المعلقون والمندوبون ومقدمو الندوات والفنانون ، الخ).

ولا شك أن انتاج البرامج الوطنية الصرفة الصالحة للتبادل هو الجانب الأكثر مشقة فى الاستعداد للشبكة التلفزيونية العربية، ذلك أن الأمر يقتضى كثيرا من التغيير فى أساليب التخطيط وعديدا من المفاهيم بشأن العمل التلفزيونى بوجه عام. وقد أدهش بعثة كلير جيرى ديل أن "تجد أن كثيرا من صناع القرارات كان من رأيهم أنه يمكن انجاز تبادل واسع النطاق دون زيادة أساسية فى العاملين ودون رصد اعتمادات اضافية. وتشعر البعثة أن تبادل البرامج يجب أن يكون بين أفضل البرامج فى المنطقة، ذلك أن الأثر لا يحدث من الكمية فقط ولكن من خلال الجاذبية المقدمة للجماهير أيضا ، وأنه يجب خلق تلك الجاذبية. ان تقديم برنامج عربى موحد فيما بين الدول العربية كل شهر أو أسبوع بصفة منتظمة وبجاذبية لأغلبية المشاهدين يمكن أن يكون ذا أثر يفوق الأثر الذى تحدثه برامج غير ملائمة أو فقيرة فى اعدادها . ولا يعنى ذلك أن البرامج الباهظة التكاليف هى البرامج الجيدة، ولكن ما من مهنى سوف ينكر العلاقة بين امكانيات الانتاج وبين نوعية البرامج"*.

والانتاج المشترك هو الآخر عامل هام لا غنى عنه لدعم التبادل والتمرس على اجراءاته المختلفة والاعتياد على العمل التعاونى مع الهيئات التلفزيونية الأخرى . وهكذا فهو يمثل عنصرا هاما لاقامة الشبكة التلفزيونية العربية. ويشمل الانتاج المشترك خططا مختلفة أقدمت عليها بعض المحطات العربية فى اطار لازال محدودا ، ومنها :

- التمويل المشترك للبرامج التى يتم الاشتراك فى التخطيط لها ، ربما بواسطة احدى الهيئات يناط بها الانتاج وتحت اشراف فريق متعدد الجنسيات ؛
- اختيار موضوعات مشتركة يمكن لكل مساهم المشاركة فيها (مثل الموضوعات التاريخية أو السياحية وغيرها)؛
- انتاج برامج تقوم عليها فرق عمل مختلطة تضم أعضاء من الهيئات المشاركة.

٣ ـ التداول بين المنطقة العربية وخارجها

لا تختلف الدول العربية عن غيرها من الدول النامية فيما يتعلق بطبيعة التداول فيما بينها وبين الدول الأخرى . فهى فى موقف لازال يتسم بالتبعية بالنسبة للدول الصناعية، وذلك بسبب مصادرها ووسائلها المحدودة لجمع ونشر المعلومات، واعتمادها بالتالى على الوكالات الكبرى . وللتخلص من هذه التبعية، يستلزم الأمر اتخاذ اجراءات عديدة، سواء كان منها ما يتعلق بالتدريب ،أو التزود بالمعدات الفنية، أو سن التشريعات (المتعلقة بالحريات والرقابة وحركة الصحفيين ، الخ)، أو وضع السياسات الاعلامية (بما يكفل خفض تعرفة المواصلات بالنسبة للتبادل الاخبارى مثلا)، أو توفر موارد مالية (لايفاد مراسلين صحفيين الى الخارج على سبيل المثال)، الى غير ذلك . ويستدعى هذا كله قدرا من الامكانيات ربما لا يتاح للعديد من هذه الدول .

وتبذل المنطقة جهودا مختلفة " لتيسير تنقل الأخبار بدون الاعتماد على أجهزة العالم المصنع ، ولوضع حد لما تمارسه من احتكار"** وربما لم يكن كسر هذا الطوق عملا

---

* مرجع سابق .

** "الاعلام العربى"، الندوة الثالثة عشرة لاجتماع وزراء الاعلام العرب ، نشريات كتابة الدولة للاعلام ، تونس ، ١٩٧٧ .

سهلا، ولكن العمل من أجله ممكن وليس معدوم النتائج. ويقول ايليا حريق ان "السعى لتقويض النظام الاعلامى القائم هو مسعى لم تتبنه اليونسكو، ولا أعتقد أن المثقف العربى وغيره من المثقفين يرغبون فيه"*. ويقول ان المثقف "محاصر ويحرم من حقه فى المشاركة بجمع وتجهيز ونشر المعلومات بأساليب مصطنعة وقسرية. وما يصله من الاعلام لا يثق به. وهو لذلك لا يرغب فى أن يرى القوى الاعلامية الدولية التى تساعده على كسر طوق الحرمان فى وضع شبيه بوضع الاعلام القومى. انما الذى يرغب فيه هو تحسين النظام الاعلامى الدولى وتقديره لأوضاع البلدان النامية. ثم ان المثقف العربى وفى العالم الثالث يعلم أنه بالامكان التأثير على الاعلام الدولى لصالح العالم الثالث".

وبالرغم من اختلاف وجهات النظر حول هذا الأمر، الا أن الملاحظ أن هناك اقتناعا شائعا فى المنطقة بأن الحد من الاحتكار الدولى للاعلام يجب أن يتم من خلال "مواصلة الحوار مع الدول المصنعة كلما تهيأ المناخ الملائم لحمل أجهزتها على تغيير نظرتها الى الوضع الراهن، واقناعها بفداحة الاختلال القائم فى مجال الاعلام، سواء من حيث النوع أو الحجم"**.

ومن أفضل الأمثلة على ذلك اجتماعات الحوار التى يعقدها اتحاد وكالات الأنباء العربية مع وكالات الأنباء فى مناطق العالم الأخرى، وكذلك الاجتماعات التى يعقدها اتحاد الصحفيين العرب. وفيما يتعلق بالحوار مع أوروبا مثلا، فقد عقد "الحوار العربى الأوروبى لمدراء وكالات الأنباء" ثلاثة اجتماعات خلال السنوات القليلة الماضية، كان آخرها ذلك الذى انعقد فى لندن هذا العام. وقد أوصى الاجتماع اللجنة التنفيذية للحوار بأن تعد دراسة حول امكان اقامة مركز فى فيينا لتوزيع الأخبار العربية فى أوروبا، وما اذا كان مثل هذا المركز يمكن أن يعتبر نموذجا يتبعه مركز مماثل فى الدول العربية لتوزيع الأخبار الأوروبية فيها. وأوصى الاجتماع بأن يطرح المشروع بعد دراسته على اليونسكو لبحث احتمالات تمويله، خاصة وأنه بالامكان أن يكون مركز فيينا مثالا يحتذى فى مناطق العالم الأخرى.

ويقوم اتحاد اذاعات الدول العربية هو الآخر بجهد مماثل. ولعل محطات التلفزيون العربية، بالمقارنة بالوكالات العربية، أكثر قدرة على التأثير بالنسبة لمثيلاتها فى أوروبا على وجه الخصوص. فنحن نجد أن عددا من هذه المحطات يتمتع بالعضوية العاملة لاتحاد الاذاعات الأوروبية، شأنه فى ذلك شأن الهيئات الاذاعية فى أوروبا الغربية. كما أن عددا منها أيضا قد انضم الى المنظمة الدولية للراديو والتلفزيون التى تتيح الاطار الملائم للحوار مع الهيئات الاذاعية فى أوروبا الشرقية. والواقع أن اتحاد اذاعات الدول العربية قد بدأ منذ انشائه فى عام ١٩٦٩ بدراسة كيفية الاستفادة من شبكة اليوروفيزيون على وجه الخصوص، ليس فقط للحصول منها على الأخبار، وانما أيضا لمدها بالأخبار العربية. وبالرغم من أن آمال الاتحاد لم تتحقق تماما الا أنها لم تفشل أيضا. وقد يحدث تطور كبير فى حجم الأنباء المتبادلة هذا العام نتيجة للترتيبات التى اتخذها الاتحاد مؤخرا لمشاركة عدد من محطات التلفزيون العربية فى المؤتمر الصوتى اليومى لليوروفيزيون الذى يتم من خلاله التشاور حول الأنباء المتبادلة، وكذلك نتيجة لانشاء وحدة خاصة بالتبادل فى مقر الاتحاد فى تونس.

كذلك نجد أن مجموعة محطات التلفزيون فى دول الخليج العربية قد عقدت اجتماعا لمدرائها ونظرائهم فى الدول الأوروبية الغربية فى برلين فى مارس / آذار ١٩٨١ وهو الاجتماع الأول من نوعه. وقد نظمه "جهاز تلفزيون الخليج" لتطوير التداول بين خدمات التلفزيون الخليجية والأوروبية.

الا أن هذا التداول لا يمكن تحسينه بين يوم وليلة، فقد نبهت دراسة لليونسكو حول تدفق أنباء الوكالات فى منطقة الخليج وبينها وبين عدد من الدول الأخرى الى ثلاث حقائق هامة. وهذه الحقائق يمكن أن تنطبق على كافة أنواع الأنباء، وليس أنباء الوكالات وحدها :

"الحقيقة الأولى هى ضرورة الارتفاع بالمستوى الفنى للقائمين بالاتصال لكى يصل انتاجهم الى المستوى الملائم من حيث اختيار الأخبار وتحريرها مع الأخذ فى الاعتبار ثقافة واهتمامات الجمهور الموجهة اليه، وذلك لضمان استخدام هذه الأخبار من جانب الجهات الموجهة اليها. والحقيقة الثانية ضرورة اعادة النظر فى القيم الاخبارية التى تحكم عملية اختيار الأخبار المصدرة الى خارج الدولة أو المنطقة بحيث تتناسب مع القيم الاخبارية للدول المصدرة اليها. ولا يقف الأمر عند حد الاختيار بل يتعداه الى طريقة التناول، فالأخبار الرسمية و"البروتوكولية" التى قد تصلح للداخل لا تثير فى معظم الأحيان اهتمام الجهات المتلقية لها فى خارج الدولة. والحقيقة الثالثة هى افتقار الأخبار المصدرة الى الخارج فى كثير من الأحيان الى الخلفيات التى تجعلها مفهومة ومقبولة من الجمهور الخارجى، ويرجع هذا النقص الى عدم وجود أجهزة مناسبة لتوثيق المعلومات يرجع اليها المحررون عند صياغتهم لهذه الأخبار."***

ولقد كانت دراسة اليونسكو هذه تبحث فى الأخبار المصدرة الى أوروبا على وجه الخصوص، الا أن ما ورد بها من "حقائق" لا شك أنه ينطبق أيضا على التبادل مع أية منطقة أخرى. مثل أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية. والتبادل فيما بين الدول العربية وهذه المناطق فقير ومحدود للغاية. وربما كانت هذه هى النتيجة التى سنتوصل اليها اذا قمنا فى أى مكان ببحث التبادل الأفقى بين الدول النامية. وهناك قدر محدود من التبادل مع الدول الاسلامية نشأ فى السنوات الأخيرة، خاصة من خلال المنظمات الاعلامية التى تعمل فى اطار المؤتمر الاسلامى كوكالة الأنباء الاسلامية أو منظمة الاذاعات الاسلامية. وقد بلغ عدد البرامج الاذاعية التى تم تبادلها منذ انشاء المنظمة فى عام ١٩٧٥ حوالى ١٥٠٠ برنامج، أما برامج

---

* مرجع سابق.

** "الاعلام العربى"، مرجع سابق.

*** تدفق الأخبار فى منطقة الخليج، سلسلة "النظام الاعلامى الجديد"، العدد ٣، اليونسكو، ١٩٨٠.

التلفزيون فقد بلغ عددها حوالى ٢٥٠*. وهناك أيضا محاولات تبزغ بين حين وآخر مع الدول الأفريقية على وجه الخصوص ، خاصة من خلال المبادرات التى تتخذها المنظمات الاقليمية العربية . ومن الضرورى أن تكون هذه المحاولات أكثر نجاحا، على الأقل لوجود تسع دول عربية فى القارة الأفريقية وعضويتها فى المنظمات الاقليمية المقابلة فى أفريقيا .

ولا توجد فى آسيا اتحادات ومنظمات اقليمية اعلامية تضم دولا عربية (سوى باستثناءات نادرة) . وربما كان هذا واحدا من الأسباب التى تعود اليها شحة التبادل — بل شحة الحوار — مع البلدان الآسيوية فى مجال الاعلام . أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية، فنجد أن "الندوة العربية الأمريكية اللاتينية الأولى لمديرى وكالات الأنباء" قد انعقدت فى دمشق فى عام ١٩٨٠ . وقد أوصت هذه الندوة بتشجيع عقد اتفاقات تعاون ثنائى بين وكالات الأنباء فى الجانبين ، وتشجيع تبادل المراسلين وتقديم التسهيلات لهم، وكذلك " دراسة امكانية انشاء مركز لاستلام وتوزيع أخبار وكالات الأنباء العربية ومركز آخر لأخبار وكالات الأنباء الأمريكية اللاتينية، وربط كل من المركزين بما يحقق ايصال أخبار كل جانب الى وكالات أنباء الجانب الآخر"**.

ويلاحظ أنه لم تعقد فى مجالى الراديو والتلفزيون اجتماعات ثنائية منتظمة مع المناطق الأخرى على النحو الذى حدث بالنسبة لوكالات الأنباء. الا أن هناك اطارات مختلفة للاتصالات المتعددة الأطراف بين الاتحادات الاذاعية لعل أهمها المؤتمرات العالمية لهذه الاتحادات . وفى المؤتمر العالمى الثالث للاتحادات الاذاعية الذى عقد فى طوكيو فى عام ١٩٨٠ انصب الاهتمام على التدريب لتصحيح حالة عدم التوازن القائمة بالنسبة للتدفق الدولى للأخبار . ودعى المؤتمر الى التركيز على تدريب المنسقين لتبادل الأخبار التلفزيونية فى البلدان النامية، على أن يكون هذا التدريب فى بلدانهم كلما أمكن ذلك . واتضحت الحاجة الى "انتهاز كل الفرص الممكنة والمناسبة لعرض هذا الأمر على وكالات التنمية، الثنائية منها والمتعددة الأطراف ، وعلى صناديق المعونة والمنظمات التى فى امكانها الاسهام فى الجهود التى تبذلها الاتحادات المعنية لاتاحة فرص التدريب فى مناطقها "***.

كذلك عقدت الاتحادات الاذاعية ثلاث ندوات فى السنوات العشر الأخيرة (فى كولون والقاهرة وجاكارتا) لتحسين تبادل الأخبار التلفزيونية بين مناطق العالم المختلفة . وقد عقدت هذه الندوات بمساعدة من ألمانيا الفيدرالية ، التى أسهمت أيضا فى اجراء دراسات مفصلة حول هذا التبادل.

وهناك بالاضافة الى ذلك الاسهام العربى فى التبادل الذى يتم من خلال مجمع وكالات الأنباء لدول عدم الانحياز، وكذلك المنظمة الاذاعية لهذه الدول .

الأولويات في مجال تداول المعلومات

- اجراء دراسة لمسارات الانسياب الاعلامى عن طريق التلفزيون بين الدول العربية وبينها وبين الدول الأخرى ؛
- اجراء دراسات حول سياسات تعرفة الاتصالات ، بهدف تقديم مقترحات تيسر التداول الاقليمى والدولى للأخبار والبرامج ؛
- زيادة الاهتمام بالجاليات العربية الموجودة بالخارج، وتزويدها بالمواد الثقافية التى تشد أبناءها الى حضارتهم وثقافتهم العربية، وتيسر تواءمهم مع ظروف معيشتهم فى الخارج ، بالاضافة الى دعم الصحافة الدورية التى تصدرها هذه الجاليات ؛
- تعاون محطات التلفزيون الأجنبية مع مثيلاتها فى الدول العربية لانتاج برامج ثقافية رفيعة المستوى عن العالم العربى وعرضها فى الخارج ؛
- دعم الاتجاه لتخصيص برامج للراديو والتلفزيون عن العالم العربى فى البلدان التى توجد بها جاليات عربية، مثلما يحدث بكندا (فى مونتريال) أو استراليا (ضمن ما يعرف بالخدمات الاذاعية الخاصة) ؛
- انشاء بنك مركزى للمعلومات عن الوطن العربى يقام فى احدى الدول العربية أو الأوروبية، ليستطيع الرد على الاستفسارات وتزويد الطالبين بالمعلومات عن البلدان العربية ؛
- اقامة مؤسسة ثقافية عربية عامة غير خاضعة لادارة الحكومات لها فروع فى مختلف الدول الأجنبية (ربما على غرار معاهد جوته أو المجلس البريطانى أو مؤسسة اليابان) ؛
- اصدار صحيفة عربية دولية باللغة الانجليزية من أوروبا الغربية ؛
- اقامة محطات اذاعية تبث بلغات أجنبية على التشكيل الترددى فى عواصم الغرب التى يتاح فيها ذلك (مثل فرنسا حيث سمحت الحكومة الاشتراكية مؤخرا بالاذاعات الحرة) .

---

* "تبادل البرامج الاذاعية والتلفزيونية كأحد المهام الرئيسية لمنظمة اذاعات الدول الاسلامية"، مرجع سابق .

** التقرير النهائى، "الحوار العربى الأمريكى اللاتينى لمدراء وكالات الأنباء"، دمشق ، أبريل/نيسان ١٩٨٠، اتحاد وكالات الأنباء العربية .

*** توصيات المؤتمر العالمى الثالث للاتحادات الاذاعية، طوكيو، ١٩٨٠، اتحاد الاذاعات الآسيوية .

سابعا

تنمية الاطارات المهنية

١ ـ التدريس الأكاديمي

بدأت الدراسات الاعلامية الأكاديمية في البلاد العربية في الثلاثينات من هذا القرن على يد مؤسسة أجنبية هي الجامعة الأمريكية في القاهرة التي أنشأت قسما للصحافة عام ١٩٣٥، ثم افتتحت جامعة القاهرة معهدا عاليا للتحرير والترجمة والصحافة بعد خمس سنوات . وظلت مصر منفردة بهذا اللون من الدراسة في العالم العربي عشر سنوات ، ثم أخذ الاهتمام بها يمتد شيئا فشيئا الى بلاد عربية أخرى . فشهد العقد السابع قيام خمس وحدات أكاديمية (كليات أو معاهد أو أقسام) لتدريس الصحافة في تونس والجزائر وأم درمان (السودان) وبغداد وبيروت . وكان الايقاع أسرع في العقد الثامن الذي شهد قيام تسع وحدات جديدة ، وذلك في السعودية ولبنان وليبيا ومصر والامارات وقطر . وفي بداية العقد التاسع أنشئ معهد عربي واحد حتى الآن هو المعهد العالي للصحافة في الرباط (المغرب) .

وقد تميز العقد الأخير الى جانب ذلك باتخاذ تسمية " الاعلام " بدلا من " الصحافة " لا لمعظم المعاهد الجديدة فحسب ، بل كذلك للمعاهد القديمة التي طورت برامجها وعدلت خططها ، بحيث تدرس الاعلام من حيث هو عملية اتصال لها دورها المؤثر في المجتمع . ومع ذلك فان أحمد الصاوي يلاحظ "أن الكثير من مناهج هذه المعاهد لم يسبقه تخطيط يجعل لها هدفا محددا أو فلسفة معينة تسير على هديها ، وأن القليل منها فقط هو الذي أقيم على أساس من أفكار واضحة "*.

لكن المشكلة الأولى التي تواجهها هذه المعاهد هي النقص في أعضاء هيئات التدريس المتخصصين ، والذي وصف في استبيانات وزعتها جامعة الرياض بأنه " فادح وخطير" . وكان عدد أعضاء هيئة التدريس بقسم الاعلام في هذه الجامعة عام ١٩٧٦ لا يزيد على ثلاثة كلهم من المتعاقدين، بالرغم من أن دفعتين كانتا قد تخرجتا منه في ذلك الحين . وعندما فتحت جامعة أسيوط المصرية وجامعة الملك عبد العزيز السعودية قسمين للاعلام لم يكن بكل منها سوى أستاذ مساعد واحد . وقد أدت هذه الظاهرة الى هبوط ملحوظ في مستوى الدراسة بمعاهد عديدة ، واستنزاف لطاقة كثير من أعضاء هيئة التدريس المثقلين بالأعباء ، وافتقار طلبة الدراسات العليا بالذات الى الاشراف العلمي الدقيق والتوجيه الأكاديمي السليم ، وقلة البحوث والدراسات في مختلف الفروع الاعلامية ، وضعف مستوى بعض ما ينشر من مؤلفات ومترجمات .

ففي كلية الاعلام بجامعة القاهرة ، وهي المعهد الوحيد في المنطقة العربية الذي يمنح درجة الدكتوراه في الدراسات الاعلامية ، كثر عدد الأطروحات التي يشرف عليها الأساتذة بشكل يجعل من العسير ، ان لم يكن من المستحيل، أن يتمكنوا من متابعة سير البحث في كل منها . وفي عام ١٩٧٦ كان أحد الأساتذة يشرف على ٣٩ أطروحة للماجستير و ٧ أطروحات للدكتوراه ، وأستاذ آخر يشرف على ٢٥ أطروحة للماجستير و ٥ أطروحات للدكتوراه ، وثالث يشرف على ١٧ أطروحة للماجستير و ٦ أطروحات للدكتوراه ، هذا الى جانب أعبائهم الأخرى من أكاديمية وادارية . ولم يتحسن الموقف كثيرا فيما بعد .

ومكتبات المعاهد والأقسام حديثة الانشاء فقيرة جدا في الكتب والمراجع الاعلامية . وجميع المكتبات تفتقر بشكل حاد الى المصنفات غير المطبوعة كالأفلام والشرائح والشرائط . واهتمام مكتبات المعاهد العربية بالمراجع والدوريات غير العربية هو بوجه عام أقل مما ينبغي.

ومعظم المعاهد لا توجه عناية كافية الى التدريب العملي . ولا تزيد المعاهد التي استوفت حاجتها من معدات التدريب على اثنين ، هما قسم الاعلام بجامعة الرياض ومعدات الصحافة وعلوم الأخبار بالجامعة التونسية .ويمكن أن يضاف الى هذين المعهدين ، مع قدر من التجاوز، كلية الاعلام بجامعة القاهرة . أما قسم الاعلام بجامعة بغداد على سبيل المثال فيملك مختبرا للتصوير وصحيفة، وقد استورد أجهزة تدريب أخرى ، ولكنه لم يستطع استخدامها عدة سنوات لعدم تدبير المكان المناسب .

ومعظم المعاهد لا توجه عناية الى التوثيق أيضا . وفي الوقت الحالي لا تهتم بهذا المجال على نحو كاف سوى كلية الاعلام والتوثيق اللبنانية . أما تونس فقد أنشأت حديثا قسما للتوثيق في معهد الصحافة وعلوم الأخبار . على أنه توجد أيضا دراسات أكاديمية عامة

---

* د. أحمد حسين الصاوي ، " التدريس الاعلامي في الدول العربية "، جامعة الرياض ، ١٩٧٧ .

للموثقين على مستوى عال في كل من مصر والعراق بصفة خاصة .

واضافة الى ذلك فمن الظواهر الأخرى أن الخريجين في كثير من الأحوال غير متمكنين كما ينبغي من اللغات الأجنبية ، ومعظمهم لا يصلح للعمل الصحفي في أقسام الأخبار الخارجية ، وهي تقوم – قبل التحرير – على الترجمة . أما اتقان الخريجين للغة العربية فربما لا يكون هناك داع للخوض فيه اذ أنه يمثل قضية تعليمية عامة تتعلق بخريجي الجامعات العربية كافة ، لا قضية خاصة تقتصر على خريجي المعاهد الاعلامية وحدهم ، وان كان الأمر بالنسبة لهم بالذات يعتبر "قضية مهنة" قبل أي شيء آخر.

على أن قضية اللغات لا تتمثل في موضوع اجادة اللغة عربية كانت أو أجنبية فقط ، وانما يتعلق أيضا باللغات التي تدرس بها المناهج في بعض المعاهد الأكاديمية في الدول العربية ، حيث يتم التدريس بغير اللغة العربية . وهذه قضية تستحق التفاتة خاصة . ويتعلق الأمر هنا بأربع جامعات على وجه الخصوص هي الجامعتان الأمريكيتان في القاهرة وبيروت حيث لغة التدريس هي الانجليزية ، وجامعتا تونس والجزائر حيث نجد ازدواجا لغويا في التدريس بالعربية والفرنسية هو في الواقع جانب من جوانب قضية التعريب القومية في كل من البلدين . وبالرغم من الفائدة التي يجنيها الدارسون بلغات أجنبية ، خاصة باجادة هذه اللغات ويسر الاطلاع على المراجع والكتب والدوريات وبالانفتاح عموما على العالم الخارجي وثقافاته ، الا أن ذلك قد يثير مخاطر ومشكلات في بعض الأحيان ، على الأقل فيما يتعلق بتعزيز التعاون فيما بين المعاهد على النطاق الاقليمي.

وباختصار ، يمكن القول بأن المؤسسات الأكاديمية العربية تتفاوت فيما بينها من حيث الحجم والبرامج والأهداف . فعدد الطلبة قد يرتفع الى نحو ٢٤٠٠ (جامعة القاهرة) أو ينخفض الى عشرة (الجامعة الأمريكية في بيروت) . أما مناهج الدراسة فقد تكون من الطموح بحيث تستوعب حشدا من مواد الدراسات الاعلامية ، وقد تكون أكثر واقعية أو أكثر تخصصا فتكتفي بميادين محدودة .

على أنه يلاحظ أنه بالرغم من التفاوت بين هذه المعاهد في مجالات عديدة الا أنه يجمع بينها بعض الاتجاهات والتطلعات والخصائص . وهي جميعا تواجه عددا من المشكلات المتقاربة ، ربما كان القاسم المشترك بينها هو أن الوسائل تقصر عن الغايات .

٢ – التدريب العملي

(أ) التدريب الاذاعي والصحفي

في حين أن الدول العربية بدأت تعرف التدريس الأكاديمي للاعلام منذ الثلاثينات ، نجد أن التدريب المنظم في مراكز لم يأت الا بعد ذلك بزمن طويل . ولم يحظ التدريب الصحفي باهتمام كبير ، أما التدريب الاذاعي فقد أقيم أول مركز له في مصر عام ١٩٥٧ وتلاه مركز آخر للتدريب التلفزيوني في أوائل الستينات .وفيما عدا ذلك فان المعاهد الأخرى بدأت العمل في النصف الثاني من السبعينات ، باستثناء معهد التدريب الاذاعي والتلفزيوني في العراق الذي باشر نشاطه منذ عام ١٩٧٢.

وبالاضافة الى مصر والعراق توجد معاهد تدريب اعلامية في الأردن والسودان وسوريا (للاعلام) وقطر والجمهورية العربية اليمنية (للراديو والتلفزيون) والمغرب التي توجد بها ثلاثة مراكز هي "مركز تكوين الصحفيين" و"معهد الحسن الثاني للاعلام الاذاعي" و "المعهد الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية".

وهناك اهتمام واضح في المنطقة بالتدريب الاذاعي على حساب التدريب في المجالات الأخرى . ولكنه مهما كان مجال التدريب فان مكانته وامكانياته ومردوده أدنى مما ينبغي أن يكون وذلك لعدم وجود وعي كاف بأهمية التدريب ، واهتمام المؤسسات الاعلامية بالتشغيل اليومي على حساب التخطيط بعيد المدى ، وضآلة الموارد المالية، وندرة المدربين .

على أن الموقف يختلف من بلد الى آخر . فالمشكلة الرئيسية للتدريب في معظم دول الخليج مثلا هي صعوبة الحصول على المتدربين ، بالاضافة الى صعوبة الاحتفاظ بهم بعد تدريبهم ، أما في مصر مثلا فنجد أنه في عامي ١٩٧٧–١٩٧٨ تم تدريب ٤٥٠ في مجال الراديو و ٢٧٧ في التلفزيون و ٤٨٠ في الهندسة الاذاعية و ٥٩١ في مجال الادارة الاذاعية (نتحدث هنا عن الكم فقط لا عن النوعية). وفي حين نجد أن عاما بكامله يمكن أن يمر دون أن تقام دورة تدريبية واحدة في "معهد خليفة للراديو والتلفزيون" بصنعاء ، فان معهد التدريب الاذاعي والتلفزيوني في بغداد نظم بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٦ ستا وثلاثين دورة في مختلف المجالات تتراوح مدتها بين ٣ أسابيع و ٣٧ أسبوعا (وان كان العدد قد هبط قليلا بعد ذلك) . وهذا المعهد له مبنى مستقل يحتوي على أربعين غرفة ، وبه ستوديو راديو وستوديو تلفزيون وثلاثة مختبرات هندسية ، ويضم مكتبة بها نحو خمسة آلاف كتاب وخمسة آلاف مطبوع ، كما أن مهمته تتعدى التدريب لتتناول البحوث والنشر أيضا .

وبالنسبة الى الامكانيات المالية فان الأمر يختلف أيضا ، فنحن نجد من ناحية أن نحو أربعة ملايين دولار قد أنفقت على انشاء مركز الحسن الثاني في المغرب ، وأكثر من ستة ملايين دولار على انشاء المركز العربي للتدريب الاذاعي والتلفزيوني التابع لاتحاد اذاعات الدول العربية في دمشق . أما في موريتانيا أو الصومال أو اليمن الديمقراطية فلا يمكن مقارنة الأوضاع فيها بذلك . وربما كانت مشكلة الامكانيات المالية المخصصة للتدريب في الدول العربية لا تكمن في حجمها فقط ، وانما هي تتعلق في واقع الأمر بترشيد الانفاق بحيث يوجه الى أنشطة تدريبية جدية ومخططة .

وتختلف ظروف التدريب هي الأخرى من بلد الى آخر. واذا ما استعرضنا الموقف في المملكة العربية السعودية لوجدنا صورة واقعية من خلال تقرير "هاميت آند أديسون"* الذي يحلل أسباب عدم بلوغ جهود التدريب لأهدافها كاملة في مجال التلفزيون . وتنطبق هذه الأسباب على السعودية

* مرجع سابق .

وغيرها • ويرجعها التقرير الى ما يلى :

- جاء الطلبة من بيئة لم تتعود على الوسائل البصرية والتكنولوجيا ؛
- عدم تخصيص معدات مستقلة لأغراض التدريب ؛
- يعوق عجز بعض الطلبة عن الحديث والقراءة بلغة أجنبية قدرتهم على استيعاب التدريب استيعابا كاملا ؛
- لا تتاح للطلبة المراجع والمطبوعات الكافية ؛
- عندما تتضمن العقود مع الشركات الموردة للمعدات شروطا حول أعمال التدريب ، فمن المتوقع أن تلقى الجهود التدريبية اهتماما أقل مما تلقاه المسؤولية العاجلة التى تتمثل فى تشغيل المعدات والمحافظة عليها صالحة للعمل ؛
- هناك عدة أسباب ثقافية واقتصادية أدت الى عدم حفز موظفى التلفزيون على المشاركة فى التدريب واتقانه ؛
- وضعت سياسات التوظيف أساسا لموظفى الحكومة ، وهى لا تلائم المتصلين بالنشاطات الخلاقة للفنانين أو الكتاب أو المذيعين أو مخرجى التلفزيون ؛
- تميل التقاليد المتوارثة الى استهجان الحرف والمهن اليدوية ، ويؤثر هذا على التدريب للأعمال التقنية ؛
- لا يوجد برنامج تدريبى منظم ، أو نظام دورى لاعادة التدريب ؛
- لم تتح لموظفى الادارة والانتاج الا فرصة ضئيلة لحضور الاجتماعات والندوات والحلقات الدراسية لدعم واستكمال التدريب الأولى الذى تلقوه •

وقد تنطبق هذه الظروف ، بعضها أو كلها ، على بلدان أخرى غير السعودية فى داخل المنطقة العربية وخارجها • على أننا اذا ما أردنا أن نستخلص بعض المشكلات الرئيسية التى تواجه التدريب فى المنطقة برمتها لوجدنا على قمتها مشكلات محددة • من هذه موضوع ندرة المدربين ، اذ ما من مركز تدريب عربى قائم فى الوقت الحالى فيه مدرب متفرغ واحد بخلاف مديره (عدا مصر التى يوجد بمعهدها الاذاعى نحو عشرة من المدربين الفنيين المتفرغين أغلبهم من مساعدى الهندسة الاذاعية) • ومعظم هؤلاء المدربين غارقون فى شؤون الادارة • وكل هذه المراكز تعتمد على الممارسين القدامى الذين لا يمكن لهم جميعا أن يكونوا مدربين تلقائيا ، أو على أساتذة الجامعات لتدريس المواد المساندة ، أو على مدربين وافدين من الخارج لفترات غالبا ما تكون قصيرة • وتنعكس ندرة المدربين بالطبع على كفاءة العملية التدريبية • ولعل الجزائر هى البلد الوحيد الذى ينفذ بالفعل خطة "لتكوين المكونين" كما أن بالمغرب خطة مماثلة ، وكذلك السعودية ، الا أن مدى نجاح هذه الخطط لازال مجهولا حتى الآن •

وهناك أيضا مشكلة تقدير احتياجات التدريب • وهذا التقدير يتم عادة على نحو جزافى • وربما كان السبب الأساسى فى ذلك هو افتقاد خطط طويلة المدى لتنمية وسائل الاعلام والقوى العاملة فى بلدان متعددة • ومن الغريب أنه لم يتم حتى الآن حصر فى الدول العربية للامكانيات الاعلامية القائمة - بشرية وفنية - ولا بوضع تصور لخطط المستقبل الا فى مجالات أو مؤسسات محدودة • أما بالنسبة للدول التى قامت بتقدير مقبول للاحتياجات فان أغلبها قصر بحثه على مجال اعلامى دون غيره ، أو ربما على الاحتياجات المهنية الصرفة للمؤسسات الاعلامية جميعا دون أن يكون هناك تطلع الى الدوائر الأوسع والأوثق اتصالا ، والتى تتعلق بالدور الثقافى والتعليمى والانمائى لأجهزة الاعلام •

ويشكل التدريب بواسطة هيئات أجنبية ، سواء بايفاد المبعوثين الدراسيين أو جلب الخبراء لتسيير العمل فى مراكز التدريب ، مشكلة أخرى • وتكمن أهمية هذا اللون من التدريب فى أنه ظل المنبع الأساسى للأنشطة التدريبية فى كافة الدول العربية لسنوات طويلة ، وخاصة فى مجالى الراديو والتلفزيون أو المجالات التخصصية المتقدمة بصفة عامة • ولما كان هذا التدريب معتمدا الى حد كبير على أطراف أخرى ، وبسبب تواضع ميزانيات التدريب فى غالبية الدول العربية ، فلم يكن فى مجمله خاضعا لسياسة محددة بل كان خاضعا فى أغلب الظروف لقاعدة " الفرص المتاحة ".

وبالرغم من أن المسؤولين الاعلاميين فى المنطقة يتمتعون باطلاع واسع على ما يجرى فى الخارج ومرونة كافية واحتكاك وثيق بأجهزة الاعلام الأجنبية ، الا أنهم يوجهون انتقادات متعددة للتدريب بواسطة الهيئات الأجنبية: لأن البعثات توفد الى جو اجتماعى وثقافى يختلف عما فى المنطقة ، ولأنه لا يمكن احكام الاشراف على المبعوثين ، ولأن ظروف التدريب فى مؤسسة اعلامية متطورة فى بلد أكثر تقدما لا تفيد بشكل مرض المبعوثين من مؤسسات اعلامية أقل حجما وتطورا ، ولأن المبعوثين لمدد طويلة قد تغريهم الحياة فى البلدان الأخرى والفرص المتاحة لهم فيها على البقاء فى حين أن المبعوثين لمدد قصيرة لن تتاح لهم الفرص الكافية للاستفادة ، ولأن عدم اتقان اللغة الأجنبية يعوق استيعاب التدريب ، ولأن الذين تتناسب كفاءتهم مع البعثات الدراسية لا يمكن الاستغناء عنهم فى حين أنه لا يجوز ايفاد مبعوثين غير أكفاء الى بلد أجنبى • ويحذر البعض كذلك من المبالغة فى الاعتماد على المدربين الأجانب لأن هذا لن يعنى فقط أن الدورات التدريبية ستكون نسخة ممسوخة من الدورات المماثلة فى الخارج ، بل سيعنى أيضا أن مراكز التدريب العربية ستصبح صورة مشوهة فى الغالب من المعاهد الأجنبية •

وينعكس هذا الأمر على المناهج أيضا ، اذ لا يمكن تحديدها على نحو سليم الا اذا علمنا أولا من أجل ماذا ندرب ؟ وبالرغم من أن جهودا تبذل فى هذا السبيل ببعض المراكز ، الا أن ذلك لا ينفى أن الكثير منها قد يضع بعض المناهج بشكل عام - ان لم نقل بشكل غامض - مؤملين أن يسفر هذا الجهد أو ذاك عن نتيجة ما بشكل ما • وقد لاحظ حمدى قنديل فى تحليله لمناهج التدريب فى المراكز العربية* ان التدريب فى أغلبه يميل نحو التعميم فى حين أن هناك حاجة كبيرة الى تدريب متخصصين ، وأنه وان كانت هناك استثناءات قليلة للتدريب على التكنولوجيات الحديثة الا أن هذه الاستثناءات لا تغطى مجالات أكثر بساطة مثل الفنون الشعبية أو الصحف الريفية ، وأنه لا يوجد تدريب كاف فى ميادين مثل التخطيط الاعلامى أو ادارة المؤسسات الاعلامية أو الاعلان أو التوزيع أو

---

* حمدى قنديل ، " التدريب الاعلامى فى الدول العربية " ، جامعة الرياض ، ١٩٧٧ •

البحوث أو المكتبات أو التوثيق ، وأن التدريب في مجالات الانتاج يكاد أن يكون منعزلا عن التدريب في المجالات التقنية وعن التعليم الأكاديمي ، وأن التدريب الاعلامي منعزل عن التدريب في مجالات انمائية أخرى ،وأن المناهج في بعض فروع التدريب بعدد من المراكز قد تحتاج في حالات معينة الى تطوير يمكن المتدربين من الحصول على اعتراف أكاديمي ومتابعة دراسات عليا وذلك للتغلب جزئيا على مشكلة عدم توافر الحوافز ، وأن هناك أوجه نقص فادحة في الدورات التمهيدية الخاصة بتأهيل العاملين الجدد ، وأن القصور في تدريس اللغات لا يقتصر على الأجنبية منها وانما يتعلق أساسا باللغة العربية وآدابها .

(ب) التدريب الفني والمهني

توجد بالمنطقة عدة مراكز أو معاهد لتدريب الفنيين في الراديو والتلفزيون على بعض جوانب العمل . وهي تتبع جميعا هيئات المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية . ومنها على وجه الخصوص "مركز التدريب الوطني للمواصلات" في الكويت الذي يعاون في تسييره الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ،و "المعهد الفني للدراسات السلكية واللاسلكية" في جدة الذي يعمل به فريق من الاتحاد المذكور والذي بدأ عمله في بداية السبعينات بعد أن وافقت على انشائه كل من وزارتي المواصلات والاعلام ،و "المعهد الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية" في الرباط الذي يعني بتخريج مهندسين للمواصلات والاذاعة والتلفزيون ويعني كذلك بتدريب الفنيين ، وكذلك معهد التدريب الفني بالسودان.وتعاون مثل هذه المراكز في تزويد الهيئات الاذاعية المحلية ببعض حاجتها من المساعدين الفنيين ولكنها لا تستطيع سد احتياجاتها تماما .

كما توجد أيضا في معظم دول المنطقة مراكز للتدريب المهني يضم بعضها إقساما للكهرباء أو للألكترونيات ، ولكنها لا تعني بأغراض التدريب المتخصص الذي يقوم على أساس توافر حد أدنى من الدراسة الاعدادية أو الثانوية يؤهل لاستيعاب وفهم كيفية تشغيل أو صيانة الأجهزة الاذاعية والتلفزيونية المعقدة ، بالاضافة الى أن هذه المراكز يفتقر معظمها الى الأجهزة والمدربين المناسبين.

(ج) مراكز التدريب الاقليمية

أقدم مراكز التدريب الاقليمية في المنطقة هو "المعهد القومي للصحفيين العرب" الذي أنشىء في عام ١٩٦٩ بناء على قرار من المؤتمر العام لاتحاد الصحفيين العرب وذلك "لاقامة الدورات لايجاد الأرضية والخلفية التي تسهم في توحيد توجهات الصحفيين العرب ، وتحقيق التعارف والتفاعل الفكري بينهم، وتعرفهم على بعض أرجاء وطنهم العربي الكبير ، وتبادل التجارب والخبرات فيما بينهم، واغناء معلوماتهم عن أحوال أقطار بعضهم البعض ، والتعرف على أنماط العمل الصحفي في أقطارهم ، وتشجيع روح البحث والتتبع بينهم" . وكانت القاهرة هي مقر المعهد في البداية ، حيث لم يكن له مكان خاص . ثم انتقل المعهد مؤخرا الى بيروت حيث لم تكن الظروف بأحسن حالا . وقد عقد المعهد أكثر من عشر دورات تدريبية اقليمية حتى عام ١٩٨٠. ولا يتلقى المعهد أي تمويل منتظم لنشاطه بخلاف دعم من اتحاد الصحفيين العرب لا يكفي للوفاء بطموحاته ، بالاضافة الى بعض المنح من الحكومة العراقية .

أما أضخم المراكز الاقليمية فهو بلا شك "المركز العربي للتدريب الاذاعي والتلفزيوني" التابع لاتحاد اذاعات الدول العربية في دمشق ، والذي بدأ العمل فيه عام ١٩٧٦ اثر دراسة جدوى قامت بها منظمة اليونسكو* . وقد انتهى بناء المركز في عام ١٩٨٠، الا أنه لا توجد بالمبنى معدات حتى الآن . ويرجع هذا أساسا الى مشكلات التمويل ، ففي حين كانت تكلفة المركز بمعداته قد قدرت بنحو ٤ ملايين دولار أمريكي في عام ١٩٧٢(بما في ذلك التشغيل لمدة ست سنوات)، فقد ارتفعت هذه التكاليف الى ٦ مليون دولار في عام ١٩٧٤. وقدرت تكاليف المعدات وحدها في عام ١٩٨١ بما يتراوح بين عشرة ملايين و ١٤ مليونا، أسهمت فيها دول الخليج بنحو ٣ ملايين حتى الآن. وقد بدأ المركز هذا العام فقط في اجراء عدد محدود من الدورات التدريبية .

وسوف يعني المركز بالتدريب في أربعة فروع على وجه خاص هي الانتاج والادارة والأبحاث واعداد المدربين، وسيتم ذلك اما بتدريب مركزي في مقر المركز نفسه ، أو لامركزي ينظم في دول المنطقة وفقا للاحتياجات الخاصة بكل دولة بواسطة فريق خبراء متجول . وسيوجه المركز اهتمامه الى المستويين المتوسط والعالي من العاملين. ومن المتوقع أن تستوعب الدورات التدريبية في العام حوالي مائتي متدرب .

وهناك أيضا مركز شبه اقليمي للتدريب الاذاعي هو "المركز الخليجي لتنسيق التدريب الاذاعي والتلفزيوني" في قطر ، الذي أنشىء بناء على قرار من وزراء اعلام دول الخليج . وقد قام هذا المركز بتنظيم ست دورات تدريبية في عواصم خليجية مختلفة خلال عام ١٩٨٠ وحده وذلك حول موضوعات اعداد واخراج برامج الأطفال، واخراج البرامج الدرامية بالراديو ، والاخراج السينمائي للتلفزيون ، والديكور والاكسسوار ، وكتابة واعداد برامج الراديو والتلفزيون ، والاضاءة . ومن المقرر أن تقام خمس دورات أخرى في عام ١٩٨١ حول الصوت ، وتصوير التلفزيون الألكتروني ، والديكور والاكسسوار، والأخبار الاذاعية ، والمذيع في الراديو والتلفزيون .

(د) تنسيق الأنشطة التدريبية

بدأ أول جهد للتعاون الاعلامي العربي في مجال التدريب عندما دعا المركز العربي للدراسات الاعلامية

* بقدور ولد علي ، "مركز التدريب العربي للراديو والتلفزيون "، اليونسكو ، ١٩٧٣ .

للسكان والتنمية والتعمير الى عقد " ندوة عمداء ومديري كليات ومعاهد وأقسام الاعلام العربية " في القاهرة في عام ١٩٧٦. وقد رأى المشاركون في هذه الندوة أن "تطوير العلاقة بين هذه المؤسسات في الوطن العربي موضوع يفرض حضوره لأسباب عديدة، في مقدمتها أن المعاهد الاعلامية في الوطن العربي لها مهمة تكاملية، وهذا يستدعي اسقاط الأدوار الازدواجية في العمل، وتوثيق العلاقة والتنسيق فيما بينها، وتبادل التجارب والآراء". وكانت أول توصية للتنسيق اتخذها الاجتماع هي "اعتماد التخطيط القومي في فتح مراكز ومعاهد وأقسام وكليات الاعلام على صعيد القطر الواحد وعلى صعيد الوطن العربي لتحاشي التنافس والتكرار وبعثرة الجهود والامكانيات". ولقد كان من بواعث اتخاذ هذه التوصية الاحساس بأن هناك مشروعات لافتتاح مؤسسات تعليمية اعلامية جديدة ربما لا يوجد داع حقيقي لها، أو ربما لن تتاح لها فرص للنجاح في عملها لأسباب من بينها ندرة الأساتذة مثلا.

وربما كان من نتائج الوعي بهذه المشكلة أنه عندما بدأت كل من جامعة قطر وجامعة العين (الامارات العربية المتحدة) تدريس الاعلام مؤخرا، فقد أدرجاه بحذر ضمن كليات أخرى قائمة دون أن يخاطرا بافتتاح كلية بذاتها أو حتى قسم مستقل للاعلام. وربما كان هناك اتجاه في الوقت الحالي الى أن تركز كل وحدة للتدريس أو التدريب الاعلامي على مجال بذاته يتوافق مع امكانياتها وخططها، بحيث تكمل بعضها البعض على نطاق المنطقة ككل. وقد حدد عدد من المراكز هذه المجالات بالفعل.

واتضح من دراسات مختلفة ان مدى التعاون المطلوب بين المؤسسات المعنية بالتدريب لا يقتصر على توزيع التخصصات فيما بينها، وانما يشمل مجالات أخرى عديدة، من بينها قبول دارسين من دول أخرى، وايفاد الخبراء وتبادل الأساتذة، والتشاور بشأن المناهج، وتبادل الكتب والمعينات التدريبية، وتبادل المعلومات والبحوث، الخ.

وهكذا فعندما انعقدت " ندوة الدراسات الاعلامية في العالم العربي "بدعوة من جامعة الرياض في عام ١٩٧٨، قرر المجتمعون اقامة رابطة تجمع فيما بينهم. وانعقد الاجتماع التأسيسي لهذه الرابطة في بنغازي في العام التالي. وبالرغم من الدعم الذي قدمته جامعة قار يونس الليبية الى الرابطة، الا أنها لا زالت تخطو خطواتها الأولى.

الأولويات في مجال تنمية الاطارات المهنية

- وضع خطة لتطوير التدريس الأكاديمي وتحديثه وربطه بالتدريب العملي لتلبية الاحتياجات القائمة والمتوقعة خلال السنوات العشر القادمة، مع سد الثغرات الموجودة في بعض الدول العربية أو في بعض التخصصات؛
- بث النشاط في الرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب الاعلامي للقيام بالمهام التي وكلت اليها؛
- اعادة توزيع المهام بين مراكز التدريب القائمة ومشروعات المراكز الجديدة، وتحويل عدد من المراكز الى مراكز تخصصية في فروع مختلفة للعمل الاعلامي تخدم المنطقة العربية بأكملها؛
- وضع برنامج لتدريب المدربين في المنطقة؛
- استكمال معدات المركز العربي للتدريب الاذاعي في دمشق، وبدء العمل فيه؛
- انتاج معينات سمعية بصرية للتدريب الاعلامي؛
- اعداد كتابين دراسيين حول علم المعلومات وحول الادارة الاعلامية؛
- اعداد برنامج شامل لتدريب العاملين في صناعة النشر، وانشاء مركز أو مراكز لاعداد الفنيين في المستويات الوسيطة في مجال الطباعة؛
- تكثيف التدريب في مجالي الاذاعات التلفزيونية والتبادل الاخباري.

ثامنا

البحوث الاعلامية

١ ـ البحث

تشير أحدث دراسة عن مراكز البحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية أعدها المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، الذي أنشىء في القاهرة عام ١٩٧٨ بالتعاون مع اليونسكو، الى أن عدد هذه المراكز يبلغ ١٣٨. وتبين أن مجالات اهتمام هذه المراكز هي : علوم اجتماعية بصفة عامة ٢٦، اجتماع ٢٢، اقتصاد ٢١، توثيق ومعلومات ٢٠، تربية ١٨، اعلام واتصال ١٨ (أنظر قائمة بهذه المراكز في ملحق رقم ٤)، سكان ١٧، انثروبولوجيا ١٥، ادارة ١٥، علم النفس الاجتماعي ١٤، خدمة اجتماعية ١١، سياسة ١١، قانون ١٠، جريمة ١، ومجالات أخرى ١٠ .

وبالرغم من وجود ١٨ مركزا تعنى ببحوث الاتصال، الا أن انتاجها البحثي في هذا المجال لا يكاد يذكر. واذا ما استثنينا الجامعات (بكثير من التحفظ)، يتضح لنا مدى افتقار المنطقة العربية بصفة عامة الى المراكز المتخصصة لبحوث الاعلام ذات السياسات الواضحة والانتاج العلمي المناسب .

والملاحظ الآن أن أكثر بحوث الاعلام يجريها طلبة الدراسات العليا بامكانات فردية مما يحد من مجال التغطية وقد يؤثر حتى في اختيار مجتمع البحث وموضوعه وربما في منهجيته أيضا . واذا اعتبرنا أن بحوث رسائل الماجستير تكون في كثير من الحالات التجربة العملية الأولى لطالب البحث، وأنها أقرب الى العمل البحثي التدريبي، فانها، باستثناء قليل، لا تحقق اسهاما كبيرا في خدمة العلم نظريا أو حل المشكلات التطبيقية. والأغلب أن باحث الدرجة العلمية يتوقف عن مواصلة العمل البحثي، كما أن البحوث التي يجريها بعد ذلك اذا التحق بهيئة التدريس الجامعي تدفع اليها حماسات ذاتية وتعتمد أيضا على الامكانات الشخصية .

ولقد ترددت يوما أفكار حول انشاء وحدات بحثية ببعض الكليات وأقسام الاعلام توفر لها امكانات مناسبة لاجراء أعمال بحثية أكبر وسد النقص القائم في بعض مجالات البحوث، الا أن هذه الأفكار لم تجد طريقها الى التنفيذ .

فاذا ما اتجهنا الى مؤسسات الاعلام، لوجدنا أن الكثير منها يخلو من أجهزة البحث بمعناها المقصود، والقليل في ندرة من الدول الأعضاء هو الذي تتوفر له أجهزة تعمل في ظروف غير ميسرة وتجرى أكثر بحوثها في اطار ضيق محدود (مثل بحوث المستمعين والمشاهدين). ومن ناحية أخرى فان أجهزة البحث هذه، كما يقول عبد المعز محروس، هي "وحدات ادارية تخضع لرئاسات هي المسؤولة عن البرامج الاعلامية التي تقوم أجهزة البحث بتقييمها ضمن الأعمال البحثية التي تجريها مما يعرضها لمواقف صعبة أحيانا . وهذه التبعية لا توفر لأجهزة البحث الاستقلالية اللازمة للعمل العلمي"*.

وفي حلقات عقدت في بغداد عام ١٩٧٣ عن بحوث المستمعين والمشاهدين صدرت توصية بأن تخصص هيئات الاذاعة، صوتية ومرئية، ١٪ من ميزانياتها لاجراء البحوث، لكن أيا من هذه الهيئات لم ينفذ هذه التوصية. " والنتيجة المتوقعة لنقص مصادر التمويل وضعف الاعتمادات المرصودة لبحوث الاعلام هي نقص مماثل في عدد البحوث، وجهود غير موفقة في كثير مما يجرى منها، واستخدام وسائل بدائية غير مكلفة لتجهيز البيانات، على ما في ذلك من ارهاق واحتمالات الخطأ "**.

والمكتبة الاعلامية فقيرة فيما تضمه من بحوث مؤلفة أو مترجمة، ويرجع ذلك الى قلة الاهتمام بالبحوث، وعدم وجود مؤسسات خاصة للبحث، والأعباء الملقاة على عاتق القلة من العاملين بالتدريس والتدريب، واحجام الناشرين عن نشر الدراسات الجادة، وضآلة الميزانيات المخصصة للبحث، وكذلك ضآلة أجور الباحثين وافتقارهم للتشجيع اللازم .

واذا كانت الدراسات المؤلفة أو المترجمة في مجال الاعلام بشكل عام قليلة بالنسبة لما ينبغي أن يكون، فان البحوث الحقلية شحيحة بل نادرة، وهي تقتصر في غالب الأحوال على بحوث تحليل المضمون وفي أقلها على قياس الأثر .

---

* عبد المعز محروس، "البحوث الاعلامية، تطبيقها ومشكلاتها"، بحث مقدم الى اجتماع خبراء بحوث الاعلام في الوطن العربي، القاهرة، ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

** نفس المرجع .

ويبدو أنه من الضرورى للنهوض بالبحوث الاعلامية فى المنطقة أن يوضع برنامج لتخطيط وتنسيق هذه البحوث فى داخل كل بلد . "وقد تؤدى هذه المرحلة بذاتها الى التفكير فى تعميم فكرة انشاء أجهزة البحوث الاعلامية المركزية واللجان الوطنية لبحوث الاعلام التى يمكن أن تتطور على المدى البعيد فتصبح شبكة من اللجان الوطنية يجمعها مركز اقليمى يتولى أعمال التنسيق ورسم خطط البحوث على المستوى الاقليمى . كما يخطط لأعمال التدريب وتوحيد المصطلحات والمفاهيم ومناهج البحث ، ويكون وسيلة للارتباط بشبكة البحوث الاعلامية الدولية "*.

وتعمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجد فى هذا الاتجاه . وهى بلا منازع أكثر المنظمات العربية نشاطا فى مجال البحوث الاعلامية ، خاصة منذ أنشئت فيها ادارة للاعلام فى عام ١٩٧٨ .

أما اتحاد اذاعات الدول العربية فقد أنشأ فى بغداد " المركز العربى لبحوث المستمعين والمشاهدين" . وقد تولت الحكومة العراقية تسيير شؤونه وتحملت نفقاته منذ عام ١٩٧٧ حتى بدأ الاتحاد فى ادارته عام ١٩٧٩ . ويهدف المركز بصفة عامة الى " اجراء دراسات وبحوث المستمعين والمشاهدين فى المجالين الاذاعى والتلفزيونى على الصعيد العربى وتنمية نظمها ، ويعمل على اعداد الكوادر التى تتولى مهام هذه الدراسات والبحوث من أجل تقويم وتطوير البرامج الاذاعية والتلفزيونية" . كما أن المركز ينشر دورية فصلية لبحوث الاعلام بشكل عام ، تعتبر الوحيدة من نوعها فى المنطقة العربية .

ولا يمكن فى مجال بحوث الاتصال تجاهل الدور الذى يمكن أن يؤديه "المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية" على مستوى المنطقة . وهو يعنى بجمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها ونشرها ، وتوحيد التقنينات والنظم الفنية ، وانشاء شبكة معلومات ، وكذلك باجراء البحوث ونشرها وبتدريب الباحثين .

٢ ـ التوثيق

وجه وزراء الاعلام العرب فى اجتماعهم عام ١٩٧٧ نداء الى الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات المهنية العربية لايلاء عناية خاصة للتوثيق . كما أوصى مجلس وزراء الاعلام العرب الأمانة العامة للجامعة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالدعوة الى عقد مؤتمر يضم الفنيين فى مجال التوثيق فى الدول العربية لبحث هذا الموضوع ، ووضع خطة تفصيلية لتنفيذه على أساس التنسيق ، واعتمادا على الأساليب الحديثة المعمول بها .

وتجلى اهتمام المنظمات العربية الاقليمية بخدمات المعلومات والتوثيق من خلال عديد من الأنشطة والمشروعات ، فقد حاولت جامعة الدول العربية منذ بداية السبعينات اقامة مركز معلومات للجامعة . وجددت الجامعة محاولاتها مؤخرا ونجحت فى وضع مشروع لذلك بالاتفاق مع اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للتنمية يبدأ تنفيذه عام ١٩٨١ . ومن جانب آخر أكد اتحاد اذاعات الدول العربية خلال عدد من الاجتماعات على ضرورة تجميع وتنظيم وفهرسة المعلومات الاذاعية وضرورة تيسير تبادلها على النطاق العربى .

كذلك أشارت المادة الثانية من النظام الأساسى للرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب الاعلامى الى أن " وضع برنامج لدعم البحوث الاعلامية وتنظيم تبادلها بين المعاهد والمراكز وتشجيع عمليات التوثيق والترجمة " هو من بين الأغراض التى تسعى الرابطة الى تحقيقها .

كما تأكد الاهتمام بالتوثيق الاعلامى فى توصيات اجتماعات مختلفة للخبراء ، من بينها على وجه الخصوص اجتماع خبراء التخطيط القومى لخدمات التوثيق والمكتبات فى البلاد العربية (القاهرة ، ١٩٧٤) ، والندوة العلمية الاعلامية الأولى لعمداء ومديرى مدارس ومعاهد وكليات ومراكز الاعلام العربية (القاهرة ، ١٩٧٦) التى أبرزت "أهمية انشاء وحدات للتوثيق الاعلامى فى معاهد ومراكز الاعلام فى الوطن العربى والتعاون فيما بين هذه الوحدات". كذلك أوصت ندوة الدراسات الاعلامية فى العالم العربى (الرياض ، ١٩٧٨) بأن "يعهد الى مركز أو أكثر ، من بين تلك التى تعمل أو يمكن أن تعمل على مستوى اقليمى أو شبه اقليمى ، تجميع البحوث الاعلامية التى تجريها الجهات المختلفة فى البلاد العربية وتوثيقها وتيسير تبادلها بين المعاهد والمؤسسات " .

وقد بدأ هذا الاهتمام الرسمى والمهنى بشؤون التوثيق يسفر عن بعض النتائج مؤخرا . ولعل أهمها هو قيام " المركز الاقليمى للتوثيق الاعلامى لدول الخليج" فى بغداد بناء على قرار اتخذه مؤتمر وزراء اعلام الخليج فى ضوء الدراسة التى قامت بها منظمة اليونسكو فى هذا الخصوص . وبالرغم من أن المركز يعتبر أساسا بنك معلومات للمؤسسات الاعلامية الخليجية ، الا أن نشاطاته ، التى لم تبدأ سوى فى منتصف عام ١٩٨١ ، تتضمن أيضا اجراء البحوث الاعلامية وتوثيقها .

كذلك قامت اليونسكو بدراسة أخرى حول جدوى اقامة مركز عربى لتوثيق البحوث الاعلامية** يرتبط بالشبكة الدولية لمراكز التوثيق فى مجال بحوث الاعلام وسياساته (كومنيت) . وقد اقتضت هذه الدراسة استقصاء واقع النشاط البحثى والتوثيقى فى المجال الاعلامى بالمنطقة ، وذلك من خلال حصر المؤسسات والمعاهد التى تضطلع بمثل هذه الأنشطة وتحديد امكاناتها البشرية وتبيان مستوى فعالياتها وخدمتها ، وكذلك استكشاف مستوى العلاقة بين الجهات التى تضطلع بالبحوث الاعلامية فى الأقطار العربية من حيث تبادلها للبحوث والخبرات أو من حيث قيامها بالأنشطة البحثية المشتركة ، وتحديد ماهية الصعوبات والعقبات التى تكتنف عملية التوثيق وتداول المعلومات البحثية والاعلامية . كما حصرت الدراسة المؤسسات والأجهزة الاقليمية التى تمارس أنشطة بحثية وتوثيقية للتعرف على أوجه وأشكال هذه الأنشطة ، الأمر الذى يتيح تجنب الازدواجية فى العمل والوصول الى الصيغ المناسبة للتنسيق .

* سعد لبيب ، "نحو استراتيجية عربية لبحوث الاعلام" ، بحث مقدم الى اجتماع خبراء بحوث الاعلام فى الوطن العربى ، القاهرة ، ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٨ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

** د. مصباح الخيرو ، "دراسة جدوى حول مركز عربى لتوثيق البحوث الاعلامية" ، اليونسكو ، CC-79/WS/28 ، ١٩٧٩ .

وقد تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فكرة انشاء المركز العربى لبحوث الاعلام والتوثيق وعرضت هذه الدراسة فى اجتماع "خبراء بحوث الاعلام" الذى دعت اليه المنظمة فى القاهرة عام ١٩٧٧ . وأقر اجتماع الخبراء الدراسة من حيث المبدأ ودعا المنظمة الى متابعة دراسة الموضوع . وفى أبريل/نيسان ١٩٨١ دعت المنظمة لجنتها الاستشارية لبحوث الاعلام للاجتماع بالكويت لبحث دراسة اليونسكو بالتفصيل ، وقد أسفرت المناقشات عن تبنى ما ورد فى الدراسة مع بعض التعديلات .

وأوصى الاجتماع بأن تكون أهداف المركز - الذى اقترح تسميته "المركز العربى لبحوث الاتصال والمعلومات" - على النحو التالى :

- اختيار واقتناء مصادر المعلومات ، من كتب ودوريات ووثائق وغيرها من المواد السمعية البصرية وتحليلها وتنظيمها بغية تسهيل عملية استرجاعها والتعامل معها ؛
- توفير المعلومات لمن يحتاجها من الباحثين والمخططين وصانعى القرار فى مجالات الاعلام والاتصال ، بهدف ترشيد السياسات الاعلامية والبحث والتوثيق وتمكين العاملين من تطوير مستوى أدائهم ؛
- وضع خطط للبحث الاعلامى على المستوى القومى ، واعداد الدراسات والبحوث لمختلف الأقطار العربية ، وتوفير البيانات والمعطيات ، وتشجيع الباحثين الاعلاميين العرب والتنسيق معهم ؛
- توطيد علاقة المركز بمؤسسات البحث والتوثيق العربية وبوسائل الاعلام المختلفة ، بغية دراسة مشاكلها ، والعمل على دعم وتطوير البنى الأساسية لخدمات المعلومات والتوثيق المتوفرة ومساعدة الدول العربية التى تفتقر الى مثل هذه الخدمات ؛
- اقامة علاقات وثيقة مع مراكز البحوث الاعلامية وشبكات الاعلام والاتصال الدولية ؛
- العمل على نشر الوعى البحثى فى مجال الاتصال ، والاسهام فى رفع كفاءة العاملين فى أجهزة البحث والتوثيق الاعلامى لتلبية حاجات الدول الأعضاء .

وفى ضوء هذه الأهداف اقترح الاجتماع أن يقوم المركز بالخدما التالية :

- اعداد الدراسات وترجمة المطبوعات التى تهم الباحثين والمختصين وصانعى القرارات ، وتأمين توزيعها على أوسع نطاق ؛
- التعاون فى انشاء الوحدات البحثية وتنمية الوحدات القطرية القائمة ؛
- تقديم خدمات المعلومات المتطورة ؛
- اصدار المطبوعات المختلفة ، ومن بينها القوائم البيليوغرافية ، ودورية تضم أهم ما ينشر من مصادر معلومات ؛
- اقامة دورات تدريبية تخصصية فى مختلف المجالات التى تتعلق ببحوث الاتصال ، والمساعدة على تقديم المنح التدريبية ؛
- التنسيق مع المراكز والهيئات المختصة بهدف توحيد المصطلحات الفنية فى مجال الاتصال

وقد ترك الاجتماع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اتخاذ الاجراءات الكفيلة باختيار مقر المركز واقامته . والمعتقد أن المنظمة ستعرض هذا الأمر على مجلسها التنفيذى قبل نهاية عام ١٩٨١ .

الأوليات في مجال البحوث والتوثيق

البحوث

- انشاء لجان وطنية للبحوث الاعلامية ؛
- قيام جهاز متخصص يتولى تنسيق البحوث الاعلامية وتطويرها فى المنطقة العربية ؛
- اجراء بحوث حول :
  - اهتمامات قراء الصحف والدوريات وأذواقهم
  - تطور العلاقة بين السينما والتلفزيون فى المنطقة
  - تأثير التوسع فى التلفزيون على الراديو
  - تأثير تكنولوجيا الفضاء على الاتصال فى الدول العربية
- دعم دورية البحوث الاعلامية التى ستصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

التوثيق

- انشاء المركز العربى لبحوث الاتصال والمعلومات ؛
- قيام مركز أو معهد فى كل دولة عربية بعمليات ايداع البحوث الاعلامية الوطنية واستنساخها وتوزيعها ؛
- العمل على توحيد المصطلحات الاعلامية ؛
- اعداد مكنز لمصطلحات الاتصال باللغة العربية ، بالاستعانة بالمكنز الذى أصدرته اليونسكو بالانجليزية والفرنسية والأسبانية ؛
- وضع خطة للضبط البيبلوجرافى لبحوث الاعلام فى المنطقة ، واتباع التقنين الدولى للوصف البيبلوجرافى ISBD فى مختلف المعاهد والمراكز الاعلامية العربية ؛
- تصوير مجموعات من الصحف العربية على الميكروفيلم ، واعداد كشافات تحليلية لها .

تاسعا

التعاون العربي

لا يمكن لأى برنامج لتنمية وسائل الاتصال فى المنطقة العربية أن يضع فى اعتباره مجرد الاحتياجات والأولويات فى كل دولة من دول المنطقة على حدة ويتجاهل الأهمية الكبرى للتعاون الاقليمى وشبه الاقليمى بين هذه الدول. وليس هذا للاعتبارات الثقافية القومية التى تتميز بها المنطقة العربية فحسب، ولكنه راجع أيضا الى اعتبارات عملية تجعل التكامل أو التنسيق ضرورة حيوية لدعم أجهزة الاعلام وبنيتها الأساسية وتطوير مشروعات التدريب والبحوث فى المنطقة وتوفير الانسياب الاعلامى الحر المتوازن فيما بينها وبين بقية العالم.

والتعاون فيما بين دول المنطقة فى جميع النواحى المتعلقة بالاتصال أمر يسبق أى تفكير فى التعاون مع دول أخرى خارج المنطقة على أساس ثنائى أو جماعى نظرا لأن البرامج والأنشطة الاتصالية فى المنطقة العربية، وخاصة فى جوانبها الانمائية والتعليمية والثقافية وفيما يتعلق بتدبير الموارد لهذه البرامج، تحكمها اعتبارات البيئة الاعلامية والثقافية العربية الى جانب أوضاع عملية تتصل بالموارد والقوى البشرية.

وعلى الرغم من الظروف الطارئة التى تضع بعض العقبات أمام التعاون العربى بدرجات متفاوتة، فان الأصل الذى يعتد به، والذى ترسم الخطط على أساسه، هو التعاون بعيد المدى فيما بين الدول العربية، خاصة اذا كانت الخطط تستهدف النمو المستقبلى لوسائل الاتصال، وليس مجرد تدابير مرحلية أو مؤقتة.

ويرجع يحيى أبو بكر نقطة البدء " فى التخطيط الاعلامى المنظم على المستوى القومى الى انعقاد المؤتمر الأول لخبراء الاعلام العرب فى عام ١٩٥٩ فى اطار جامعة الدول العربية. فمن هذا المؤتمر انبثقت فكرة تشكيل لجنة دائمة للاعلام بالجامعة فى مقدمة الاختصاصات التى وكلت اليها وضع التخطيط العام لسياسة الدعوة العربية وتنسيق جهود الدول الأعضاء فى هذا الشأن". ويقول انه من الواضح أن "الدعوة" كانت هى المرادف لكلمة "الاعلام"*. وارتفعت مسؤولية التخطيط المشترك الى مستوى وزراء الاعلام عندما عقد المؤتمر الأول لوزراء الاعلام العرب فى مارس / آذار ١٩٦٤. وصدرت قرارات بانشاء صندوق مشترك للاعلام أطلق عليه اسم "صندوق الدعوة العربية"، وانشاء عدد من المؤسسات الاعلامية.

أما الآن فقد زاد هذا العدد على نحو ملحوظ، وأصبحت هناك المنظمات الاقليمية التالية التى تعنى بشؤون الاتصال بالاضافة الى الجامعة العربية ذاتها:

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومقرها تونس، ويتبع المنظمة أيضا " المركز العربى للتقنيات التربوية"، ومقره الكويت
- اتحاد اذاعات الدول العربية، ومقره تونس، ويتبع الاتحاد " المركز العربى للتدريب الاذاعى والتلفزيونى"، ومقره دمشق وكذلك " المركز العربى لبحوث المستمعين والمشاهدين "، ومقره بغداد
- اتحاد وكالات الأنباء العربية، ومقره بيروت
- اتحاد الصحفيين العرب، ومقره بغداد
- المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، ومقرها الرياض
- الرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب الاعلامى، ومقرها بنغازى
- اتحاد السينمائيين التسجيليين العرب، ومقره بغداد
- الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية، ومقره بغداد
- الاتحاد البريدى العربى، ومقره دمشق.

كذلك فهناك منظمات اقليمية أخرى تعنى بالاعلام على نحو أو آخر، مثل منظمة العمل العربية (الاعلام العمالى) أو المنظمة العربية للتنمية الصناعية (صناعات الاتصال).

وبالاضافة الى التعاون الاقليمى فان التعاون شبه الاقليمى يتيح امكانات عدة. وقد أثبتت التجربة سلامة هذا الاتجاه. وفى هذا الخصوص يقول الشاذلى القليبى انه "اذا نظرنا الى الثقافة العربية فانها تعم جميع البلاد المتكلمة بالعربية ... فكان لا مناص من أن تظهر داخلها خطوط فاصلة لمناطق ثقافية متميزة، من ذلك ما نسميه اليوم بالمغرب العربى الكبير الذى يشمل تونس والجزائر والمغرب الأقصى وليبيا. فمعلوم أن هذه المنطقة كانت تغلب عليها ثقافة قائمة الذات، ارتبطت

* يحيى أبو بكر، "التنسيق والتكامل فى مجال التخطيط الاعلامى على المستوى القومى"، بحث مقدم الى "اللجنة التحضيرية لاجتماع خبراء التخطيط الاعلامى فى الوطن العربى"، تونس، مارس / آذار ١٩٧٩، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

فى وقت من الأوقات بالحضارة الأندلسية . وواضح أن ثقافة هذا المغرب ... متميزة عما كان يوجد فى المشرق العربى قبل الاسلام ... كيف نعد لهذه الثقافة المغربية ؟ فى امكاننا أن نتكاتف لتهيئة الأسباب المعينة على قيام جهد مغربى ضمن الثقافة العربية الأم . وعلينا فى ذلك جملة من الواجبات . علينا التعاون على احياء التراث المغربى... وعلينا أيضا اتخاذ التدابير الكفيلة بتسهيل رواج الكتب ومختلف البضاعات الثقافية . وعلينا كذلك ايجاد وسائل التعاون فى مختلف مجالات الانتاج الثقافى ، وأخص بالتأكيد منها الاذاعة والتلفزة والسينما والمسرح"*.

واذا ما اتجهنا الى منطقة أخرى هى جنوب شبه الجزيرة العربية لوجدنا أن الصلات بين شمال اليمن وجنوبه ليست بحاجة الى افاضة . كما أن التعاون بين الاعلاميين فى البلدين أخذ صورا متعددة فى مراحل مختلفة ، لكنه ظل دائما تعاونا له طبيعة خاصة نابعة من الظروف والعوامل التى تجمع بين البلدين . وفيما يتعلق بالتدريب الاعلامى مثلا ، فقد لاحظت البعثة التى أوفدتها جامعة الرياض لمسح امكانيات التدريب الاعلامى فى الوطن العربى انه "بالرغم من اقتناع مجموع أعضائها بحق كل دولة فى أن تعد خطط التدريب على النحو الذى يتراءى لها واقامة الوحدات التدريبية المناسبة لهذه الخطط ، الا أن موضوع التنسيق بين شمال اليمن وجنوبه فى هذا الخصوص قد ألح على أعضائها على نحو لم يكن واردا بهذه الحدة والوضوح بالنسبة لبلدان عربية أخرى . وتجد البعثة أنه سوف يكون مؤسفا أن تفلت هذه الفرصة لقيام نوع من التنسيق بين البلدين اللذين يواجه العمل الاعلامى فيهما ظروفا متشابهة الى حد كبير ، وتتجاور حدودهما ، وتدعو الحاجة لتنسيق امكانياتهما المحدودة فى استثمار متكامل أكثر جدوى لكل منهما ".

وكذلك الحال فى منطقة الخليج ، التى تمثل هى الأخرى وحدة متميزة ، " فقد تعرضت جميعها (عدا السعودية) لغزو الاكتشافات الجغرافية الاستعمارية واستقلت فى أزمنة متقاربة ، وغمرها البترول معا فزاد من روابطها الاقتصادية . وتعرضت مجتمعاتها معا لتطور حاد صهرها جميعا بوتقة واحدة . والتركيب السكانى فيها واحد تقريبا ، مما يقرب بين عاداتهم وتقاليدهم . ولا توجد بينهم فروق واضحة فى الزى أو اللهجة أو المأكل أو الطباع ، كما أن طرق الحياة والنظم الاجتماعية والسياسية متشابهة . ولا توجد فى منطقة الخليج أى فواصل جغرافية ، فهى تعتبر وحدة متصلة متماسكة "**. وفى السنوات الأخيرة ازداد التقارب السياسى بين دول المنطقة ، وتحقق قدر كبير من التنسيق فى السياسات ، وتشكل مجلس للتعاون الخليجى تسيره مؤتمرات للقمة ويغطى ميادين مختلفة . ولعل أبرز مظاهر السعى الى الوحدة فى المنطقة هو ذلك الذى تحقق فى منطقة الساحل المتصالح فى أوائل السبعينات عندما انضمت سبع امارات فى دولة واحدة هى دولة الامارات العربية المتحدة ." وفى مثل هذه المنطقة التى توجد فيها كل مقومات التجمع هذه ، والتى تواجه نفس المشكلات . وتشهد هذا التغيير ، وتسعى بحزم الى تحقيق التقدم ، فان دور وسائل الاتصال فى المعاونة على الانتقال بالمجتمع من مرحلة الى أخرى ودعم عناصر الوحدة دور يستشير التحدى "***.

وقد قامت دول الخليج بالتنسيق فيما بين هذه الوسائل الى حد مرموق خلال السنوات القليلة الماضية . وأنشأت لذلك عددا من الأجهزة ، هى " جهاز تلفزيون الخليج" (الرياض) ، و "وكالة أنباء الخليج" (البحرين) ، و "مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك " (الكويت) ، و" المركز الخليجى لتنسيق التدريب الاذاعى والتلفزيونى" (الدوحة) ، و " المركز الاقليمى للتوثيق الاعلامى لدول الخليج" (بغداد) . كما قامت بأنشطة اعلامية مشتركة سواء من خلال هذه المراكز ، أو تحت اشراف مؤتمر وزراء اعلام دول الخليج الذى انبثقت منه هذه المشروعات . كذلك نجد " مكتب التربية العربى لدول الخليج " الذى يعنى باستخدام وسائل الاعلام من أجل التربية .

---

* الشاذلى القليبى ، "الثقافة رهان حضارى" ، الدار التونسية للنشر ١٩٧٨ .

** حمدى قنديل وأحمد يوسف وأولى برجلوند ، "شبكة تلفزيون الخليج" ، اليونسكو ، ١٩٧٥ ، وثيقة رقم FMR/COM/DAC/75/124 .

*** نفس المرجع .

عاشرا

توفير الموارد

ان الأوضاع السائدة فى أكثر البلدان العربية تضطرها الى انتهاج سياسة تنمية اقتصادية سريعة يتعين تنفيذها فى ظروف تتسم بالافتقار الشديد الى الموارد والوسائل . ويطرح ذلك مشكلات عسيرة من حيث تعبئة الموارد من جهة، وتوزيعها على مختلف القطاعات من جهة أخرى . وهكذا يتعرض الاعلام، وهو واحد من هذه القطاعات ،لمزاحمة عدد من القطاعات الأخرى . وليس من المألوف دائما أن يتلقى هذا القطاع من الموارد ما يتناسب مع الأهمية التى تؤكدها الاحتياجات الحقيقية واحتياجات التخطيط بعيد المدى .

على أن المشكلة ليست على الدوام هى مشكلة الموارد المالية، حتى فى تلك الدول الأكثر فقرا من غيرها. ففى السودان أكد مجلس الوزراء فى ورقة عمل أجازها فى عام ١٩٧٦ على أن يشهد عام ١٩٧٧ تركيزا وتكثيفا للجهود فى مختلف المجالات الاعلامية . وكلفت وزارة الاعلام منظمة اليونسكو بوضع مشروع لمعهد وطنى للتدريب الاعلامى . وقبل أن توفد البعثة كان قد تقرر بالفعل ادراج ٦٠٠ ألف دولار فى خطة السنوات الخمس التى تنتهى فى عام ١٩٧٧ للبدء فى مشروع المعهد ، وكذلك تقرر من حيث المبدأ تخصيص نحو ٤ر٥ مليون دولار فى الخطة السداسية ٧٧ – ١٩٨٣ لاتمام المشروع . ووافقت وزارة الاعلام على خطة اليونسكو بكاملها، وافتتح المعهد بالفعل فى عام ١٩٧٦، ووفرت له المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اثنين من المدربين لمدة عامين ، وأسهمت مؤسسة طومسون البريطانية "التى تعد سندا تقليديا لبرامج التدريب الاعلامية فى السودان"* بايفاد عدد من المحاضرين لمدد قصيرة، الا أن عمل المعهد تعثر أساسا بسبب ندرة المدربين وليس ندرة المال . ولذلك فان الموارد المالية قد لا تكون العنصر الحاسم دائما .

وربما كانت احدى المشكلات الأساسية فى هذا الصدد هى كيفية ترشيد الانفاق ، اذ نلاحظ مثلا أن ما يخصص حاليا من الموارد المتوفرة فى مجال الاتصال للترفيه وأوقات الفراغ أكثر مما يخصص منها للتربية بمعناها الواسع . كما أن هناك ظاهرة أخرى هى زيادة الاستثمارات المخصصة فى عدة بلدان للمعدات والتنمية التكنولوجية على حساب الاستثمارات المخصصة للمواد الاعلامية .وبالاضافة الى ذلك فربما كانت هناك ظاهرة شائعة فى المنطقة هى توجيه عناية وموارد أكبر الى الوسائل الاعلامية الالكترونية الحديثة والجذابة عما هو موجه الى وسائل الاعلام المطبوعة، وخصوصا الدوريات والكتب ، أو توجيه تلك الموارد للحضر على حساب الريف والبادية .

ولكن العنصر المالى يظل ، فى حد ذاته ، دائما عنصرا بالغ التعقيد، خاصة مع الافتقار الى البيانات الأولية عن الأوضاع الحالية لأجهزة الاتصال وعن احتياجاتها فى المستقبل بالنسبة للعاملين أو المعدات على نحو ما شاهدنا فى المنطقة العربية . والواقع أنه من الصعوبة بمكان معرفة ما ينفق على الاتصال فى المنطقة فى الوقت الحالى أو ما تحتاجه فى المستقبل بدقة، ذلك أن الاتصال يجمع بين عدة مجالات للنشاط الوطنى . وقد يكون صحيحا أن جانبا هاما من موارد البلاد العربية قد خصص للاتصال ، باعتبار أن هناك مؤسسات وأنشطة عديدة تخدم العملية الاعلامية . ويضيف الى صعوبة الحصول على بيانات فى هذا الشأن أن هناك مؤسسات خاصة تعمل فى مجال الاعلام، وخاصة فى الصحافة والطباعة ونشر الكتب والسينما .

الا أنه من المعروف أن استثمارات تقدر بما يزيد على بليونين من الدولارات قد انفقت على مشروع شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية للشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط . كذلك فقد تكلف التخطيط التقنى للشبكة نحو ٤ مليون دولار سددها برنامج الأمم المتحدة للتنمية . أما القطاع الفضائى للشبكة الفضائية العربية فسوف يكلف وحده حوالى ٢٠٠ مليون دولار . ومن المؤسف أن الانفاق على المعدات لا يقابله انفاق مناسب على المواد الاعلامية التى ستبث من خلال هذه الشبكات التكنولوجية الحديثة .

وتواجه المنطقة أيضا بمشكلات ناتجة عن التطور التكنولوجى لا يمكن دائما تقدير مداها . وقد أصبح وقع هذا التطور سريعا للغاية، لدرجة أن عديدا من الدول لا تستطيع ملاحقة المعلومات الخاصة به، ولا تستطيع بالتالى وضع خطط يعتمد عليها على المدى البعيد، أو تخصيص الاعتمادات المالية المناسبة . وكما رأينا فان معظم المعدات التى تستخدم فى الاعلام – ان لم تكن كلها –

* بونا ملوال (وزير الثقافة والاعلام)، خطاب افتتاح المعهد، أكتوبر/ تشرين الثانى ١٩٧٦، الخرطوم .

تستورد من الخارج . ويضيف الى تعقيد الأمر تذبذب سوق المال الدولية وندرة العملات الصعبة فى غالبية الدول العربية . أما الدول الغنية فقد أغرقت بعروض الشركات الأجنبية ، وهى تحتاج الى خبرة واسعة لتمحيصها .

ولقد كانت هذه الدول سندا لشقيقاتها العربيات فى مختلف الأحيان لمساعدتها على دعم أجهزتها الاعلامية . أما منظمات التمويل الاقليمية فلم تقم سوى بدور محدود فى مجال الاعلام . ولعل أبرز هذه الجهات هو " الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية " . وقد أنشىء الصندوق عام ١٩٧١ فى الكويت . وهو يضم الآن جميع أعضاء جامعة الدول العربية ، ويبلغ رأسماله ٤٠٠ مليون دينار كويتى (١٣٦٠ مليون دولار أمريكى) . وتشمل مسؤولياته :

- تقديم المساعدة للحكومات فى اختيار المشروعات واعداد وثائقها ورفعها الى الصندوق وغيره من مصادر التمويل الاقليمية والدولية ؛
- منح معونة مالية مباشرة فى اختيار المشروعات واعداد وثائقها ورفعها الى الصندوق وغيره من مصادر التمويل الاقليمية والدولية ؛
- منح معونة مالية مباشرة لمثل هذه المشروعات عن طريق قروض من رأسماله أو من موارد أخرى موضوعة تحت ادارته ؛
- الترتيب لاسهام منظمات مالية أخرى (مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية) ، عامة أو خاصة ، فى تلك المشروعات ، عن طريق انشاء اتحادات تمويل وغير ذلك من الترتيبات حسبما تقتضيه طبيعة المشروع ومصالح الحكومات المعنية .

ويغطى الصندوق من حيث المبدأ جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتكاد تكون كافة المشروعات التى يمولها فى مجال الاتصال هى مشروعات خاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية (أنظر الملحق رقم ٥) . وفى السنوات الأخيرة فقط شارك الصندوق فى تمويل مشروعات خاصة بالانتاج التلفزيونى التربوى . كما أنه يدرس الآن مشروعا لانتاج كتب تجريبية للذين محيت أميتهم مؤخرا . ولعل ضآلة هذه المشروعات ، خاصة بالنسبة لغيرها من قطاعات التنمية الأخرى يرجع الى أن حكومات المنطقة لم تضعها بعد فى مقدمة أولوياتها .

والمنطقة العربية ، خاصة الدول المصدرة للبترول فيها ، تعتبر من مصادر التمويل الرئيسية لعدد من الوكالات والمؤسسات والصناديق الدولية التى تقدم المعونات الى الدول النامية .

كذلك فهناك عدد من الدول العربية يقدم مساهمات مالية لبرامج أموال الودائع فى منظمة اليونسكو ، سواء لتنفيذ مشروعات فى الدول ذاتها أو لتمويل مشروعات محددة فى دول أخرى . وتتزايد نسبة المساهمات فى مجال الاعلام عن ذى قبل ، وان كانت لاتزال تعتبر أقل من المساهمات التى تقدمها الدول العربية فى مجالات أخرى .

وقد دعا ممثلو المنظمات العربية العاملة فى مجال الاعلام الى زيادة التعاون الدولى والمعونة الدولية فى هذا المجال . ويقول على شمو انه " لو صدق ممثلو الدول المتطورة والتزموا بما جاء فى خطاباتهم للمؤتمر العام لليونسكو فى دورته العشرين عام ١٩٧٨ ، فان ذلك سيكون خطوة متقدمة فى سبيل الوصول الى الوضع الأمثل الذى نصبو اليه جميعا فى دول العالم الثالث من خلال البرنامج الدولى لتنمية الاتصال . ولا شك مطلقا فى أن هذا البرنامج سيجد من الدول العربية الغنية اسهاما ماليا " * يقدم الى دول العالم الثالث . وقد لاحظ ممثلو المنظمات العربية " ان المنطقة العربية فى هذا الخصوص لا تعتبر فقط منطقة متلقية للمساعدة ، وانما بامكانها أيضا أن تقدم اسهاما مرموقا فى البرنامج الدولى لتنمية الاتصال "** . وبالفعل ، فلقد كانت العراق ضمن أول أربع دول أعلنت تقديم مساهمات فى البرنامج .

وبالرغم مما توليه المنطقة من أهمية للتعاون الدولى المفتوح والنشط الذى يشمل كلا من المعونات الثنائية والمعونات متعددة الأطراف ، فهناك وعى خاص بمغزى التعاون العربى ، خاصة لبلدان مثل تلك المجموعة التى تجمعها خصائص كثيرة مشتركة ، والتى انتظمت منذ فترة بعيدة فى عضوية أجهزة اقليمية مختلفة ، بينها منظمات حكومية وغير حكومية تغطى كافة مجالات الاعلام . وتدرك المنطقة أن اعتمادها الجماعى والفردى على النفس يشكل اللبنة الأساسية لتطوير مرافق الاعلام فيها ، ويوفر أرضية خصبة للتعاون الدولى وما يمكن أن يسفر عنه من معونات .

---

* مرجع سابق .

** التقرير النهائى ، الاجتماع الاستشارى العربى لبحث مشروعات البرنامج الدولى لتنمية الاتصال ، مرجع سابق .

ملحق رقم ١

وسائل الاعلام الجهوية والمحلية في الدول العربية بخلاف الخدمات المتخصصة*

الراديو

- تونس : راديو صفاقس وراديو المونستير
- الجزائر : هناك خدمتان بالتوازى مع الخدمات المركزية هما راديو قسنطينة وراديو وهران
- السودان : اذاعة جوبا
- سوريا : اذاعة الشعب من حلب
- عمان : راديو صلالة
- مصر : اذاعة الاسكندرية
- المغرب : ست خدمات هى أغادير ، الدار البيضاء، وجده ، مراكش ، وفاس ، بالاضافة الى محطة طنجة ذات الوضع الخاص ، وهى كلها تعمل بشكل متواز مع الخدمة المركزية فى الرباط
- اليمن الشمالية : راديو تعز وراديو الحديدة

التلفزيون

- الجزائر : استوديوهات انتاج واذاعة محلية محدودة فى كل من عنابة ،قسنطينة ، وهران
- السعودية : استوديوهات للانتاج المحلى يرسل ليذاع على الشبكة الوطنية فىكل من : الرياض ، جدة ، الدمام ، القصيم ، المدينة المنورة ، هيل ، تبوك ، بدنة ، حفر الباطن ، أبها
- السودان : تلفزيون الجزيرة (واد مدنى)
- سوريا : استوديوهات انتاج فى حلب ، تذاع على الشبكة المركزية
- العراق : استوديوهات انتاج وخدمات محلية محدودة تنفصل عن الشبكة : التأميم (كركوك)، البصرة ، نينوى ، ميسان ، المثنى
- عمان : استديوهات انتاج محلى فى صلالة
- المغرب : استديو انتاج ومشروع تلفزيون محلى من الدار البيضاء (الحسن الثانى)

الصحافة

- الجزائر : النصر اليومية (قسنطينة)، الجمهورية اليومية (وهران)
- السعودية : البلاد وعكاظ اليوميتان ومجلتا البلاد الاسبوعية ونداء الجنوب (جدة)، المدينة والمدينة المنورة (المدينة)، "اليوم" اليومية وأخبار الظهران الاسبوعية (الدمام)، الرياض (الرياض) أم القرى الاسبوعية (مكة المكرمة)
- سوريا : الجماهير (حلب)، العروبة (حمص)، الفداء (حماه)، صوت الفرات (دير الزور)
- العراق : الورقاء الأسبوعية (السماوة)، المجتمع الاسبوعية (النجف)
- مصر : المجلات الاسبوعية التالية : القناة (الاسماعيلية)، الوفاق (المنصورة)، قارون (الفيوم)، الأمير (ميت غمر)، أخبار دمياط (دمياط)
- المغرب : المستقبل (أغادير)، اللواء (تطوان)، الطليعة والهدف (الدار البيضاء)، طنجة الاسبوعية (طنجة)
- اليمن الشمالية : الجمهورية اليومية ومأرب الاسبوعية (تعز) .

---

* سعد لبيب ، الاعلام والتحضر فى المنطقة العربية ، اليونسكو ،باريس ، ١٩٨٠ .

ملحق رقم ٢

وصلات المواصلات السلكية واللاسلكية
التي تمت أو فى سبيلها للاستكمال
فى المنطقة العربية*

١ ـ السعودية ـ اليمن العربية

وتستوعب طاقة هذه الوصلة قناة تلفزيونية فى اتجاهين ، وتربط تلفزيون صنعاء بالشبكة الداخلية للمملكة السعودية عن طريق أبها .

٢ـ صنعاء ـ تعز

وتتضمن هذه الوصلة قناة تلفزيونية واحدة ذات اتجاهين لأغراض الاتصالات الدولية .

٣ ـ اليمن العربية ـ اليمن الديمقراطية
اليمن العربية ـ جيبوتي

وكلتاهما تتضمن طاقة تلفزيونية لقناة واحدة فى الاتجاهين .

٤ ـ السعودية ـ الكويت

كابل محورى سعته قناة تلفزيونية واحدة فى اتجاهين تربط تلفزيون الكويت بشبكة المايكروويف الداخلية السعودية عن طريق الخافجى ـ الدمام .

٥ ـ السعودية ـ الامارات
السعودية ـ قطر
السعودية ـ البحرين

من المتوقع أن يجرى تشغيل هذه الوصلات خلال عام ١٩٨٢، وتتضمن كل منها قناة تلفزيونية واحدة ذات اتجاهين .

٦ ـ العراق ـ سوريا

تمت هذه الوصلة الدولية عن طريق الموصل ـ الحسكة بطاقة (٢ + ١) ٩٦٠ قناة صوتية (قناة تلفزيونية ذات اتجاهين) .
بالاضافة الى كابل محورى ذى قناة تلفزيونية بين الكويم (العراق) وتدمر (سوريا) ينتظر أن يجرى تشغيله خلال عام ١٩٨٢ .

٧ ـ الأردن ـ سوريا

تتضمن الوصلة الدولية عمان ـ دمشق طاقة (٢+١) ٩٦٠ قناة صوتية (قناة تلفزيونية ذات اتجاهين) .

٨ ـ السعودية ـ السودان

تعتبر هذه الوصلة (كابل بحرى) أطول وصلة من نوعها أقيمت حتى الآن ، وهى بطاقة قناة تلفزيونية واحدة فى اتجاهين .

---

* المصدر : وثائق الاجتماع السنوى الثانى لمراجعة خطوات تنفيذ شبكة مواصلات الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، جنيف ، يناير/كانون الثانى ١٩٨١، وثيقة رقم ٧، الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

ملحق رقم ٣

المحطات الأرضية للانتلسات في الدول العربية*

الدولة		الطراز	القمر
الأردن			الأطلنطى
			الهندى
الامارات العربية			الأطلنطى
	محطتان		الهندى
			غير عاملة
البحرين			الأطلنطى
			الهندى
تونس			تعمل فى ١٩٨٢
الجزائر			الأطلنطى
			الهندى
	١٥ محطة	غير قياسية	الأطلنطى
جيبوتى			الهندى
السعودية	محطتان		الأطلنطى
	١٣ محطة	غير قياسية	الأطلنطى
			الهندى
	٤ محطات	غير قياسية	موجودة ولكنها لا تعمل
			تعمل فى ١٩٨٣
السودان			الأطلنطى
	١٤ محطة	غير قياسية	الأطلنطى
			تعمل فى ١٩٨١
سوريا			الهندى
الصومال			الهندى
العراق			الأطلنطى
			الهندى

* المصدر : المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، سبتمبر/أيلول ١٩٨١ .

الدولة		الطراز	القمر
عمان	٦ محطات	غير قياسية	الأطلنطي الهندي
قطر			الهندي تعمل في ١٩٨٢
الكويت			الأطلنطي الهندي تعمل في ١٩٨١
لبنان			الهندي تعمل في ١٩٨١ الأطلنطي
ليبيا			الأطلنطي موجودة ولم تعمل بعد
مصر			الأطلنطي
المغرب			الأطلنطي
موريتانيا			تعمل في ١٩٨١
اليمن الديمقراطية			تعمل في ١٩٨٢
اليمن العربية			الهندي تعمل في ١٩٨٢

ملحق رقم ٤

المراكز المهتمة ببحوث الاعلام والاتصال في الدول العربية

- قسم التوثيق التربوى بوزارة التربية ، والمجلس القومى للتخطيط (الأردن)
- مركز التوثيق التربوى (تونس)
- معهد العلوم السياسية والاعلام (الجزائر)
- مديرية التوثيق والدراسات بوزارة التربية ، مركز البحوث الادارية والاقتصادية بجامعة الموصل ، مركز الدراسات الفلسطينية ببغداد (العراق)
- المعهد العالى للخدمة الاجتماعية للبنات بالرياض (السعودية)
- المؤسسة العربية للصحافة والدراسات بدمشق (سوريا)
- جهاز التوثيق والمعلومات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، معهد التخطيط القومى ، المعهد القومى للتنمية الادارية (مصر)
- المركز الافريقى للتدريب والبحث الادارى للانماء بطنجة (المغرب)
- جامعة بيروت العربية ، مركز التدريب الاجتماعى ببيروت ، ندوة الدراسات الانمائية ببيروت (لبنان).

ملحق رقم ٥

المشروعات الممولة بواسطة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية*

(بالمليون دولار امريكي)

الجهة المستفيدة	نوع الاسهام **	التكلفة الكلية	الاسهام الخارجي	الاسهام المحلى	اسهام الصندوق	الفائدة	فترة السماح	تاريخ الاتفاق	فترة التنفيذ	تكلفة المتابعة	هدف المشروع
١- حكومة السودان	قرض	١١ر٥	٤ر٨٠	٠ر٣١	٤ر٨٠	٠٤٪	٤ سنوات	١٩٧٥			توفير شبكة اتصالات حديثة. نظام موحد لبث التلفزيون. زيادة طاقة محطة الاتصالات الأرضية. اعداد خطة رئيسية لتنمية الاتصالات في البلاد.
٢- حكومتا الجزائر والمغرب	قرض	٣ر٨٠	٣ر٣٠	٠ر٥٠	٣ر٣٠	٠٦٪	٤ سنوات	١٩٧٥			زيادة سعة شبكة الاتصالات بين الرباط ووجدة وتلمسان.
٣- حكومات العراق وسوريا والامارات والسعودية	قرض	١١ر٨٠	٨ر١٠	٣ر٧٠	٥ر٠٠	٠٦٪	٤ سنوات	١٩٨٠			استكمال وتوسيع الشبكة الأرضية للاتصالات التى تربط فيما بين هده البلدان، وتوفير بعض الخبراء.
٤- حكومات العراق وسوريا والأردن والسعودية	قرض	١١ر٨٠	٨ر١٠	٣ر٧٠	٢ر٧٠	٠٦٪	٤ سنوات	١٩٨١			استكمال وتوسيع الشبكة الأرضية للاتصالات التى تربط فيما بينهذه البلدان بحيث تسد الاحتياجات الوطنية والدولية للهاتف والتلكس حتى نهاية هذا القرن.
٥- كافة الدول العربية	منحة	٠ر٠٤٤	٠ر٠٣٥		٠ر٠٠٩			١٩٧٥			دعم أنشطة مركز التوثيق باللجنة الاقتصادية لغرب أفريقيا بحيث تغطى كافة الدول العربية.

* المصدر : وثائق الصندوق، ١٩٨١.

الجهة المستفيدة	نوع الاسهام	التكلفة الكلية	الاسهام الخارجي	الاسهام المحلي	اسهام الصندوق	الفائدة	فترة السماح	تاريخ الاتفاق	فترة التنفيذ	تكلفة المتابعة	هدف المشروع
٦- اثنتا عشرة دولة عربية مختلفة	منحة	٠ر٠٤٨	الاتحاد الدولى للمواصلات	البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وحكومة السودان	٠ر٠١٢			١٩٧٦			تدريب مهندسين اذاعيين على استخدام الحزمة ١٢ للاذاعة الموجهة الى المناطق الريفية النائية بواسطة الأقمار الصناعية
٧- الفلسطينيون	منحة	٠ر١٤٠			٠ر١٢٠			١٩٧٧			اعداد دراسة جدوى تقوم بها اليونسكو حول انشاء جامعة فلسطينية مفتوحة للطلبة الفلسطينيين في المنطقة المحتلة وغيرها من المناطق التى لا يتاح فيها التعليم الجامعى
٨- عشر دول عربية مختلفة	منحة	٠ر٠٤٨			٠ر٠١٧			١٩٧٧			منح للتدريب فى مجال الاتصالات لحضور حلقة حول التعرفة نظمها الاتحاد الدولي للمواصلات
٩- حكومة اليمن العربية	منحة	٠ر٠٤٠			٠ر٠٤٠			١٩٧٧			اعداد دراسة جدوى مفصلة للمرحلة الأولى من برنامج تنمية خدمات الاتصالات
١٠- موريتانيا	منحة	٠ر٠٢٩			٠ر٠٢٩			١٩٧٧			اعداد دراسة جدوى لمشروع للاتصالات باستخدام الأقمار الصناعية
١١- حكومات مصر والعراق والأردن والكويت والسعودية وسوريا	ترتيب اسهام خارجي	٠ر٠٨٢	٠ر٠٨٢ (برنامج التنمية)						انتهى	٢١ر٤	دراسة لتحديد الربط اللازم بين شبكات دول المنطقة حتى عام ١٩٩٠، ونوعه وتكلفته

الجهة المستفيدة	نوع الاسهام	التكلفة الكلية	الاسهام الخارجي	الاسهام المحلي	اسهام الصندوق	الفائدة	فترة السماح	تاريخ الاتفاق	فترة التنفيذ	تكلفة المتابعة	هدف المشروع
١٢- مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج	ترتيب اسهام خارجي	٠ر٢٨٠	٠ر٠٨٠ (برنامج التنمية)	٠ر٢٠٠					انتهى	١ر٨	الاسهام فى انتاج البرنامج التلفزيونى " شارع السمسم " الموجه الى الأطفال العرب بين ٣-٦ سنوات
١٣- مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج	ترتيب اسهام خارجي	٠ر٠٢٨	٠ر٠٢٠ (برنامج التنمية)	٠ر٠٠٨					انتهى	٠ر٠٩٢	الاسهام فى انتاج برنامج تلفزيونى لتعليم الكبار يتعلق بتربية الأطفال فى الدول العربية
١٤- المركز العربى للتكنولوجيا التربوية (الالكسو)	ترتيب اسهام خارجي	٠ر٠٢٨	٠ر٠٢٠ (برنامج التنمية)	٠ر٠٠٨					تحت التنفيذ (٢١ شهرا)		اجراء دراسة واعداد انتاج تجريبى تمهيدا لمشروع لانتاج أفلام تعليمية (١٦ ملم) تعرض فى الدول العربية

وكلاء توزيع مطبوعات اليونسكو

Argentina	EDILYR S.R.L., Tucuman 1685, 1050 BUENOS AIRES.
Australia	*Publications:* Educational Supplies Pty. Ltd., Post Office Box 33, BROOKVALE 2100, N.S.W. *Periodicals:* Dominie Pty. Subscriptions Dept., P.O. Box 33, BROOKVALE 2100, N.S.W. *Sub-agent:* U.N.A.A., P.O. Box 175, EAST MELBOURNE 3002.
Austria	Buchhandlung Gerold & Co., Graben 31, A-1011 WIEN.
Belgium	Jean De Lannoy, 202, Avenue du Roi, 1060 BRUXELLES. CCP 000-0070823-13.
Benin	Librairie nationale, B.P. 294, PORTO NOVO.
Bolivia	Los Amigos del Libro: casilla postal 4415, LA PAZ; Avenida de las Heroinas 3712, Casilla 450, COCHABAMBA.
Brazil	Fundação Getúlio Vargas, Serviço de Publicaçoes, caixa postal 9.052-ZC-02, Praia de Botafogo 188, RIO DE JANEIRO (GB).
Bulgaria	Hemus, Kantora Literatura, boulevard Rousky 6, SOFIJA.
Burma	Trade Corporation no. (9) 550-552 Merchant Street, RANGOON.
Canada	Renouf Publishing Company Ltd., 2182 St. Catherine Street, WEST MONTREAL, Que., H3H 1M7.
Chile	Bibliocentro Ltda., Constitucion n.º 7, Casilla 13731, SANTIAGO (21); Libreria La Biblioteca Alejandro I 867, Casilla 5602, SANTIAGO 2.
China	China National Publications Import and Export Corporation, P.O. Box 88, BEIJING.
Colombia	Cruz del Sur, Calle 22, No. 6-32, BOGOTÁ.
Congo	Librairie Populaire, B.P. 577, BRAZZAVILLE; Commission Nationale Congolaise pour l'Unesco, B.P. 493, BRAZZAVILLE.
Costa Rica	Librería Trejos S.A., apartado 1313, SAN JOSÉ.
Cuba	Ediciones Cubanos, O'Reilly No. 407, LA HABANA.
Cyprus	'MAM', Archbishop Makarios 3rd Avenue, P.O. Box 1722, NICOSIA.
Czechoslovakia	SNTL, Spalena 51, PRAHA 1 (*Permanent display*); Zahranicni literatura, 11 Soukenicka PRAHA 1. *For Slovakia only:* Alfa Verlag Publishers, Hurbanova nam. 6, 893 31 BRATISLAVA.
Denmark	Munksgaard Export and Subscription Service, 35 Norre Sogade, DK 1370 KØBENHAVN K.
Egypt	Unesco Publications Centre, 1 Talaat Harb Street, CAIRO.
El Salvador	Librería Cultural Salvadoreña, S.A., calle Delgado, n.º 117, apartado postal 2296, SAN SALVADOR.
Ethiopia	Ethiopian National Agency for Unesco, P.O. Box 2996, ADDIS ABABA.
Finland	Akateeminen Kirjakauppa, Keskuskatu 1, SF-00100 HELSINKI 10; Suomalainen Kirjakauppa OY, Koivuvaarankuja 2, 01640 VANTAA 64.
France	Librairie de l'Unesco, 7, place de Fontenoy, 75700 PARIS. CCP Paris 12598-48.
French West Indies	Librairie, 'Au Boul' Mich', 1 Rue Perrinon *and* 66 Avenue du Parquet, 97200 FORT-DE-FRANCE (Martinique).
German Dem. Rep.	Buchhaus Leipzig, Postfach 140, 701 LEIPZIG or international bookshops in the German Democratic Republic.
Germany Fed. Rep. of	S. Karger GmbH, Karger Buchhandlung, Angerhofstrasse 9, Postfach 2, D-8034 GERMERING/MÜNCHEN. *For scientific maps only:* Geo Center, Postfach 800830, 7000 STUTTGART 80. *For 'The Courier':* Herbert Baum, Deutscher Unesco-Kurier Vertrieb, Besalstrasse 57, 5300 BONN 3.
Ghana	Presbyterian Bookshop Depot Ltd., P.O. Box 195, ACCRA; Ghana Book Suppliers Ltd., P.O. Box 7869, ACCRA; The University Bookshop of Ghana, ACCRA; The University Bookshop of Cape Coast; The University Bookshop of Legon, P.O. Box 1, LEGON.
Greece	International bookshop (Eleftheroudakis, Kauffman, etc.).
Hong Kong	Swindon Book Co., 13-15 Lock Road, KOWLOON; Federal Publications (HK) Ltd., 5a Evergreen Industrial Mansion, 12 Yip Fat Street, Wong Chuk Hang Road, ABERDEEN; Hong Kong Government Information Services, Publications Centre, GPO Building, Connaught Place, HONG KONG.
Hungary	Akadémiai Könyvesbolt, Váci u. 22, BUDAPEST V; A. K. V. Könyvtárosok Boltja, Népkoztársaság utja 16, BUDAPEST VI.
Iceland	Snaebjörn Jonsson & Co., H.F., Hafnarstraeti 9, REYKJAVIK.
India	Orient Longman Ltd., Kamani Marg, Ballard Estate, BOMBAY 400038; 17 Chittaranjan Avenue, CALCUTTA 13; 36a Anna Salai, Mount Road, MADRAS 2; B-3/7 Asaf Ali Road, NEW DELHI 1; 80/1 Mahatma Gandhi Road, BANGALORE 560001; 3-5-820 Hyderguda, HYDERABAD 500001. *Sub-depots:* Oxford Book and Stationery Co., 17 Park Street, CALCUTTA 700016; Scindia House, NEW DELHI 110001; Publications Section, Ministry of Education and Social Welfare, 511 C-Wing, Shastri Bhavan, NEW DELHI 110001.
Indonesia	Bhratara Publishers and Booksellers, 29 Jl. Oto Iskandardinata 111, JAKARTA; Gramedia Bookshop, Jl. Gadjah Mada 109, JAKARTA; Indira P.T., Jl. Dr. Sam Ratulangi 37, JAKARTA PUSAT.
Iran	Iranian National Commission for Unesco, Avenue Iranchahr Chomali no. 300, B.P. 1533, TEHRAN; Kharazmie Publishing and Distribution Co., 28 Vessal Shirazi Street, Enghélab Avenue, P.O. Box 314/1486, TEHRAN.
Iraq	Mckenzie's Bookshop, Al-Rashid Street, BAGHDAD.
Ireland	The Educational Company of Ireland Ltd., Ballymount Road, Walkinstown, DUBLIN 12.
Israel	A.B.C. Bookstore Ltd., P.O. Box 1283, 71 Allenby Road, TEL AVIV 61000.
Italy	Licosa (Librería Commissionaria Sansoni S.p.A.), via Lamarmora 45, casella postale 552, 50121 FIRENZE.
Ivory Coast	Librairie des Presses de l'Unesco, C.N. Ivoirienne pour l'Unesco, B.P. 2871, ABIDJAN.
Jamaica	Sangster's Book Stores Ltd., P.O. Box 366, 101 Water Lane, KINGSTON.
Japan	Eastern Book Service Inc., Shuhwa Toranomon 3 Bldg., 23-6 Toranomon 3-chome, Minato-ku, TOKYO 105.
Jordan	Jordan Distribution Agency, P.O. Box 375, AMMAN.
Kenya	East African Publishing House, P.O. Box 30571, NAIROBI.
Republic of Korea	Korean National Commission for Unesco, P.O. Box Central 64, SEOUL.
Kuwait	The Kuwait Bookshop Co. Ltd., P.O. Box 2942, KUWAIT.
Lesotho	Mazenod Book Centre, P.O. MAZENOD.
Liberia	Cole & Yancy Bookshops Ltd., P.O. Box 286, MONROVIA.
Libyan Arab Jamahiriya	Agency for Development of Publication and Distribution, P.O. Box 34-35, TRIPOLI.
Luxembourg	Librairie Paul Bruck, 22 Grande-Rue, LUXEMBOURG.
Madagascar	Commission nationale de la République démocratique de Madagascar pour l'Unesco, Boite postale 331, ANTANANARIVO.
Malaysia	Federal Publications Sdn. Bhd., Lot 8238 Jalan 222, Petaling Jaya, SELANGOR; University of Malaya Co-operative Bookshop, KUALA LUMPUR 22-11.
Malta	Sapienzas, 26 Republic Street, VALLETTA.
Mauritania	GRA.LI.CO.MA, 1, rue du Souk X, Avenue Kennedy, NOUAKCHOTT.
Mauritius	Nalanda Co. Ltd., 30 Bourbon Street, PORT-LOUIS.
Mexico	SABSA, Insurgentes Sur, n.º 1032-401, MÉXICO 12, DF; Librería El Correo de la Unesco, Actipán 66, Colonia del Valle, MÉXICO 12, DF.
Monaco	British Library 30, boulevard des Moulins, MONTE-CARLO.
Mozambique	Instituto Nacional do Livro e do Disco (INLD), Avenida 24 de Julho, 1921-r/c e 1º andar, MAPUTO.
Netherlands	Keesing Boeken B.V., Postbus 1118, 1000 BC AMSTERDAM.
Netherlands Antilles	Van Dorp-Eddine N.V., P.O. Box 200, Willenstad, CURAÇAO, N.A.
New Zealand	Government Printing Office bookshops: Retail bookshop—25 Rutland Street; Mail orders—85 Beach Road, Private Bag C.P.O., AUCKLAND. Retail—Ward Street; Mail orders—P.O. Box 857, HAMILTON. Retail—Cubacade World Trade Centre, Mulgrave Street (Head Office); Mail orders—Private Bag, CHRISTCHURCH. Retail—Princes Street; Mail orders—P.O. Box 1104, DUNEDIN.
Niger	Librairie Mauclert, B.P. 868, NIAMEY.
Nigeria	The University Bookshop of Ife; The University Bookshop of Ibadan, P.O. Box 286; The University Bookshop of Nsukka; The University Bookshop of Lagos; The Ahma du Bello University Bookshop of Zaria.
Norway	*Publications:* Johan Grundt Tanum, Karl Johans gate 41/43, OSLO 1; Universitets Bokhandelen, Universitetssentret, P.O.B. 307, Blinden, OSLO 3. *For 'The Courier':* A/S Narvesens Litteraturtjeneste Box 6125, OSLO 6.
Pakistan	Mirza Book Agency, 65 Shahrah Quaid-e-azam, P.O. Box 729, LAHORE 3.
Peru	Editorial Losada Peruana, Jirón Contumaza 1050, apartado 472, LIMA.
Philippines	The Modern Book Co., Inc., 922 Rizal Avenue, P.O. Box 632, MANILA D-404.
Poland	ORPAN-Import, Palac Kultury, 00-901 WARSZAWA; Ars Polona-Ruch, Krakowskie Przedmiescie Nº 7, 00-068 WARSZAWA.
Portugal	Dias & Andrade Ltda., Livraria Portugal, rua do Carmo 70, LISBOA.
Puerto Rico	Libreria Alma Mater, cabrera 867, Rio Piedras, PUERTO RICO 00925.
Romania	ILEXIM, Romlibri Str. Biserica Amzei no. 5-7, P.O.B. 134-135, BUCUREŞTI. *Periodicals (subscriptions):* Rompresfilatelia, Calea Victoriei nr. 29, BUCUREŞTI.
Senegal	Librairie Clairafrique, B.P. 2005, DAKAR; Librairie 'Le Sénégal', B.P. 1594, DAKAR.
Singapore	Federal Publications (S) Pte. Ltd., no. 1 New Industrial Road, off Upper Paya Lebar Road, SINGAPORE 19.
Somalia	Modern Book Shop and General, P.O. Box 951, MOGADISCIO.
South Africa	Van Schaik's Bookstore (Pty.) Ltd., Libri Building, Church Street, P.O. Box 724, PRETORIA.
Spain	Mundi-Prensa Libros S.A., apartado 1223, Castelló 37, MADRID 1; Ediciones Liber, apartado 17, Magdalena 8, ONDÁRROA (Vizcaya); Donaire, Ronda de Outeiro, 20, apartado de correos 341, LA CORUÑA; Libreria Al-Andalus, Roldana, 1 y 3, SEVILLA 4; Librería Castells, Ronda Universidad 13, BARCELONA 7. *For 'The Courier' only:* Editorial Fenicia, Cantelejos 7, 'Riofrio', Puerta de Hierro, MADRID 35.

Sri Lanka	Lake House Bookshop, Sir Chittampalam Gardiner Mawata, P.O. Box 244, COLOMBO 2.
Sudan	Al Bashir Bookshop, P.O. Box 1118, KHARTOUM.
Sweden	*Publications:* A/B C.E. Fritzes Kungl. Hovbokhandel, Fredsgatan 2, Box 16356, 103 27 STOCKHOLM 16. *For 'The Courier':* Svenska FN-Förbundet, Skolgränd 2, Box 150 50, S-104 65 STOCKHOLM; Wennergren-Williams AB, Box 30004, S-10425 STOCKHOLM.
Switzerland	Europa Verlag, Rämistrasse 5, 8024 ZÜRICH; Librairie Payot, 6, rue Grenus, 1211 GENEVA 11.
Thailand	Suksapan Panit, Mansion 9, Rajdamnern Avenue, BANGKOK; Bibondh and Co. Ltd., 40–42 Charoen Krung Road, Siyaeg Phaya Sri, P.O. Box 402, BANGKOK; Suksit Siam Company, 1715 Rama IV Road, BANGKOK.
Togo	Librairie Évangélique, P.N. 378, LOMÉ; Librairie du Bon Pasteur, B.P. 1164, LOMÉ; Librairie Moderne, B.P. 777, LOMÉ.
Turkey	Haset Kitapevi A.S., Istiklâl Caddesi, No. 469, Posta Kutusu 219, Beyoglu, ISTANBUL.
Uganda	Uganda Bookshop, P.O. Box 145, KAMPALA.
USSR	Mezhdunarodnaja Kniga, MOSKVA, G-200.
United Kingdom	H.M. Stationery Office, P.O. Box 569, LONDON SE1 9NH; Government Bookshops: London, Belfast, Birmingham, Bristol, Cardiff, Edinburgh, Manchester.
United Rep. of Cameroon	Le secrétaire général de la Commission nationale de la République Unie du Cameroun pour l'Unesco, B.P. 1600, YAOUNDÉ.
United Rep. of Tanzania	Dar es Salaam Bookshop, P.O. Box 9030, DAR ES SALAAM.
United States of America	Unipub, 345 Park Avenue South, NEW YORK, NEW YORK 10010.
Upper Volta	Librairie Attie, B.P. 64, OUAGADOUGOU; Librairie catholique 'Jeunesse d'Afrique', OUAGADOUGOU.
Uruguay	Editorial Losada Uruguay, S.A., Maldonado 1092, MONTEVIDEO.
Venezuela	Librería del Este, Av. Francisco de Miranda, 52, Edificio Galipán, Apartado 60337, CARACAS; La Muralla Distribuciones, S.A., 4a, Avenida entre 3a. y 4a. transversal, 'Quinta Irenalis' Los Palos Grandes, CARACAS 106.
Yugoslavia	Jugoslovenska Knjiga, Trg Republike 5/8, P.O. Box 36, 11-001, BEOGRAD; Drzavna Zalozba Slovenije, Titova C. 25, P.O.B. 50-1, 61-000 LJUBLJANA.
Zaire	Librairie du CIDEP, B.P. 2307, KINSHASA; Commission nationale zaïroise pour l'Unesco, Commissariat d'État chargé de l'éducation nationale, B.P. 32, KINSHASA.
Zimbabwe	Textbook Sales (PVT) Ltd., 67 Union Avenue, SALISBURY.

[B] CC 82/XVII/95 AR

ISBN 92-3-602082-8